أبحاث الموسم الثقافي الثاني لمنتدى الفكر و الثقافة . ديترويت ـ الولايات المتحدة



T . E . C
Thought&Education Clup

من أجل أخلاق أفضل
للقرن الحادي و العشرين

أبو اليزيد العجمي
أسامة قاضي
سامر عرار
عبد الرحمن العامودي
علي عقلة عرسان
عماد حمودة
محمد أمين الميداني
محمد الشرقاوي
[illegible] الإمام
[illegible] عكام
[illegible] ف

تحرير :
أسامة قاضي
عماد حمودة



منتدى الفكر والثقافة



هيئة ثقافية مستقلة .

تأسست في الولايات المتحدة . ولاية ميشغان . ديترويت . تموز/١٩٩٦ .

يمثل المنتدى مشروعاً ثقافياً اجتماعياً يحاول أن يلتقي ويتعاون مع باقي المؤسسات الثقافية والاجتماعية ، في محاولة لتجميع الطاقات والمواهب الواعدة وتفعيلها .

ينشط المنتدى في مجال العمل الحضاري في استثمار الطاقات كي تصب قواها في النهاية في محرق واحد ، يبعث الروح من جديد في جسد الحضارة الإنسانية ، وتحت مظلة فكرية تستوعب كل الثقافات الإنسانية .

يسعى المنتدى ليكون جسراً ثقافياً يربط أطراف العالم شرقه بغربه ، كي لاينقطع أبناؤه عن التواصل البنّاء .

يتمثل طرح المنتدى بثلاثة عناصر ، هي : الأصالة . والحداثة . والانفتاح . فهي المكونات الرئيسة لهذه المؤسسة الثقافية .

يحرص المنتدى على تأمين مناخ الانفتاح الثقافي ، لتوفير فرصة التعبير عن الرأي ، مناخ يقدِّر الكلمة ، ويحاول تقبُّل «الآخر» ، ويؤمن بضرورة التعارف ، ويؤكد على حق الاختلاف الفكري .

يسعى من خلال نشاطاته إلى تقديم خطاب فكري يؤمن بحاجة العقل العربي والإسلامي إلى ثلاث وسائل معرفية ، أوما سميناه بالتاءات الثلاث :

تحرير . تفعيل . تغيير .

عنوان المركز الرئيسي لمنتدى الفكر والثقافة

Thought & Education Club

P.O.BOX 2772

FARMINGTON, MI 48333, USA

Tel : 1 248 262 9252

Fax : 1 248 262 9254

OKADI@AOL.COM.

HOME PAGE http//members.aol.com/tectec

Radio

E.O.T

WNZK 680 AM

من أجل أخلاق أفضل

للقرن الحادي والعشرين

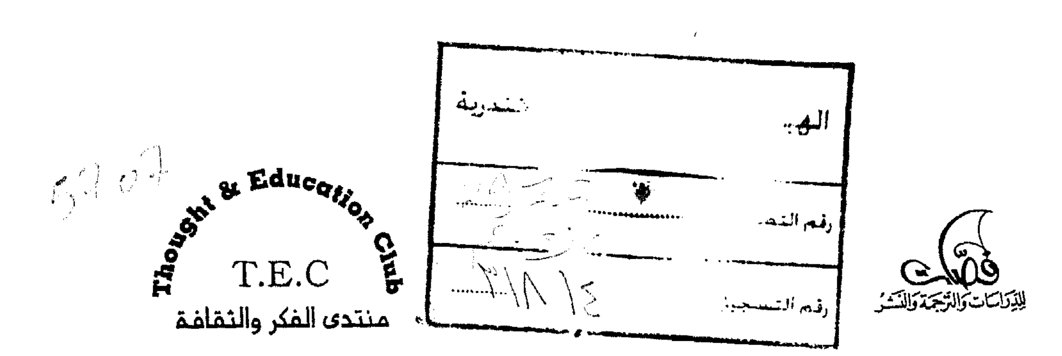
LOOKING FOR BETTER MORALITY IN THE NEXT CENTUREY

EDITORS:
OSAMA KADI & EMAD HAMMOUDE

الكتاب رقم :/١٦/
العنوان : من أجل أخلاق أفضل للقرن الحادي والعشرين
المؤلف : محمود عكام . علي عقلة عرسان . أسامة قاضي . وآخرون
الطبعة الأولى : ١٤١٩هـ/١٩٩٩م

ISBN 0-9668917-0-8

التوزيع:
فصّلت للدراسات والترجمة والنشر
حلب . شارع القوتلي . هاتف : ٢٤٢١١٧ . فاكس :٢٢٦٥٢٨ . ص .ب :٨٢٦٠



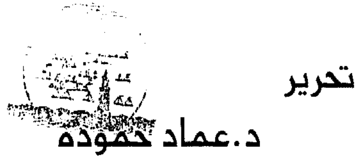
من أجل أخلاق أفضل

للقرن الحادي والعشرين

أبحاث الموسم الثقافي الثاني لمنتدى الثقافة والفكر
ديترويت ـ الولايات المتحدة

د. محمود عكام — د. منذر قحف
د. محمد الشرقاوي — د. علي عقلة عرسان
د. عبد الرحمن العامودي — د. سامر عرار
د. محمد كمال الإمام — د. محمد أمين الميداني
د. أبو اليزيد العجمي — د. عماد حمودة
أسامة قاضي

تحرير
أسامة قاضي — د. عماد حمودة



بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة في البداية

د. محمود عكام

«نحو أخلاق أفضل» هذا هو العنوان المختار لأبحاث المنتدى ومحاضراته للعام ١٩٩٧ . فالقرن الحادي والعشرون على الأبواب، والجدّية في التجديد بادية على ملامح أرباب القلم، وبداية التجديد تحديد وتأكيد.

أما **التحديد** فيتناول تبيان مساوىء ما مضى، لاجتنابها في المستقبل، وتوضيح المحاسن التي رسمت، لمتابعتها فيما سيأتي من الزمان.

كما يشمل التحديد رسم ملامح ما يُتصوّر من خير في قادم الأيام، مع تفصيل له وتعليل، لأن القناعة والإقناع لا يتمّان إلا عبر قناتيهما، أي التفصيل والتعليل.

وأما **التأكيد** فمحاولة جادة فاعلة لتسجيل إجماع من ذوي التخصص، في ميادين الفكر الانساني عامة، والإسلامي خاصة، على ضرورة العمل من أجل استشراف المستقبل، واستيلاد خيره معلّلاً مفصّلاً.

وها هو المنتدى النشط يجتهد في هذه المهمة، ويعمق اجتهاده، ليسجل كلمات الآخرين، فيطالبهم بآرائهم ودراساتهم، ويستنصحهم فيما يخص مستقبلنا جميعاً، ويسألهم:

هل الاخلاق في أزمة نعاني منها ؟ وهل الأخلاق قضية تساهم بقوة في بناء مستقبل مأمول ؟ وهل وهل ...؟

وكان الجواب من أولئك عبر محاضراتهم هذه التي بين أيدينا، وتباين تخصصاتهم، متفقاً على ضرورة ملامسة الأخلاق كتابة وحديثاً تدريساً، ومباشرة البحث فيها بحثاً مفصّلاً ومعللاً ومتناسباً مع إنسان الزمان والمكان، إنسان العصر.

وأجاد كلٌ فيما كتب وحاضر.

ونحن إذ نقدّم المحاضرات هذه في كتاب، نتقدّم إلى القارىء العربي وسواه ألا يبخل علينا في تسجيل ملاحظاته وآرائه وإرسالها إلينا، إلى المنتدى ذي العنوان المسجل على غلاف هذا الكرّاس.

فنحن بآراء من يفهم نغنى.

وبأفكار من يقرأ نُعنى.

وبملاحظة من يتتبع نرقى.

وبنقد من يريد الإصلاح نبني.

وبتعاون من ينشد التعاون على البرّ نجني طيّب الثمار والآثار

فيما يعود على الإنسان وما سخر للإنسان.

لن أتحدث عن الأخلاق هنا، ولكني سأحيل إلى جميع ما كتب شاكراً من

كتب، وسألفت النظر إلى فعلة المنتدى مشيداً بما فعل، وسأرفع كفّي إلى العلي القدير داعياً بالتوفيق ودوام العطاء والتقدّم والازدهار لمنتدانا، منتدى الفكر والثقافة أعضاءً ومديراً وروّاداً ومتعاونين.

والله دائماً قصدنا، ونرجو منه علوّاً عادلاً عزيزاً في دنيانا، وجنّةً عرضها السموات والأرض مع الرضا في أخرانا.

والسلام.

محمود عكام

حلب الشهباء في ٥ / رجب / ١٤١٩



مقدّمة

نحو تحقيق التاءات الثلاث ((تحرير، تفعيل، تغيير))

تمهيد : ملامح النظام العالمي ـ **غير الجديد** ـ تنبئ في مجملها عن انحسار في بعدها الأخلاقي، وعن ابتعاد دعاتها عن المناداة بالعمل على إشكالية الأخلاق التي تداعى صرحها من جراء عوامل النهب، وتعرية الشعوب الضعيفة، وإشباع العقول بالروح الاستهلاكية، عبر الدعاية التي تغزو ميول العالم الاستهلاكية، ومن جراء قهر كل قوة اقتصادية أو سياسية أو حتى حركة اجتماعية لا تخدم مصلحة حراس ثورة المعلومات والتصنيع.

شاءت الأقدار أن يحيا ((**منتدى الفكر والثقافة**)) في الولايات المتحدة، في ظل إمبراطورة العالم وحامية ذلك النظام العالمي بسلبياته وإيجابياته، وأن يكون شاهداً على سلبيات ذلك النظام الأخلاقية، وقريباً من نتاجاته المدنية بشقيها الإيجابية والسلبية . وجد المنتدى نفسه مسؤولاً عن دراسة إشكالية الأخلاق وتتبع طروحاتها في فكرنا في دراسة شاملة تتطرق لجميع الجوانب الإشكالية: الاقتصادية والنفسية والسياسية والفلسفية والإنسانية.

تلمس المنتدى إيجابية المدنية الأمريكية وتقدمها الصناعي، فاستفاد منها ليشكل جسراً بين المشرق والمغرب متجاوزاً بذلك حدود الجغرافية عبر محاضرات هاتفية مباشرة من أمريكا إلى أي دولة في العالم، تحتضن عقلية متفتحة لها طرحها الأخلاقي المعتبر.

ضمن دفتي هذا الكتاب، وهو الثاني لمنتدى الفكر والثقافة بعد ((**الإسلام والدور المنتظر**))، حصيلة الموسم الثقافي لعام ١٩٩٧ تناولت فيه محاور الأخلاق وعلم النفس، الأخلاق والطب، الأخلاق والسياسة، الأخلاق والقانون، الأخلاق والدين، الأخلاق والاقتصاد.

حاول المنتدى في هذا الكتاب رسم ملامح أخلاقية أفضل للقرن القادم عبر مفكريه العرب والمسلمين، كي يسجل التاريخ أن الأمة العربية والمسلمة بما لديها من طاقات حضارية، تعي حقيقة المشكلة الأخلاقية في العالم، وتدرك مخاطره، وتشارك العالم في محاولة إيجاد الطرق لترميم صرح الأخلاق في العالم الذي نعيش، ورغم أن الأمة العربية والإسلامية في حالة من التفكك والضعف إلاّ أنها تدعي حرصها على أخلاقيات حضارتها، وإن كانت تطبيقاته في عالمنا العربي والإسلامي المعاصر هامشية أو مهمشة، إنما تنعكس واقعاً مظروفاً حدد ملامحه الانحطاط التاريخي الذي تحياه الأمة، وبسبب أمراض متزمتة دواؤها المثابرة على تطوير الرؤى الأخلاقية بما يتناسب ومصطلحات العصر، دون إفراط أو تفريط في أبعاد الثوابت الحضارية التي كانت السبب في الحفاظ على الكيان العربي والإسلامي، وستظل إلى أن يرث الله الأرض وما عليها.

يشتم من الطروحات التي تمر عبر الكتاب رائحة الروح الناقدة البناءة، التي تصف الواقع، تحلله، وتسلط الأضواء على سلبياته، فتعالجها وتؤكد الإيجابيات فتدعمها، وإن هذه العين الناقدة والحريصة على خير الأمة يحتاجها العقل العربي والإسلامي في مجتمعاتنا سواء في المهجر أو في الوطن.

قد يفاجئ القارئ العربي في الوطن مثلاً أن هناك تياراً عربياً إسلامياً حارب

المجلس الإسلامي الأميركي في واشنطن لمدة خمس سنوات كي يحول دون تدخل العرب المسلمين في الحياة السياسية الأميركية، والتي تجد تفاصيلها في حديث الأستاذ عبد الرحمن العامودي، وفي الحديث عن الأدب العربي والأخلاق نقف موقف النقاد في سؤال عن الأدب الاشتراكي الذي تجد تفاصيله في حديث د.علي عقلة عرسان رئيس اتحاد الكتاب العرب في سورية، وأخلاقيات المجتمع العربي والمسلم رغم الجذور الأخلاقية التي كرستها نصوص التراث الإسلامي إلا أننا نقف بلحترام أمام النقد البناء الذي طرحه د.محمود عكام حول مشكلتنا وضرورة اهتمام الدعاة بالأسلوب الأخلاقي، ومن جهة أخرى تناول د.محمد الشرقاوي بروح ناقدة البعد الأخلاقي والقانون، وهذه الروح النقدية تميز بها معظم الباحثين.

وعى ((**منتدى الفكر والثقافة**)) دور النقد البناء في عملية حرق المراحل، فالنقد البناء لتحرير العقل على طريقة كانط، أو النقد للتفعيل على طريقة هيغل، أو نقد المجتمع للتغيير على طريقة ماركس، ومجتمعنا يحتاج للأنواع الثلاثة بآن معا، للتفعيل والتحرير والتغيير، دون التنكر للحضارة التي حفرها التاريخ في الذاكرة الجماعية للمجتمع العربي والمسلم، ولعل تطور الدلالات اللغوية يساعدنا في أن نفصل هذه المفردات الثلاث بالشكل الذي يجعلها تمثل امتدادا لنسق معرفي محرك لمفاعلات جوانية قادرة على حرق المراحل، لتسريع عملية ربط مسننات الأمة بمسننات التاريخ.

إن عملية التناول النقدي لا بمعنى الذم والانتقاص بل بمعنى إزالة المستلزمات العرفية لمفهوم أصيل، والتي استدعتها الظروف التاريخية، وهي عملية إعادة الفهم بروح معاصرة، ودون الخروج عن الأصول المعرفية المتجذرة في حضارتنا.

تناولت الأبحاث التاءات الثلاثة **التحرير والتفعيل والتغيير** داخل إطار التراث، وكأن هناك إجماعا ليس سكوتيا، على إقرار أن أي من التاءات الثلاث لن تكون تطبيقاتها مجدية إلا إذا فهم الجذر التاريخي والاجتماعي الذي ترعرعت المفاهيم فيه،

وبعد أن نستوعب الأنساق المعرفية التي تفاعلت مع النسغ التراثي الذي تستقي منه الأمة زادها الحضاري، وقد تباينت مستويات النقد عند المفكرين عبر الكتاب، فبعضهم كان نقداً بهدف التغير، وبعضهم بهدف التحرير، وبعضهم بقصد التفعيل.

لا يدّعي المنتدى أنه أول كتاب جامع للطرح الأخلاقي، ولكنه كتاب عليه طابع العالمية، وشبه جامع لآراء مختصين من بقاع مختلفة من العالم، شاهداً تاريخياً على مساهمة الأمّة في الاشتراك في الحوار العالمي الذي يدور حول إشكالية الأخلاق.

أجد من واجبي أن أسجل كلمة شكر لكل الجهود الأخرى التي لولاها لما تم العمل ولا أنجز، ورغم أنني تشرفت بإدارة الحوارات والإعداد لها إلا أنني أجد نفسي أنه لولا الكثير من الجهود التي بذلت لما تم العمل، وإنني أعرف سلفاً أن المقام لا يتسع لذكر أسماء كل من كان له فضل خير ولكني أذكر على رأسهم **الدكتور عماد حمودة** الذي يشكل حجر أساس في أعمال المنتدى، والذي لا يتوانى عن الدعم اللامتناهي لأي عمل معرفي يسهم في رفع شأن الأمة العربية وإدخالها التاريخ، وكذلك كان للسيدة نورا حمودة كما عودتنا بنشاطها الفائق مساهمة بالغة التي لولاها لما رأى هذا الكتاب النور. فقد بذلت جهداً هائلاً في تحويل تلك المحاضرات الهاتفية إلى كلمات مخطوطة على صفحات هذا الكتاب، ولها في ذمتنا شكر واعتذار، شكر على مساهمتها في الإعداد لكتاب المنتدى الأول، واعتذار عن عدم ظهور كلمة شكر لها على تلك المساهمة، والتي حال دون ظهورها بعض الأخطاء الفنية، وكذلك لا بد من شكر الأستاذ فتحي نعمو الذي لولا وضع خبرته الإخراجية الطويلة في خدمة المنتدى لما نَعِم رواد المنتدى بتسجيل صوتي على درجة رفيعة من التقنية، وكذلك شكري لكل من ساهم وحضر ودعم المنتدى مادياً ومعنوياً، حتى يكتب لهذا العمل النجاح، ولا أنسى أن أشكر إدارة إذاعة الشبكة العربية الأميركية في واشنطن

وأخصّ بالذكر السيدة حياة الخطيب معدّة برنامج ((**حديث بيننـــــا**)) التي نسّقت لاستضافة محاضرة **د.علي عقلة عرسان** على الهواء مباشرة في إذاعة الشبكة العربية الأميركية، وسمحت لآلاف العرب الاستماع للمحاضرة على الهواء مباشرة في أكثر من ولاية أميركية.

أخيراً أحبّ أن أضيف أن ما عدا بعض التنقيحات البسيطة والإضافات اللغوية التي استلزمها تحويل الكلام المحكي إلى مخطوط يقبل الكتابة، قد نقل المنتدى آراء أولئك المفكرين كما وردت، وإن المنتدى باعتباره منبراً محايداً قد يشمل فيما بين دفتي كتبه ما قد يوافق أو يخالف توجيهات أولئك المفكرين، لذا فإنه من الأمانة أن نقول إنّ ما ورد من آراء ليست بالضرورة تعبر عن آراء ((**منتدى الفكر والثقافة**))، وإنما تعبر عن آراء أصحابها بما فيهم صاحب هذه الكلمات.

أسامة قاضي

مدير منتدى الفكر والثقافة

ولاية ميشيغان الأميركية ٣١/٤/١٩٩٨



رؤية مسلم
حول الإنسان والأخلاق

د. محمود عكام

المحاضرة الأولى

محمود عكّام

- عالم مدينة حلب وخطيبها، رجل فكر ودعوة، ورائد تجديد إسلامي أصيل.
- ولد في مدينة حلب سنة ١٩٥٢م.
- ليسانس كلية الشريعة، جامعة دمشق، بترتيب الأول، سنة ١٩٧٥م. ودبلوم التأهيل التربوي، ودبلوم المناهج وأصول التدريس من كلية التربية، جامعة دمشق سنة ١٩٧٧م.
- ماجستير في الفكر الإسلامي من جامعة السوربون سنة ١٩٨١م.
- دكتوراه في الفكر الإسلامي من جامعة السوربون الجديدة، سنة ١٩٨٣م.
- درّس في جامعة دمشق، كلّية الشريعة. وفي جامعة حلب، كلّية الحقوق، وقسم الدراسات العليا، كلّية التربية، وفي جامعة السوربون قسم الدراسات الإسلامية.
- شارك في مؤتمرات وندوات عالمية وحاضر في : سوريا، السودان، مصر، المغرب، تركيا، إيران، ألمانيا، فرنسا، اليونان، بلجيكا، أميركا.
- المشرف العام على الموسوعة الإسلامية الميسّرة.
- له العديد من المؤلفات والكتب منها:
  - الحاكمية والسلطة في القرن الخامس الهجري، دراسة مقارنة بين السنّة والشيعة: بالفرنسية.
  - الفكر السياسي عند عمر بن عبد العزيز: بالفرنسية.
  - نظرية الإمامة عند الشيعة المعاصرين: بالفرنسية.
  - الإسلام والإنسان.
  - فكر ومنبر، مفاهيم وقضايا تقدّمها خطبة الجمعة.
  - حوار مع الصحافة، أسئلة من الواقع وإجابات من الإسلام.
  - سبيل المعروف، بحث علمي وعملي يحتاجه كلّ مسلم.
  - عصارات، كلمات في المنهج والنقد والحب.
  - لوحات، صفحات من الإيمان والتجربة والوجدان.
  - الزهراء عليها السلام بين الثناء والولاء.
  - وقبّلي بخشية عتباتهم، رسائل مرفوعة إلى الحبيب المصطفى ﷺ. وغيرها.

الحمد لله خالقنا ومخلّقنا، والصلاة والسلام على رسوله معلمنا وأسوتنا، وعلى آله آل ومحل مودتنا، ورضي الله عن الأصحاب روادنا بعد :

١- جدلية الخَلق والخُلق تمهيداً :

فالإنسان ذو تجليين اثنين :

أ- خَلقي مادي، شكلي ظاهري، لا دخل للإنسان فيه سوى الإقرار بأنه تجل متميز عن بقية المخلوقات في خلقها، يكمن التمييز:

١- أصلاً في طبيعة الإنشاء الأول، والإيجاد الأساس الذي تمّ بطريقة نوعية جاء وصفها في الكتب السماوية، بشكل متقارب، وخلاصته ما قاله القرآن الكريم ﴿ وإذ قال ربك للملائكة إني خالق بشراً من طين فإذا سويته ونفخت فيه من روحي فقعوا له ساجدين ﴾ [ص:٧١-٧٢].

٢- ثم في الاستمرار والمتابعة، عبر عمليات التكاثر والتناسل التي تختلف أسلوباً عن كل عمليات التكاثر والتناسل لدى المخلوقات الأخرى ﴿ يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبثّ منهما رجالاً كثيراً ونساء ﴾ [النساء:١]، ﴿ ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجاً لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة ﴾ [الروم:٢١].

٣- ويستمر التمييز الخلقي ليظهر في الشكل الأرقى والنوعي والأقوم ﴿ لقد خلقنا الإنسان في أحسن تقويم ﴾ [التين:٤]، ﴿ يا أيها الإنسان ما غـرّك بربك الكريم الذي خلقك فسواك فعدلك ﴾ [الانفطار:٦] .

ب ـ تجلٍّ معنوي يشكل الوجه الآخر للخَلق، وقد أطلقنا عليه التجلـي الخُلقـي، وليس لهذا التجلي وجود أصلاً لـدى المخلوقـات الأخـرى، وهـو محـل تكليـف بالنسبة إلى الإنسان، ولعله الأمانة التي حملها، وأبى حملها غـيره مـن المخلوقـات، فكل القواعد والنظم التي تحكم هذا القسيم تشكل الخُلق في مقابل الخَلق الذي يخضع لقواعد ونظم يطلق عليها القواعد المادية أو الجسمية وربما الصحية.

ومن هنا وجب البحث عن نظام للخُلق يعادل نظام الخَلق من حيث تميزه ورقيّه، ومن دون هذا النظام تنسلخ عن الإنسان إنسانيته، لأنـه مـا حازهـا إلاّ لجمعـه بـين المظهرين والتجليين الخلقي المسوّى المكـرم بـه مـن دون تكليـف فضـلاً، والخُلقـي العظيم المكلف به حماية ورعاية وارتقاء .

فليس الإنسان محض خَلق مادي، كما أنه ليس محض خُلق معنوي مثالي، وإنما هـو هما معاً، ولذلك قلنا : الخُلق أنسنة الخَلق، وبالخُلق يتأنسن الخَلق. وكان رسول اللهﷺ يقول: [اللهم كما أحسنت خلقي، فحسّن خُلقي] أخرجه أحمد.

٢-ثلاثية التصور والموقف والأسلوب :

والتجلي المعنوي هذا انقسم من حيث محاله إلى تصور وموقف وأسلوب، ولابـد من قواعد حاكمة لهذه المحالّ، تشكل بمجموعها المنظومة الخُلقية، ولابد لهذه القواعـد من مقعِّد وواضع، وأولى مفرزات البديهة تشير إلى من سـوّى الخَلـق ليكـون الأولى بوضع نظام الخُلق، يكلفنا بها، ويأمرنا أن نساوق بينها وبين الخَلق الذي تفضـل بـه جلّ وعلا.

فالذي سوى الخَلق هو الأقدر على تسوية الخُلق، والذي قوّم الخَلق هو الأعلم بما

يقوّم الخُلق.

وبناء على هذا فليلتزم الإنسان القواعد الناظمة والحاكمة والمؤسِّسة لتصوره حين تكون من الخالق لجسمه ومادته، وكذلك فليتبنَّ الأحكام الضابطة لموقفه أو مواقفه إذ تصدر عن الخالق أيضاً، وليأخذ بالشروط والأسس المكونة لأسلوب الأداء، التي يقدمها الخالق أيضاً .

فالنظام الخُلقي إذاً كل هذا الذي سبق : مبادئ التصور، وأحكام الموقف والسلوك، ومناهج الأداء والممارسة الصادرة عن الخالق الموثوقة النسبة إليه، المتناسبة والمناسبة للإنسان، من غير تنافر معه، كلاً أو بعضاً، فالإنسان : عقل وجسم وقلب.

ومن هنا نتحدث عن الإسلام نظاماً خُلقياً، وعن دين الله الكامل التام، نظاماً خُلقياً يغطي التصور بقواعد الإيمان وأركانه، والموقف والسلوك بأحكام الشريعة ونظمها، وأسلوب الأداء بالإحسان وقيمه، عن عمر رضي الله عنه قال : ((بينما نحن جلوسٌ عند رسول الله ﷺ ذات يوم إذ طلع علينا رجلٌ شديد بياض الثياب شديد سواد الشعر، لا يُرى عليه أثر السفر، ولا يعرفه منّا أحد، حتى جلس إلى النبي ﷺ فأسند ركبتيه إلى ركبتيه، ووضع كفّيه على فخذيه وقال: يا محمّد، أخبرني عن الإسلام؟ فقال رسول الله ﷺ: [الإسلام أن تشهد أن لا إله إلا الله، وأنّ محمّداً رسول الله، وتقيم الصلاة، وتؤتي الزكاة، وتصوم رمضان، وتحجّ البيت إن استطعت إليه سبيلاً]، قال: صدقت. فعجبنا له يسأله ويصدّقه. قال فأخبرني عن الإيمان. قال: [أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، وتؤمن بالقدر خيره وشرّه] ، قال: صدقت، قال: فأخبرني عن الإحسان. قال: [أن تعبد الله كأنّك تراه فإن لم تكن تراه فإنّه يراك] الخ، رواه مسلم.

وهذا الإحسان أي مبادئ ضبط أسلوب الأداء هو الذي سيكون المضمون الاصطلاحي للأخلاق كما سنرى، وستقتصر دلالة الأخلاق على هذا فقط، بعد إذ كانت تشمل الجميع، لما لهذا الأمر من أهمية، وسنبين هذا، ولن تجد في الإيمان الذي هو تكليف التصور، وفي الإسلام الذي هو تكليف السلوك، وفي الإحسان الذي هو

تكليف الأسلوب وصيغة الأداء ما ينافي العقل أو يجافي القلب، أويمضي ضدّ مسيرة الإنسان الواعية الراشدة.

٣-تحديد وتبيان :

فالإيمان والإسلام والإحسان في أصل الدلالة مقومات الخُلق ومكوناته، ثمّ خُصص الخُلق للدلالة على مبادئ الأسلوب، وقواعد الممارسة، أي خصص للإحسان فقط، وإن شئت قلّ للتحسين والتجويد للقول والفعل، أداءً للأول، وممارسة للثاني .

وعلى هذا فالفعل والقول لهما مستويان : مستوى مضموني أو موضوعي، ومستوى أسلوبي أو أدائي، والأخلاق هي القواعد الحاكمة للمستوى الثاني، ولربما كان المستوى الثاني – بالرغم من شكليته – هو الأهمّ، فكم من فعلة ذات مضمون خيّر، وموضوع حقّ، رُفضت وسقطت ولم تعتبر، نتيجة فقدانها القواعد الفضلى الحاكمة لأسلوب ممارستها .

قال تعالى: ﴿ قول معروف ومغفرة خير من صدقة يتبعها أذى ﴾ [البقرة:٢٦٣] . فالصدقة فعلة ذات مضمون جميل وراق، ولكنها مشروطة لتبقى حميدة أن تؤدى بأسلوب أمثل (بأخلاق) وإلا سقطت في الاعتبار .

فالخلق: « أسلوب أمثل في التعبير عن الأقوال المرغوبة، وممارسة الأفعال المطلوبة».

٤-الأخلاق عامة وشاملة :

كل شيء خاضع لثنائية المضمون والأسلوب، ولا تتخلف مفردة من عالم التصور أو السلوك عن هذا، ولذلك قال ﷺ : [إن الله كتب الإحسان على كل شيء، فإذا قتلتم فأحسنوا القتلة، وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبحة، وليحد أحدكم شفرته، وليرح ذبيحته]، رواه الترمذي والنسائي وابن ماجة.

فالخُلق يكتنف كل أمر من غير استثناء، ولكل شيء خُلُقه، أي قواعد ناظمة لأسلوب أدائه وممارسته، وإذا أخذنا الحج مثالاً قلنا : هناك أحكام للحج، وأخلاق للحج، وكلاهما فرض.

أما الأحكام: فالطواف وفرضيته، والإحرام ..و..و

وأما الأخلاق: فالقواعد الناظمة لكيفية أداء الأحكام والفرائض والسنن، فالآية القائلة : ﴿ وليطوّفوا بالبيت العتيق﴾ [الحج:٢٩] تبين حكماً، والآية ﴿ فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج﴾ [البقرة:١٩٧] تبين خُلقاً، لأن ذلك يتعلق بأسلوب الأداء، وطريقة الممارسة .

ولابد من التأكيد على أن المطلوب في القول والفعل أسلوبه ومضمونه، ولكن الأولوية للأسلوب وصيغة الأداء، وكيفيتها، ومن هنا قال ابن عطاء الله : « رُبّ معصية أورثت ذلاً وانكساراً خير من طاعة أورثت عزاً واستكباراً».

وقال الفضيل بن عياض : « لأن يصحبني فاسق حسن الخُلق أحبّ إلي من أن يصحبني عابد سيء الخُلق »، والشاعر العربي قال : « بشاشة وجه المرء خير من القِرى » .

وأعظم الأخلاق على هذا الأساس السعة والاستيعاب في خط الأداء والممارسة، حتى إن الحضارة في أحد تعريفاتها سِعة واستيعاب، فمن وسع واستوعب فهو الحضاري، في مقابل الضيق المستوعَب، وقد قال ﷺ كما روى الحاكم والبيهقي في شعب الإيمان: [لن تسعوا الناس بأموالكم فليسعهم منكم حسن خُلق، وبسط وجه] ، حتى تستطيعوا دعوتهم، ونشر مبدئكم فيهم.

٥- مؤيد الأخلاق :

يحيل بعضهم المؤيد في الأخلاق على الضمير، ضمير الإنسان، ولكنهم إذ يحيلون لا يوضحون . فما الضمير ؟ وما مكوناته ؟ وما أبعاده ؟!

الضمير إذ نعترف به « محلاً » وظرفاً، وهذا صحيح، ولكن لابدّ له من مظروف ومضمون، ولا يمكن أن تكون مضموناته من التراكمات الإنسانية، أو من التجربة الإنسانية المتعاقبة، لأننا ـ إن قلنا ذلك ـ ظلمنا من سلف على حساب من خلف .

الضمير: محل الشعور وموطنه، وهذا صحيح، ولكن لابد للشعور من متعلق، ومن لازم لا ينفك عنه، وإذا كنا نتحدث عن الإنسان المخلوق فأولى بهذا الضمير من أجل تأييد الأخلاق ودعمها أن يُغرس فيه شعور الإيمان بخالقه، وأنه مطلع عليه ويراه، ويعلم ما يخفيه صدر الإنسان، ولهذا جاء الإحسان معرَّفاً بهذا الحديث الصحيح : [الإحسان أن تعبد الله كأنك تراه، فإن لم تكن تراه فإنه يراك].

والعبادة هي اعتقاد بأركان الإيمان، وتطبيق لأحكام الإسلام الشاملة، لكل مناحي الحياة، والأداء الأمثل لكليهما بمؤيد الرقابة الإلهية هو الإحسان، ويزداد الشعور بالرقابة هذه بزيادة الإيمان والحبّ، قال رسول الله ﷺ : [من عادى في ولياً فقد آذنته بالحرب، وما تقرّب إليّ عبدي بشيء أحبّ إلي مما افترضت عليه، وما يزال عبدي يتقرّب إليّ بالنوافل حتى أحبّه، فإذا أحببته، كنت سمعه الذي يسمع به، وبصره الذي يبصر به، ويده التي يبطش بها، ورجله التي يمشي بها، وإن سألني لأعطينّه ولئن استعاذني لأعيذنّه] ، أخرجه البخاري.

رقابة الله إذاً مؤيد الأخلاق ومحتوى الضمير، وعلى المؤدبين والمربين أن يسعوا إلى تقويتها في نفوس الناس، لأن السر أساس الجهر، والرسول ﷺ كان يدعو ويقول:[اللهم اجعل سريرتي خيراً من علانيتي واجعل علانيتي صالحة] رواه الترمذي.

وننادي الأمة اليوم من أجل هذا مناداة حريص عليها، محب لها، وننادي الإنسان عامة أيضاً لنقول : إن هذا المؤيد يفوق كل المؤيدات الأخرى المادية والمعنوية، فرقابة الدولة مهما قويت، ورقابة الناس مهما اشتدت، ورقابة الإنسان على ذاته مهما ارتقت فلن تصل جميعها إلى مستوى رقابة الله التي تعني لدى المؤمن الاطلاع من قبل الله على السرّ والجهر، والصغيرة والكبيرة، والخلجات والحركات ﴿ ونعلم ما توسوس به نفسه ونحن أقرب إليه من حبل الوريد﴾ [ق:١٦] ،﴿ ألا يعلم من خلق

وهو اللطيف الخبير﴾ [تبارك : ١٤].

٦- دافع الأخلاق :

إذا كانت الأخلاق هي الدافع الأمثل في أداء الأقوال، وممارسة الأفعال، والتعبير عن الاعتقاد، فلابد من دافع يقبع خلف هذا الأسلوب، ليكون أمثل ومستمراً وأفضل ومتابعاً، وهذا يعتمد على طبيعة العلاقة بين المتخلّق والمخلّق، وبين صاحب الأخلاق وبين محدِّدها ومقعِّدها، ولابد من اقتناع الإنسان بأنها واجب لازم تتمم إنسانيته، وقضية لازمة أكيدة تدعم تميّزه، وهذا أيضاً يحتاج إلى قناعة المتخلق بقدرة المخلق وبعلمه وبحكمته وبمعرفته به.

وحين يقر الإنسان بأنه مخلوق، وأن هناك خالقاً أنعم عليه فخلقه، وينعم عليه فيمده فإنه سيجد نفسه خاضعاً لهذا الخالق، يستلهم منه ويأخذ عنه الأوامر والأحكام، وترتقي هذه العلاقة لتصل إلى الحب، حب المخلوق لخالقه، وعندما يقف الحب خلف تحسين الأداء والممارسة ويغدو الماء الذي يسقي نسغ الأساليب وكيفيات الممارسة إذاً حدث عن روعة ذلك ولا حرج، وهذه هي حال الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، روى البخاري عن ابن مسعود قال: كأني أنظر إلى رسول الله ﷺ يحكي نبياً من الأنبياء ضربه قومه فأدموه وهو يمسح الدم عن وجهه، يقول: (اللهم اغفر لقومي فإنّهم لا يعلمون)، [رحم الله امرأ سمحاً إذا باع، سمحاً إذا اشترى، سمحاً إذا قضى، سمحاً إذا اقتضى] رواه البخاري، كما ورد عن خاتم الأنبياء محمد ﷺ، والذي قال لعمر رضي الله عنه: [كان عليك أن تأمره بحسن التقاضي، وأن تأمرني بحسن القضاء].

٧- مصدر الأخلاق :

لقد تعددت النظريات الباحثة في مصدر الأخلاق، ولا نريد هنا عرضها، لكننا نذهب داعمين تلك النظرية القائلة : إن مصدر قواعد الأخلاق بقايا تعاليم السماء

التي يزداد رصيد القائلين بها يوماً بعد يوم، حتى لتكاد تبقى وحيدة في عالم النظريات، وبمعنى آخر نقول : إن مصدر الأخلاق شرع الله المجيد .

فالقواعد الناظمة للأسلوب الأمثل، والمؤسِّسة للشكل الأفضل والطريقة الأنجع جاءت آيات في كتاب الله، وشُرحت من قبل المبيِّن والمبلِّغ رسول الله ﷺ، والدليل الآخر على أن مصدر الأخلاق وقواعدها تعاليم السماء، ما قدمناه في البداية حين تحدثنا عن جدلية الخَلق والخُلق، فألمحنا وأشرنا إلى أن الذي تولى الخَلق هو الأجدر بتولي نظام الخُلق.

إن العقل سلّم بأن الخلق فعل الخالق، فليسلم بالضرورة التابعة بأن الأولى والأجدر في وضع نظام الخُلق هو نفسه الخالق، فمَنْ خَلَقَ أعلم بما يناسب المخلوق فيما يخص الخُلق من المخلوق بالمخلوق.

وبالعودة العملية الواقعية إلى القرآن الكريم كتاباً من عند الله نرى أن آياته مملوءة بما يحكم ذلك، وقد قام الأستاذ الدكتور محمد عبد الله دراز بجمع هذه الآيات وتصنيفها وتبويبها في كتابه القيم «دستور الأخلاق في القرآن».

٨- معيار الأخلاق :

لكل شيء معيار ومقياس، فما معيار الأخلاق ؟ ومن الذي يحكم على مناسبتها للإنسان أو عدم مناسبتها له ؟

والجواب : إن المعيار هو الإنسان ذاته، فطرته، انكفاؤه على مقولات جوانيه. قال تعالى: ﴿ بل الإنسان على نفسه بصيرة﴾ [القيامة:١٤]..

لقد ورد عن النبي ﷺ أنه قال : [البر حسن الخلق، والإثم ما حاك في نفسك وكرهت أن يطلع عليه الناس]رواه الترمذي. وفي حديث آخر عن وابصة بن معبد قال : أتيت رسول الله ﷺ فقال : [جئت تسأل عن البر] ؟ قلت : نعم قال : [استفت قلبك، البر ما اطمأنت إليه النفس واطمأن إليه القلب، والإثم ما حاك في النفس.

وتردد في الصدر، وإن أفتاك الناس وأفتوك]رواه أحمد.

فعد إلى نفسك أيّها الإنسان لتحكم على ما تتلقاه من قواعد أخلاقية بالمناسبة بينها وبينك، أو بعدم المناسبة. فأنت بفطرتك وبعقلك وتفكيرك قادر على التمييز ﴿ بل الإنسان على نفسه بصير ولو ألقى معاذيره ﴾ [القيامة:١٤].

والمهم الجرأة، وعدم المعاندة، ومتابعة القناعة، ولا تكن كمن وصفهم الله جلّ شأنه ﴿ وجحدوا بها واستيقنتها أنفسهم ﴾ [النمل:١٤].

٩- الأخلاق والعادة :

هناك ضابط هام، وفارق أساس نذكره مستهل هذه الفقرة : فالأخلاق مرتبطة بالإنسان، والعادة مرتبطة بالبيئة والظرف الاجتماعي، ومن هنا : فالأخلاق ثابتة حيث كان الإنسان، وأما العادة فتتغير من بيئة إلى بيئة، ومن مجتمع إلى مجتمع، ومن مكان إلى مكان، ومن بقعة إلى بقعة، ومن زمن إلى زمن. ومشكلة إنساننا اليوم أنه أنزل العادة منزلة الأخلاق، فتمسك بعاداته الخاضعة لبيئته تمسكه بالأخلاق بل أقوى، وراح يسعى إلى تصديرها على أنها شاملة، وهي ليست كذلك. ولما صادمت عاداته عادات أخرى - وكان من الطبيعي أن يحدث مثل هذا التصادم - لم يتنازل عن عادته، ودافع عنها دفاعه عن أخلاقه فحدثت الفوضى الكبيرة.

ورُفض الإسلام أحياناً لأنه حُمِّل عاداتنا على أنها جزء هام منه، ولطالما طَبَعَ بعضنا عاداته التي تكونت نتيجة بيئة خاصّة بطابع الإسلام، وراح يدعو إليها على أنها أخلاق وإسلام.

لذا فنحن نطالب بفصل العادة عن الخُلق حين نقدم الإسلام مصدراً للأخلاق.

١٠- خاتمة:

الأخلاق أسلوب، ولكل قول أخلاقه، كما أن لكل فعل أخلاقه. في الأول تتجلى

الأخلاق في الأداء، والأداء يجب أن يتصف بالإحسان ﴿ فلا تخضعن بالقول فيطمع الذي في قلبه مرض وقلن قولاً معروفاً ﴾ [الأحزاب:٣٢].

وفي الثاني تتجلى الأخلاق في الممارسة، والممارسة يجب أن تتصف بالإحسان أيضاً: [فإذا قتلتم فأحسنوا القتلة وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبحة ..]. كما تتجلى في صيغة التعبير عن الاعتقاد ﴿ ولا تسبوا الذين يدعون من دون الله فيسبوا الله عدواً بغير علم ﴾ [الأنعام:١٠٨]، و[المؤمن من أمنه الناس على أموالهم]رواه الترمذي.

أسئلة وتعقيبات

س١. هل هناك تقاطعات مشتركة بين الطروحات الأخلاقية التي يطرحها الإسلام، وما تطرحه غيره من المدارس الفكرية ؟

ج١. بلا شكّ هناك تقاطعات أساسية .

أولاها : تتجلى في ضرورة الأخلاق كأخلاق.

ثانيها : تتجلى بأن هنالك فرقاً بين الأخلاق والعادات، كما قلت.

ثالثها : البحث عن مصدر للأخلاق ثابت.

ليس هناك فرق بين الإسلام وبين غيره إلا في قضية المصدرية فقط، فالإسلام يقول: مصدر الأخلاق الله عزّ وجلّ . والآخرون ربما بحثوا عن قوانين أوقواعد ناظمة للأخلاق من غير مصدر الإسلام، ورغم اختلاف المصدر لكننا سنجد تشابهات في المبادئ الأخلاقية، لأنّ موضوع البحث واحد وهو الإنسان.

س٢. هل كل القواعد الأخلاقية الإسلامية ثابتة ؟ أي ما هي نسبة الثابت والمتحول في المعايير الأخلاقية التي يطرحها الإسلام ؟

ج٢. حينما عرفت الأخلاق بأنها الأسلوب الأمثل للأداء والممارسة فصارت الأخلاق ثابتة ثبات القول والفعل المطلوب أداؤه أو ممارسته، فأنا مثلاً حين أقول نحن مطالبون أن نقول للناس حسناً، يقول الله عز وجل : ﴿ وقولوا للناس حسناً﴾ [البقرة:٨٣]، القول الحسن، أو القول الذي يتصف بالحسن ينصب على أمرين : على المضمون، وعلى الأسلوب وعلى الأداء . وقد قلت في المحاضرة لعل الأهم هو ما يتعلق بأسلوب الأداء دون المضمون، لذلك قضية ثبات الأخلاق تابعة لثبات المقول، وثبات المفعول، بحسب ثبات المقول، وبحسب ثبات المفعول يمكن أن نتحدث عما

يسمى الثابت والمتغير . وليس هناك من ضرورة بأن نقول : إنّ هناك ما يثبت، وهناك ما يتغير، وإنما حينما نتحدث عن العادة فالعادة تلك التي تتغير، وكما قلنا للأسف الشديد إننا أنزلنا العادة منزلة الأخلاق، وثبتناها وأعطيناها صفة الثبات، فرفض الناس هذه العادات على أنها أخلاق ثابتة، فراحوا يطالبوننا بالتفريق بين الثابت والمتغير، وأنا أقول لعل كثيراً مما يسمعه الناس عن الإسلام يدخل تحت العادات، وبالتالي تتغير من زمن قصير إلى زمن قصير، ومن بيئة إلى بيئة بمسافات قصيرة بالكيلومترات، ومن زمن إلى زمن أطول من باب أولى .

س٣. هل تلمحون انحساراً في تمثل الأخلاق في المجتمع الإسلامي المعاصر؟

ج٣. الواقع أن الانحسار موجود وقائم، ونبدي هنا أسفاً، هناك انحسار فعلاً لكن سبب هذا الانحسار هو تخلف التأكيد من قبل الموجّهين على أن الأسلوب له نفس القوة من حيث الأمر ومن حيث الطلب من الله عز وجل، لذلك لما أوردت قوله تعالى : ﴿ قول معروف ومغفرة خير من صدقة يتبعها أذى ﴾ [البقرة:٢٦٣] .

لم يقدم الموجِّهون على أن الأسلوب الأمثل في فعل المطلوب هو الأهم من مضمون هذا الفعل المطلوب . لما خفّ التأكيد على الأسلوب تساهل الناس في ارتباطهم بالأسلوب، وراحوا يفعلون المضمون، وراحوا يتجهون إلى المضمون، وكما نرى ونسمع ونشاهد فإن المسلمين في العالم الإسلامي اليوم يظنون أن العبادة في ميدان الصلاة فقط، وقد لا يفكرون في أن العبادة الأقوى هي أن تحسن إلى من تصلي بجانبه، بل لربما كانت الصلاة إذا أساء المصلي إلى من هو بجانبه وبالاً على هذا الإنسان، ومن هنا يمكن أن نفهم في الإطار العام للحديث النبوي الشريف : [من لم تنهه صلاته عن الفحشاء والمنكر لم يزدد من الله إلاّ بعداً].

س٤ .هل الاختلاف داخل الصف الإسلامي دلالة عن الابتعاد عن المعايير

الأخلاقية الإنسانية ؟

ج٤ .الاختلاف داخل الصف الإسلامي قائم، والمفروض أن نقول الأشياء التي ينبغي أن لا تكون واقعة، وهو كما قلت حسب أسلوب الأداء والصيغة الشكلية أن تكون سمة السعة والاستيعاب هي السمة الغالبة على المسلمين، المسلم هو الأوسع، وهذا هو عنوان الأخلاق، فإذا كنا مطالَبين نحن في أن نسع الآخرين غير المسلمين فمن باب أولى أن نتسع للمسلمين، ولكن لما لم نتسع للأسف الشديد كما اتسع النبي ﷺ والصحابة والمسلمون الأوائل، كما اتسعوا حتى لأعدائهم، وكلنا يذكر ما قاله النبي ﷺ يوم فتح مكة: [اذهبوا فأنتم الطلقاء]، وكلنا يذكر قصة النبي حينما يحكي نبياً أدماه قومه، فكان يمسح الدم عن جبينه ويقول : [اللهم اهد قومي فإنهم لا يعلمون].

للأسف الشديد، لم نعد نتسع لبعضنا، وضاقت مجالات السعة عن الآخرين، وضاقت أن تتسع لبعضنا، وحتى ضاقت أن تتسع للإنسان، وإننا لجد مشتاقون إلى الساعة التي يتسع فيها المسلمون بعضهم لبعض، وإلى أن تكون القواسم المشتركة هي المحددة لهذه الدوائر الواسعة، وأن يتسعوا لغيرهم أيضاً، حتى يكون العنوان الكبير هو الإسلام، ويدخل حتى غير المسلمين ضمن هذا الإطار الدخول الذي حدده صاحب الشرع في القرآن الكريم، وشرحه النبي ﷺ .

س٥ .ما هي السبل برأيكم للإلتقاء الأخلاقي مع الأطراف الإسلامية أولاً ؟

ج٥. لابد من أن نقول لهم إننا متفقون من خلال قواسم مشتركة، وعلينا أن نشكل وحدة من خلال هذه القواسم، وأن نري الناس كيف تكون هذه الوحدة، كيف يكون هذا اللقاء، كيف يكون هذا التعاون، لأن الناس اليوم يطلبون الدين منهاجاً للفرد،ويطلبون الدين والمبدأ منهاجاً لتشكيل وطريقة بناء الجماعة . فعندما يُرى المسلمون اليوم من قبل غيرهم جيدين كأفراد، لكنهم يرونهم غير جيدين كجماعات، وهكذا يُرفض الإسلام، لأنه في نظر الآخرين لم يجمع بين أبنائه، ولم يوجِد الصيغة التي تتسع للأفراد، بالرغم من قواسم مشتركة كثيرة . وطبيعي جداً أن

يكون هناك اختلافات، لكن ينبغي أن تغلف هذه الاختلافات مناهج أدبية، وقد كُتبت كتب كثيرة حول أدب الحوار، وأدب الخلاف، وأدب اللقاء، وهذه الأدبيات هي الأخلاق، فأخلاقنا حين نلتفّ وحين نلتقي، حين نجاهد وحين نقاتل، أخلاقنا التي تجمعنا فلا يمكن أن يفرقنا أصل الاختلاف، وإنما الذي يفرقنا شراسة الاختلاف، والتخلي عن الأخلاق عندما نختلف في فكرة ما .

(انتهى)

الإنسان والأخلاق
والقرن الحادي والعشرون

د. عماد حمودة

المحاضرة الثانية

عماد حمّودة

- من مؤسسي منتدى الفكر والثقافة — ميشيغان ، ديترويت.
- يحمل شهادة الطب من جامعة دمشق.
- وشهادة البورد الأميركية في طب الأطفال العام.
- مدير القسم الطبي في مؤسسة الخدمات الطبّية الإنسانية في ديترويت.
- رئيس قسم الأبحاث في منظّمة المجلس الصحي الأميركي.
- ألقى محاضرات عديدة في موضوع حماية حقوق المريض المسلم في المشافي الأميركية .
- له برنامج إذاعي أسبوعي يطلّ من خلاله على الجالية العربية والإسلامية في منطقة ديترويت.
- يعمل حالياً رئيساً لقسم الأطباء المناوبين في مشفى ديترويت.

مقدمة :

إن الطب فن وعلم وإنّ ممارسته لا تقتصر على تطبيق النظريات العلمية والتشخيص الطبي لمشكلة المريض الآنية، وإنما تتعداه إلى فهم كامل للمريض كإنسان معقد في تركيبه، وليس باعتباره فقط كيمياء حيوية وفيزيولوجية وخلايا وأعضاء. إنما هو أيضاً مكوَّن من مجموعة من الاحساسات والمشاعر والعلاقات الإنسانية بداخله، بالإضافة إلى مكوَّن نفسي روحي داخلي عميق.

إضافة إلى ذلك هناك العامل الاجتماعي والخُلقي والديني الذي يؤمن به المريض، وبالتالي على الرغم من أن المرض هو مرض واحد، لكن يبقى هناك فن التعامل مع المرضى معتمداً على الأرضية التحتية والخلفية التي ينتمي إليها المريض، ووضع هذه المكونات في الميزان الذي يستخدمه الطبيب لتشخيص مشكلة المريض.

من الصعب جداً ممارسة الطب بدون أن يكون هناك نوع من الأثر والمؤثر ما بين الطبيب والمريض، وبالتالي التداخل ما بين الاعتقادات الخُلقية والدينية والعرفية التي يؤمن بها الطبيب والمريض سوف تظهر واضحة خلال التبادل المشترك بين الاثنين، ولحماية حقوق المرضى، واستشعاراً بأهمية وضع هذه الاعتقادات في مناصبها عندها

لابد من وجود مبادئ ونظم وأسس من جهة تحمي المريض (تحمي مشاعره ومبادئه وأيضاً أسراره) ومن جهة أخرى وفي الوقت نفسه توجه الطبيب إلى ضرورة التعامل الصحيح مع مريضه.

هذه العلاقات الخاصة ما بين المريض والطبيب لا تظهر أهميتها وحقيقتها بشكل جلي وواضح إلا في المواقف الطبية الحرجة، في مثل هذه الأوقات فإن العلاقة بينهما تكون هي العامل الأساسي الذي سيحدده الاتجاه الذي سيسلكه الطبيب في اتخاذ القرار الصحيح الأفضل تجاه مريضه.

نظرة تاريخية :

الأخلاق ليست شيئاً جديداً إنما هي متأصلة قديماً في معظم الأمم، وناشدت بها جميع الشرائع والأديان، بالإضافة إلى أبقراط الذي يدعى ((أبو الطب)) الذي وضع قَسَماً يضع للطبيب حدوداً عامة لا يمكن تجاوزها.

منذ ذلك الوقت وإلى الآن مازال موضوع الأخلاق والطبيب والمريض يزداد أهمية حتى أصبح علماً خاصاً يدرس في الجامعات تحت عنوان ((آداب الطب)).

في الحقيقة هذه العلاقة بين المريض والطبيب، وآداب الطب قد ازدادت تعقيداً في الوقت الحالي مما جعل بعض المدارس الطبية تعتبر آداب الطب جزءاً لا يتجزأ من المواد التي على الطالب الطبيب دراستها.

ومع هذه المحاولات فإن المواضيع التي تتولد كل يوم ووجود الطبيب والمريض معاً جعلت من آداب الطب والأخلاق بمثابة ذروة الجبل الجليدي الذي سيكتشف قليلاً قليلاً لنا حينما نغوص في هذه المستحدثات الجديدة في المجال الطبي.

تعريف الأخلاق :

التعريف البسيط الذي يعرفه البعض للأخلاق هو بأنها القواعد والمثل التي تنظم العلاقات بين البشر، هذا التعريف البسيط لا يغطي النظريات المختلفة التي تنظر للأخلاق بشكل مختلف. فمنهم من يرى أن الأخلاق هي ما تعارف عليه (العرف) أهل مكان معين في زمان معين، بينما يعتقد البعض أن الأخلاق يمكن تقسيمها إلى أخلاق نسبية، وأخلاق مطلقة.

الأخلاق النسبية:

هي الأصول والقواعد والأعراف التي تحكم مجموعة من البشر، وعادة ما تكون هذه الأصول والقواعد محدودة، إما في زمان معين أوفي مكان معين أوفي قوم معينين. فمثلاً الرداء الذي كان يرتديه جنود الرومان والذي يشبه رداء النساء حالياً كان هو المتعارف عليه، ولا حرج. أما الآن فيعتبر منافياً للأخلاق إذا ارتدى الرجل هذا (السروال القصير). فإذاً هذه الأخلاق النسبية تتغير بتغير الأشخاص والزمن والطقوس والأعراف.

أيضاً بعض الإشارات الخاصة التي يستخدمها أهل منطقة معينة قد تكون منافية للحشمة في مجتمعات أخرى. بعضهم قال عن الأخلاق بأنّها : أفعال الناس واعتقاداتهم. وبعضهم قال عنها : إنّها معرفة الخير من الشر، والخبيث من الطيب، ففي الأولى الناس هم الذين يحددون الأخلاق، وفي الثانية الأخلاق قد حددت الناس في مفهومها.

الأخلاق المطلقة :

هو ما يراه البعض بأنه القيم المجبولة في طبيعة الإنسان البشرية، ولا علاقة لها بالزمان ولا بالمكان ولا بالأشخاص. فمثلاً الاحترام المتبادل بين الناس : فلو سافرت في طول البلاد وعرضها لا تجد من يؤمن أن الإنسان يمكن أن يصطاد إنساناً آخر ويضعه في أقفاص كالحيوانات، ومن الأخلاق المطلقة أيضاً الانتماء العام الإنساني الذي نشعر فيه عندما نسمع عن كارثة حلت بقوم آخرين، فنشعر بالحزن والأسى لهم، وأيضاً من الأخلاق المطلقة هو عدم كشف العورات في الشوارع أو قضاء الحاجات فيها ...الخ.

فهذه كلها تعتبر أخلاقا مطلقة جبلت بها طبيعة البشر عامة، وليس لها علاقة بالزمان والمكان. وعادة ما توضع القوانين الوضعية لتحكم الأخلاق النسبية وتوجهها.

ومنهم من يعرف الأخلاق بأنها: النظم التي جاءت من السماء (الكتب السماوية والديانات) والتي نظمت العلاقات بين الناس وقومتها ورفعتها بالرفعة الصحيحة، كل هذه التعاريف وغيرها تنصب في بوتقة واحدة وهي : يجب أن يكون هناك معايير وضوابط تحكم حكما صحيحا وسليما العلاقات ما بين الناس في جميع الأزمان والأمصار والأحوال.

علاقة الزمن بالأخلاق :

عندما نتحدث عن الأخلاق والإنسان والقرن الحادي والعشرين وعلاقتها بالطب فإننا ننظر إلى منظومة ثلاثية، يشترك فيها ثلاثة عوامل ومحورها المركزي هو الطب،

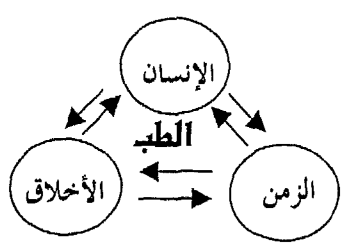
هذه المتغيرات هي :

١- الأخلاق النسبية والمطلقة، أو ما سنسميه بالأخلاق المتغايرة والثابتة.

٢- الإنسان الذي هو متغاير أيضا في طباعه وسلوكه.

٣- الزمن الذي هو متغاير بحركته الدورانية.

هذه الثلاثية يمكن النظر إليها بأنها أثر ومؤثر. فكل عامل من هذه العوامل الثلاثة يلعب دورا (متأثر أو مؤثر) مع العاملين الآخرين ويمكن تمثيلها بالشكل التالي :



سوف نحاول دراسة العامل الإنساني والأخلاقي وأثرهما على الطب ومستقبل ممارسة الطب في القرن الحادي والعشرين.

لمحة تاريخية :

إن نشوء ما يسمى بآداب الطب والطبيب ليس أمرا جديدا، وإنما كانت معروفة منذ القديم، وجاءت متوافقة مع الديانات والشرائع السماوية المختلفة التي وضحت ضمنا أو علنا على وجود رابطة تحكم الإنسان المريض والإنسان المعالج سواء كان المريض رجلا أو امرأة أو طفلا.

كما أن قسم أبوقراط المتعارف عليه حاليا إنما يمثل تأكيدا آخر على وجود نظم

أخلاقية حكمت الرابطة ما بين الطبيب والمريض. ولا يمكن لأحد نكران الترابط النظري والعملي ما بين آداب الطب والدين.

فالأول يمكن القول إنه مستنبط مئة بالمئة من الثاني، خاصة في الدول التي تحكمها النظم الدينية، أما في الدول التي لا تحكمها نظم دينية فالآداب والأخلاق الطبية تشتق من الأعراف والتقاليد والأخلاق الإنسانية المطلقة، ناهيك عن الاستنباط والاعتبار من الدول الثانية.

على الرغم من أن هذه الآداب لم تكن بذات الأهمية في بدايتها، لأن الطب كما كان نسميه شعبيا متواضعا إلا أنه في الثلث الأخير من القرن العشرين شهد العالم تطورات حديثة في التكنولوجيا، وتفتحت أمور لم تكن معروفة على الصعيد العلمي والبحث والتطور والاتصالات والطب، مما جعل موضوع (آداب الطب) يقفز إلى سلم الأولويات في وقتنا الحالي، وجعلت المهتمين في هذا المضمار يعيدون البحث والتفتيش عن معادلات جديدة ونظم حديثة تواكب هذه التطورات الجديدة في الطب.

كما أن هذا العالم الجديد بهذه التطورات الجديدة جعلت العالم قرية صغيرة، والتغير لم يكن محصورا في التكنولوجيا والعلوم التطبيقية إنما صاحبه تطور جديد في الفلسفة والعلوم النظرية، وصاحبه من جهة أخرى تبدل في مفهوم الأخلاق ومسقطها العملي في حياة الناس اليومية، مما دعا بعض الأوائل في مضمار الأخلاق والطب إلى الدعوة إلى توحيد النظر في مسألة الأخلاق والطب، وتنظيم هذه العلاقة تنظيما صحيحا مواكبا للتطورات الحالية والمستقبلية في القرن المقبل.

نقاط البحث المهمة في الأخلاق والطب :

لعل التطور الذي صاحب اختراع الكمبيوتر والمجهر الإلكتروني وعلم المورثات أدى إلى خلق جو جديد من الشعور بالسيطرة ... سيطرة الإنسان على العلم، وشعور البعض بجنون العظمة حتى إن بعضهم وصل إلى درجة الشعور بالألوهية عندما استطاع إنشاء مخلوق من خلية مخلوق آخر، هذه الانفعالات وما صاحبها من ذعر في الوسط العام دعا منظمات ومراكز كثيرة وحتى بعض الحكومات إلى عقد مؤتمرات وأبحاث، وإنشاء ندوات وكتابة كتب ومؤلفات تنادي فيها بالعودة إلى ربط العلم بالأخلاق أو بالدين، وجعل الدين أوالأخلاق اليد الأخرى المتحكمة بمدى استخدام هذا المخترع الجديد ومدى انتشاره.

وسنحاول في الصفحات القادمة إضفاء بعض الشرح عن أهم النقاط التي أثارت زوبعة من التساؤلات حول تكامل وثبات المنظومة الثلاثية (الأخلاق ـ الإنسان ـ الزمن) وأثرها على آداب الطب أمام هذه المواضيع الجديدة.

ويجب الإشارة هنا إلى أن حوادث عديدة في المجال العلمي أثارت وأشعلت أول فتيلة في عالم الأدب الطبي، وأدت إلى ضرورة مراقبة التجارب العلمية الطبية خاصة المتعلقة بصحة الإنسان، لأن هذه الأبحاث قد تتجاوز الحدود الإنسانية والأخلاقية، وخير مثال يوضح ذلك ما حدث في دراسة أجريت عام ١٩٣٠ بعد الحرب العالمية الأولى، في مدينة تدعى تاسكيغي، حيث تمت تحت إشراف الصحة الأمريكية دراسة ومتابعة لمرضى ذكور سود أصيبوا بمرض السفلس، ولكن منعوا من المعالجة الصحيحة حتى يتابعوا مدى تطور هذا المرض عندهم، وقد أوقف الكونغرس الأمريكي هذه التجربة عام ١٩٧٢ بعد اكتشافها وانفضاح سرها، وقد أحدثت هذه

الدراسة ضجة كبيرة في الولايات المتحدة الأمريكية، مما أجبر الحكومة الأمريكية على تشكيل لجنة خاصة تدرس الناحية الأدبيـة الأخلاقيـة لأي بحـث طـبي وأيضـا دعـت الكونغرس إلى إصدار قرار بأن الأشخاص موضوع البحث يجـب أن يتـم إعلامـهم بالتجارب التي ستطبق عليهم، وأن يقومـوا بتوقيـع وثيقـة تبـدي معرفتـهم الكليـة بإيجابيات وسلبيات هذه الأبحاث.

مثل هذه الأبحاث التي بقيت سرا لعقود طويلة، ثـم تم اكتشـافها أثـارت سـخطا إعلاميا كبيرا، وأكدت على ضرورة وجود تلازم ما بين الأخلاق والديـن والأعـراف، وما بين الأبحاث الطبية، وإلا لأصبح الواحد فينا فأر تجارب دون أن يعرف.

وفي الصفحات القادمة سنقدم عرضا لبعض النقاط الأساسية التي توضح صـراع الإنسان مع الأخلاق عبر مرور الزمن، ومع التطـور، ومحاولـة الوقـوف علـى عـامل مشترك ما بين هذه الأعمدة الثلاثة الـتي سـتكون محـور اتجـاه الحضـارات في القـرن الحادي والعشرين القادم.

١- الموت وتعريفه:

هذا الموضوع هو من أحد المواضيع التي يحـاول الكثـير مـن العـاملين في الحقـل الطبي أن يضعوا ثوابت أو تعاريف واضحة لها، لتسهيل التعامل مع المرضى الذيـن يعانون من هذا الأمر. ومما لا شك فيه أن الأبحـاث والتطـورات والتقنيـات الجديـدة أعطت الباحثين والمعالجين فكرة جديدة عن تعريف الموت.

ففي السابق كان الموت يعني توقف القلب والتنفس. أما الآن وبوجـود التقنيـات الحديثة والمنفسات الاصطناعية، والدورة الدموية خارج القلب، فقد اسـتطاع الأطبـاء

أن يبقوا القلب والرئتين يعملان بوظيفتهما الطبيعية لمدة طويلة من الزمن، وبالتالي أصبح تعريف الموت تحت هذا المضمار (توقف التنفس والقلب) غير واضح وغير سليم علميا.

هذا ما أثار كثيرا من الجدل في الوسط الأدبي والأخلاقي والطبي بين الباحثين والمعالجين، وما بين رجال الدين. والأهمية في هذا الموضوع لا تعود فقط إلى تعريف الموت، وإنما إلى معرفة من يجب أن يستخدم هذه الأجهزة، ومن يجب أن تفصل عنه هذه الأجهزة، أو لا يستخدمها أصلا.

في معظم الولايات المتحدة اتفق على أن موت الدماغ (موت المنطقة من الدماغ المسيطرة على القلب والتنفس، وفقدان الدماغ لوظائفه) هو تعريف الموت وإقرار به، أما في أوربا وكندا واستراليا ووسط وجنوب أمريكا فتعريف الموت هو فقدان القلب والرئتين لوظائفهما فقدانا كاملا، أو فقد وظيفة الدماغ فقدانا كاملا وتاما وغير قابل للعودة.

وبالنسبة للدول العربية فقد أصدر مجلس المجمع الفقهي الإسلامي المنعقد في دورة المؤتمر الثالث لعمان في أكتوبر ١٩٨٦ تعريفا للموت بأنه :

يعتبر شرعا أن الشخص قد مات وتترتب جميع الأحكام المقررة شرعا للوفاة إذا تبينت إحدى العلامتين التاليتين :

آ ـ إذا توقف قلبه وتنفسه توقفا تاما، وحكم الأطباء بأن هذه الوقفة لا رجعة فيها.

ب ـ إذا تعطلت جميع وظائف دماغه تعطلا نهائيا، وحكم الأطباء الاختصاصيون الخبراء بأن هذا التعطل لا رجعة فيه.

في هذه الحالة يسوغ رفع أجهزة الإنعاش المركبة على الشخص، وإن كان بعض

الأعضاء كالقلب مثلا لا يزال يعمل آليا بفعل الأجهزة المركبة.

طبعا تبقى هناك بعض الحالات التي تقع بين التعريفين السابقين ...هذه الحالات تدرس ويستشار فيها الأهل والأطباء والمحامون، وأحيانا في مثل هذه القضايا قد تحتاج إلى موافقة من المحكمة العليا. وقد نسمع من فترة لأخرى عن استيقاظ إنسان مريض من غيبوبة دامت عقدا أوعقدين من الزمن أو أكثر!

هذه الحالات لم تعد شائعة هذه الأيام بسبب أن العامل الاقتصادي بدأ يلعب دورا كبيرا ومهما في اتخاذ القرارات، فبدلا من أن نبقي مريضا واحدا لسنوات طويلة، والإنذار في هذه الحالة غير معروف، يمكننا أن نستخدم هذا الجهاز لعشرة مرضى آخرين قد يحتاجون لهذا الجهاز، وقد يكون إنذارهم أفضل، ولذلك فإن لهذا التطور الجديد في المفهوم الاقتصادي والأخلاقي ارتباطا وثيقا في حل مشكلة ومعضلة كانت تقف في وجه كثير من المعالجين.

أما اليوم فبمجرد دخول المريض في غيبوبة أو وضعه على أجهزة الإنعاش لمدة طويلة فإن واجب المعالج أن يقوم بالفحوص اللازمة لمعرفة وظيفة الدماغ، فإن كان الدماغ متأذيا أذى شديدا فاقدا لوظائفه، فالأغلب أن الطبيب سيلجأ إلى إقناع الأهل ورجال القضاء أنه تحت هذه الظروف الحالية فإنه من المستحيل لهذا المريض أن يعود لحالته الطبيعية مرة أخرى.

أما في عالمنا الإسلامي فما زال هناك البعض ممن يرى أن الموت له تعريفان: موت ظاهري وموت حقيقي، وقد يميل بعضهم إلى أن توقف التنفس والقلب توقفا كاملا وتاما هو الأصح. وأنا أفضل ألا أدخل في هذا المجال بل سأتركه لأهله ولأصحاب الخبرة فيه.

٢- الطب التناسلي:

جانب آخر من جوانب القرن الماضي (العشرين) الذي شغل بال كثير من الباحثين، وإن إدخال حبوب منع الحمل في أول الستينات ١٩٦٠ أثار أيضا موجة جديدة وصراعا جديدا ما بين الإنسان والأخلاق والتطور.

انحصرت معظم المشاكل في هذا العالم تحت مفهوم من يملك السلطة في جسد المرأة كامرأة ؟ ومن له الحق في الجنين إذا كانت حاملة له؟ وعلى الرغم من أن الديانات والشرائع السماوية قد وضعت حدودا واضحة وبينة توجه فيها الإنسان إلى اتخاذ القرار الصحيح والسليم، إلا أن البعض المتمرد على الأخلاق أراد أن يخلق جوا جديدا من التحدي، وأن يغير من تعريف الأخلاق والأصول، وبعدها كانت العاصفة النفسية الأخلاقية التي مازالت تعصف في بعض الحضارات المتقدمة ونشعر بها إلى الآن، لأن الأمر مازال معلقا بين الأصوليين الأخلاقيين وما بين الباحثين عن إطلاق القيود عن المرأة ونظرتها الشخصية لجسمها وحريتها في اتخاذ قرارها، وسنعرض الآن بعضا من هذه الخلافات حول هذا الموضوع.

آـ الإجهاض :

في عام ١٩٧٣ وبعد مناوشات طويلة أصدرت المحكمة الدستورية العليا في أمريكا قرارا يعد الإجهاض مباحا قانونيا، ومع ذلك فإن الأمر لم يطفئ ظمأ البعض إلى الاعتراض، وحتى ارتكاب بعض الحماقات ضد النساء اللواتي اتجهن إلى عيادات الإجهاض.

ومازال موضوع الإجهاض إلى هذه اللحظات التي أخط فيها هذه الكلمات مازال

الموضوع رقم واحد على أجندة أي مسؤول أو سياسي أمريكي، وأي مرشح يسعى للحصول على المنصب.

طبعا هذا الموضوع يعتبر أيضا معيارا آخر من معايير تغير الإنسان مع تغير الأخلاق مع تغير الزمن، ورفض الإنسان لخضوعه للقوانين السماوية، ومحاولته الجاهدة بالبحث عن الأفضل ربما في هذه التقنيات الحديثة.

على الرغم من أن هذا القرار الدستوري بإباحة الإجهاض قد صدق إلا أن الرئيس بل كلينتون أصدر قرارا يمنع عمليات الإجهاض للجنين الحي (أو ما يسمى بعمليات تفتيت الجنين) التي كانت تجري في أمريكا حتى وقت قريب، حيث كان الجنين يقتل ثم يفتت في داخل رحم الأم، ثم يخرج قطعة قطعة، فقد أصدر الرئيس الأمريكي قرارا يجعله ممنوعا، ويعاقب عليه فاعله، لأن هذا الفعل ينافي الأخلاق. طبعا يبقى تحت هذا المضمار أسئلة كثيرة يجب طرحها، وهو إذا كان للمرأة الحق في الإجهاض أليس للجنين حق هنا أيضا في الحياة ؟

ولعل هذا السؤال لم يكن واضحا في أذهان البعض إلى أن حدثت حادثة في كندا أثارت شعورا عاما بوجوب وجود قانون يحمي الجنين، والقصة أن امرأة حملت من زوجها، ولكن بعد فترة من الزمن افترقا، وحدث بينهما خلاف، فأرادت أن تنتقم منه فأدخلت في عضوها التناسلي فوهة بارودة، وأطلقت النار فقتلت الجنين الذي كان بعمر الخمسة أشهر تقريبا، هذه الحادثة شغلت أذهان كثير من الناس، وخاصة أصحاب القانون ...كيف تحاكم هذه المرأة ؟ هل يمكن اعتبار هذا الجنين شخصا كائنا حيا ؟ إذا كان الأمر كذلك إذا يجب اعتبار المرأة قاتلة ؟ ولكن الإجهاض مسموح به، وهي إنما أجهضت هذا الجنين إذا هي بريئة ؟ والجنين ليس هو كائنا حيا بذاته، إذا

من سيدافع عن هذا الجنين ؟

كل هذه التساؤلات دخلت في دوامة الوصول إلى الجواب الصحيح وعلى الرغم من أنه تمت تبرئة المرأة إلا أن المشرعين بدؤوا يفكرون في مدى حرية المرأة ببدنها وحريتها في جنينها، واعتبار أن هذا الجنين هو مواطن لهذه الدولة، ويجب أن يحمى بقوانين الدولة، ومازال الموضوع ما بين أخذ ورد !

ب ـ حبوب منع الحمل :

طبعا إن إدخال هذه الحبوب عام ١٩٦٠ أثار سخط أصحاب الدين، الذين اعتبروا هذه الحبوب تسقط الجنين أو تسبب الإجهاض، ولكن بعد فترة تبين أنها لا تسقط الجنين، وإنما تمنع عملية التعشيش للبيضة الملقحة.

وهنا يبدأ الخلاف أيضا حول مفهوم بدء الحياة : هل تبدأ الحياة بالإلقاح ؟ هل تعتبر بداية الإنسان هي عند تلقيح البويضة بالنطفة؟ أم أنها تبدأ بعد التعشيش؟ أم التكاثر؟ أم نضوج الجنين؟ أم بدء دقات القلب؟ أم نمو الدماغ ؟ طبعا لن أدخل في المشكلات العلمية لهذا الموضوع، لكن من الناحية الأخلاقية الإنسانية أقول بأن القرن القادم ربما يقدم لنا معلومات أكثر حول هذا الموضوع، فنعمل على اتفاق عام حول مفهوم الحياة وبدئها.

والإسلام حدد هذا المفهوم بنفخ الروح، الذي حدده البعض بثلاثين يوما والبعض الآخر بـ١٢٠ يوما، لكن بعض الباحثين يرى أن الحياة تبدأ ببدء وظيفة جذع الدماغ، التي تتجلى مظاهرها بدقات القلب، ومازال الأمر ليس حتميا ما بين الفقهاء والباحثين في ذاته. ومما زاد الأمر صعوبة هو اختراع دواء جديد يسبب الإجهاض

والذي اخترعه الباحثون الفرنسيون في الثمانينات. هذا الدواء الذي زاد الطين بلـه باعتبار أنه دواء مانع للحمل، بينما تبين في الحقيقة أنـه دواء مجـهض، وليـس مانعـا للحمل، وقد أثار احتمال تناوله ثورة كبيرة في الأوساط المحافظة، وفي الجمعيات الـتي هي ضد الإجهاض، ومازالت الحكومة الأمريكية تدرس إمكانية جعله متوفرا للنساء الأمريكيات.

ج ـ الإلقاح الصناعي :

كثير من الزيجات قد تحرم من الأولاد، ويسعى بالتالي المتزوجون إلى البحـث عـن طريقة للحصول على أولاد، أسهلها التبني، وهذا موضوع لا خلاف فيه مـن الناحيـة الأخلاقية، وإن كان فيه بعض التعدي على الحرمة الدينية لبعض الديانـات، ولكـن العرف هنا لا يعتبر هذا شأنا مخالفا للأخلاق، بل على العكس يعتبر التبني هو أصل من أصول الأخلاق، والسبب في ذلك هو كـثرة وجـود أولاد الزنـا، والأولاد الذيـن فقدوا أمهاتهم وعوائلهم لأسباب كثيرة، وبالتالي فإن بعض الحكومات تشجع علـى تبني الأولاد، وقد تدفع العائلة المتبنية مبلغا كبيرا من المال للشركات التي تنظم هـذا الأمر، مما قد يجعل هذا الأمر مغريا لدى البعض، إلى هنا فـإن هـذا الأمـر غـير مثـير للاضطراب ولكن تبدأ الأمور بالسوء عندما يلجأ الأبوان للتبني بطرق ثانية مختلفـة نذكر منها : استخدام عملية طفل الأنابيب، وفيها تؤخذ النطف من الرجـل وتلقـح فيها بويضة زوجته، وتعاد البويضة الملقحة لرحم المرأة. طبعـا هـذا الأمـر ليـس فيـه مشكلة دينية ولا أخلاقية، إذا كانت النطف والبويضات من الرجل ومن زوجته، فإن الأمر في هذه الحالة يعتبر حلالا ومباحا وأخلاقيا، ولكن من أهم النقـاط الـتي يجب

الانتباه إليها والتنويه عنها هو احتمال تلقيح المرأة بنطف غير نطاف زوجها، بسبب خطأ في ترقيم الأنابيب وتسميتها، وهذا أمر غير مستبعد أبدا أن يحدث في المخابر الأمريكية، والإنسان غير معصوم عن الخطأ، ولكن الأسوأ من هذا هو ما حدث منذ سنوات قليلة عندما اكتشف أن الطبيب الذي كان يجري العملية كان يتبرع بنطافه، ويضعها في هذه الأنابيب، ثم يلقح بها النساء، على أنها من أزواجهم، أو أنها من بنوك النطاف، وقد اكتشفت بعد أن اشتبهت به إحدى العاملات بالمخبر، وقد اعترف الطبيب أنه وضع نطافه في أكثر من خمسين أنبوبا، وهولا يدري من أخذ هذه النطاف من النساء، وبسبب حدوث مثل هذا الخطأ اللاأخلاقي (قصدا أو بغير قصد) فقد اضطرت إحدى المشافي التي يكثر فيها المرضى اليهود إلى توظيف رابي خاص، وظيفته التأكد من عملية النقل والترقيم والتسمية على الأنابيب، والتأكد من حصول هذه العملية بشكل سليم، حتى تكون العملية شرعية تماما، ولا وجود لأي احتمال للخلط والخطأ خاصة في مثل هذه الأمور المصيرية للبعض.

إن ولادة أول طفل أنبوبي ١٩٧٨ يعتبر معجزة طبية جديدة، إلا أن الأدب الطبي والأخلاقي قد واجهته أسئلة صعبة وحساسة، فبعد هذا الحدث الطبي لجأت بعض النساء إلى تلقيح أنفسهن بنطف أخذت من بنك النطف، وصارت النساء تحمل بدون زواج، وطبعا هذا شيء مناف للدين، ولكن في هذا العالم الذي وضع الدين جانبا أصبح يدور في دوامة جديدة ألا وهي : ما هو حق هذا الرجل الذي تبرع بالنطف في هذا الولد ؟ السؤال الثاني أنه يتم تلقيح عدة بويضات من المرأة بهذه النطاف لزيادة احتمال التلقيح، وفي مثل هذه الحالات قد تخصب أكثر من بويضة بنفس الوقت، فيحدث عندها حمل متعدد (توائم) كما شاهدنا في الأشهر الماضية

في أواسط ١٩٩٧ عندما حملت امرأة وولدت بسبع أطفال مرة واحدة، فالسؤال الأخلاقي والأدبي هنا هل هذا سليم أخلاقيا أن تحمل هذه المرأة وزوجها هذا العبء الكبير ؟

سؤال مازال النقاش حوله كثير هذه الأيام، خاصة بعد هذه الحادثة التي أثارت كثيرا من الأسئلة حول مدى تجاوز العلم للمنظور الإنساني والأخلاقي، ضاربا بعرض الحائط بهذه الأصولية، باحثا بحثا لاهثا عن تسجيل أرقام قياسية على حساب الضعفاء من الناس. وطبعا لن أعرج على موضوع بنك النطاف لأن هذا الأمر مرفوض جملة وتفصيلا من الناحية الدينية، ولكنه غير مرفوض أخلاقيا (وفقا لمفهوم الأخلاق في هذه البلاد) أن تعطي نطافك، ولكن النتائج المأساوية بسبب هذه البنوك نعيشها كل يوم من جراء تجاوز هذه الحدود، وما حدث في السنة الماضية هنا في أمريكا يوضح الفكرة، فقد انتشرت في أمريكا فكرة الأجنة المجمدة حيث أن هذه الأجنة تجهض من أرحام النساء بعد عمر معين، وتوضع في برادات خاصة، وتجمد بشكل يحافظ على خصائص الحياة فيها إذا ما أعيدت بشكل مدروس وعلمي، والقصة حصلت بعد أن توفي أحد العسكريين في فيتنام فطالبت زوجته بنك الأجنة بأخذ الجنين لكي تنجب طفلا، فرفض البنك ذلك لوجود بند في العقد يشترط توقيع الزوجة والزوج معا على الوثيقة لإعطائهم الجنين، فالتجأت المرأة إلى المحكمة وانتشر الخبر على أجهزة الإعلام، وانطلقت من جديد صيحات أهل العلم وأهل القانون ورجال الدين والأخلاقيين حول موضوع هذه الأجنة، ومازال هذا الأمر يحصل، فلو أن المتبرعين ماتا قبل أن يأخذوا أجنتهم فماذا نفعل بهذا الجنين؟ ومن يحق له التصرف به ؟ وإذا مات أحد الزوجين ماذا نفعل ؟ قضية ثانية كانت نائمة

إلى أن أثارتها هذه الحادثة، ومازال الأمر يحتاج إلى ثبات الإنسان على أرض الأخلاق مرة ثانية لكي يعرف كيف سيتعامل مع هذه المواضيع في القرن القادم.

د ـ التبرع بأعضاء الجنين :

لجأت بعض شركات الأبحاث العلمية إلى إجراء تجاربها على الأجنة المحفوظة، وابتدأت في العقد الماضي فكرة استخدام أعضاء الجنين في الإجهاض للبحث العلمي، أو في عمليات استئصال بعض الهرمونات، أو حتى في عمليات زرع وغرس الأعضاء، وهذه أيضا أثارت موضوعا جديدا للمفكرين الناظرين إلى القرن القادم حول وضع ضوابط لهذا الأمر، وإلا لأصبحت النساء تبيع أجنتها لصالح البحث العلمي، أو تستبيح الإجهاض لكي يستفاد من أعضاء الجنين في زرع عضو للمرأة نفسها أو لعائلتها.

هـ ـ الأخطاء الوراثية:

التقدم الحديث في علم الوراثة جعل ليس فقط من الممكن معرفة جنس الوليد، بل أيضا معرفة فيما إذا كان عنده عيب وراثي، كمرض المنغولية أو ما يسمى بمتلازمة داون، ومرض فقر الدم المنجلي، وإن فحص السائل الأمنيوسي والفحص التشريحي للزغابات الكوريونية الذي تجريه طبيبات التوليد هذه الأيام يمكن الأبوين من معرفة وجود أو غياب أي عيب وراثي، وبالتالي إعطائهم الفرصة في اتخاذ قرار حول استمرار أو إنهاء الحمل، هذا النوع من التدخل العلمي والطبي في الحمل

واستمراره أو إنهاؤه بناء على احتمال وجود عيب وراثي أثار أيضا نوعا من النقاش والخلاف حول مدى تدخل العلم في هذا القرار، والأسوأ من هذا وذاك أن العلم اليوم يمكن بشكل تقريبي إقناع الأبوين بأنه يمكنهم توقع ما سيكون عليه شخصية الطفل ونفسيته، بالإضافة لتوقعاتهم المستقبلية لذكائه، هذه التطورات الجديدة وضعت العلم مرة ثانية مع الإنسان في صراع بين الأخلاق والمثل.

٣ــ الانتحار بمساعدة الطبيب (أو القتل رحمة بالمريض):

موضوع آخر ظهر حديثا على قاعدة الصراع ما بين الباحثين والأخلاقيين هو موضوع المرضى الميؤوس من حالهم، أو المرضى الذين هم في المراحل النهائية من المرض، والقيام بتسهيل عملية إنهاء حياتهم من خلال وصفات طبية أو بمساعدة الأطباء.

هذه القضية التي نبعت في الآونة الأخيرة إنما تعكس العوامل الجديدة التي يمكن القول عنها بالعوامل المؤثرة الخفية التي يمكن أن تجعل أحد العوامل الثلاث (الإنسان – الأخلاق – الزمن) تطغى على العاملين الآخرين، وأحد هذه العوامل هو العامل الاقتصادي وسوف نتحدث عنه في الصفحات القادمة، ولكن يمكن القول إن العامل الاقتصادي قد لعب دورا كبيرا في نظر المجتمع للفرد الذي سيستهلك وقتا ومالا كثيرا للحفاظ على حياته، التي يعتبرها البعض حياة نصف إنسان، فمعظم هؤلاء المرضى هم أناس مصابون بأمراض ليس لها معالجة حالية، بالإضافة إلى أنها تجعل المريض مقعدا تماما، وأحيانا غير مكتمل عقليا أو مصابا بسرطان انتهائي، قد انتشر في الجسم، ولا مكان للطب في هذه الحالات. هذه

المحاولات لإنهاء حياة المريض كانت فردية وخلف الكواليس، أما الآن فهناك حوالي سبع ولايات في الولايات المتحدة الأمريكية تدرس احتمال جعل هذا الموضوع قانونيا ولكن ولاية أوريغون ١٩٩٤ أصدرت قرارا بأنه يحق للطبيب أن يكتب وصفة طبية لأدوية تسهل للمريض أن ينهي حياته بشرف (كما يسمونها)، بدون تدخل مباشر من الطبيب للمرضى الذين يعتقدون أنهم لن يعيشوا أكثر من ستة أشهر.

كاليفورنيا، نيوهامشر، ماساتشوستس، ويسكونسون، نيومكسيكو، كولورادو هذه الولايات تدرس حاليا إصدار مثل هذا القرار، وبنفس الوقت مازالت هناك ولايات أخرى أصدرت قرارا باعتبار مثل هذا العمل جريمة يعاقب عليها القانون، مثل ولاية لويزيانا، وحديثا ظهر على الساحة طبيب أميركي يسمى د.جاك كيفوركيان، وهو طبيب تشريح مرضي متقاعد استطاع بذكائه أن يخترع جهازا (يسمى جهاز الموت)، واستطاع من خلاله أن يساعد على إنهاء حياة ما يقارب ١٠٠ شخص منذ عام ١٩٩٠ حتى الآن، ومازالت الحكومة في ولاية ميشيغان ما بين أخذ ورد: هل يضعون هذا الموضوع في مرتبة الجريمة ؟! أم يسمحون ويجعلون مثل هذا الأمر مسموحا به، كما في أوريغون لكن بشروط معينة؟ ومازال الأمر معلقا إلى هذه اللحظة التي أكتب فيها هذه الكلمات، ومما جعل الأمر يزداد سوءا هو انضمام عديد من الأطباء إلى جانب د.كيفوركيان، وتأليف حلف من الأطباء الذين يعتبرون هذا الموضوع (إنهاء حياة المرضى الميؤوس منهم) أمرا لا دخل للقانون به، إنما هو أمر خاص وطبي ما بين المريض نفسه أو عائلته.

هذه النقطة الثانية في عالم الصراع الجديد، ونحن على أبواب دخول قرن جديد، يبقى التساؤل في أذهان البعض منا إلى متى ستحتفظ الإنسانية بإنسانيتها ؟وإلى أي

مدى ستنحصر فيه الأخلاق وتطغى العوامل الثانية التي بدأت بالظهور على الساحة؟! وسنوضح بعضها فيما بعد.

٤-الأدواء الجنسية:

شهد العالم في نهاية القرن العشرين بزوغ مرض آخر أشبه بالطاعون في القرون الماضية، ووضع كثيرا من الأسئلة على طاولة المناقشات في الصراع القائم ما بين الإنسان والزمن والأخلاق.

مرض الإيدز الذي بدأ تشخيصه في منتصف الثمانينات، ثم من بعدها أصبح الوباء الطاعوني الذي بدأ ينتشر بشكل جائح، كانت العوامل الأولى المساعدة هي عن طريق الجنس المحرم (اللواطة)، وعن طريق الدم، ثم توسعت قاعدة انتشار المرض، فشملت أسبابا ثانية مثل استخدام الإبر لحقن المخدرات بشكل مشترك، وولادة أطفال مصابين بالإيدز من أمهات حاملات لفيروس هذا المرض، بالإضافة إلى الزيادة في الأمراض الجنسية الثانية، وعلى رأسها السفلس أو الزهري، والالتهاب بالبنيات وأمراض الكلاميديا، كل هذه الأمراض بدأت بالانتشار والإحصائيات تشير إلى ارتفاع نسبة المصابين بها، هذه الأرقام دفعت بالكثير من المراقبين إلى التساؤل عن طبيعة الأخلاق ؟ وعن طبيعة الممارسات التي يقوم بها الإنسان في نهاية العصر؟ وضرورة البحث عن بديل لإيقاف هذا الوباء أو الأوبئة ؟ وطبعا كانت الحلول تختلف من دولة إلى ثانية، ومن مكان لآخر. فالبعض يرى بأن الابتعاد عن الدين والأخلاق وإتباع الطرق اللادينية واللاأخلاقية يعرض الفرد لاحتمال الإصابة. بينما نظر آخرون إلى أن اتباع وسائل ثانية، مثلا كتوزيع حقن نظيفة ومعقمة

لمستخدمي المخدرات، أو استعمال الواقي المطاطي قبل العمل الجنسي، قد يخفف من الإصابة وانتشار المرض، ناهيك عن التثقيف والتعليم العام للأشخاص البالغين عن طريق الإعلام.

وعلى الرغم من الاحتياطات التي اتخذت إلا أن الأرقام مازالت تعكس وجود زيادة في الأمراض الجنسية ونتائجها، كالحمل والسفاح والإجهاض، وكل هذه في ازدياد مما جعل كفة الفريق الأول (المانعين تماما للتصرف اللاأخلاقي الجنسي) ترجح على كفة فريق ممارسة الوقاية، وليس المنع الكامل. على كل حال مازالت النقاشات قائمة بين الطرفين، ولكن من جهة البحث الذي نحن بصدده لابد من الاعتراف بأن انبعاث مثل هذا المرض في نهاية القرن العشرين، وهيمنة الإصابة به قد أضاف تخوفا آخر للإنسانية القادمة على أبواب القرن القادم، ومازال الشبح يهيمن علينا أجمعين، ما لم نجد لهذا الشبح حلا عمليا ومنطقيا.

٥ـ غرس الأعضاء، ونقلها والتبرع بها:

زراعة الأعضاء ليست أمرا حديثا في التاريخ الطبي، فزراعة الأعضاء وغرسها قديمة جدا وابتدأت بشكل بسيط وإفرادي في العصور القديمة، حتى إن الفراعنة عرفوا أهمية نقل الأعضاء وزراعتها من شخص لآخر.

وفي القرن التاسع عشر توسعت رقعة غرس الأعضاء، وتكاملت هذه العملية إلى أن أصبحت علما قائما بذاته (علم نقل وزرع الأعضاء)، وتوسعت قائمة الأعضاء التي يمكن نقلها، حتى أنها تقريبا شملت معظم أعضاء الجسم، حتى نقل الدماغ مازال الباحثون يعتقدون أنه سيأتي فيه ذلك اليوم يضيفون هذا العضو إلى قائمة الأعضاء

التي يمكن نقلها.

من الناحية الطبية والأخلاقية هذه التطورات هي خطوة عملاقة في عالم البشر، ومرحلة جديدة من إنعاش الأمل عند بعض المرضى الذين كانت حياتهم تعد بالأيام قبل نهايتها، لقصور عضو أو أكثر في أبدانهم، بينما الآن فيمكنهم أن يستعينوا بالنقل أو الزرع الجراحي لعضو سليم مكان المصاب.

طبعا هذا التقدم الطبي رافقه مشكلات لم تكن واضحة في الماضي، بينما الآن ظهرت مشكلات يمكن تصنيفها تحت عنوان الأخلاق والإنسان والطب، وسنتذكر بعض الأمثلة:

أ- التصنيف الاجتماعي:

هذه إحدى القضايا التي ظهرت حديثا، ورافقتها ضجة إعلامية كبيرة، ففي العام السابق عام ١٩٩٧ تم نقل كبد إلى أحد لاعبي البيسبول المشهورين، على الرغم من أن هناك كثيرا من الناس يسبقونه على لائحة الانتظار، ولكن عامل النفوذ والشهرة هنا كان المحدد لنقل العضو! هذه الحادثة خلقت تيارا من التساؤلات حول من يجب أن يستفيد من العضو. هل الأهمية لمن يدفع أكثر؟! أو من له مكانة اجتماعية ؟! أو نفوذ سياسي أكبر؟! أم الأهمية تتمركز حول مدى الحاجة الطبية للمريض ؟!

الناحية الثانية التي تظهر حديثا هي وجود شركات استغلت وضع الناس الفقراء المادية، وحاجاتهم للمال، هذه الشركات حاولت إقناع بعض أو معظم هؤلاء الناس للتبرع بأعضائهم، وبيعها مقابل دولارات معدودة، حتى تأخذ هذه الشركات هذه الأعضاء وتبيعها للأثرياء في بلاد أخرى، هذا ما أوضحته مقالة ظهرت في ديترويت

في مارس من هذه السنة، حول اكتشاف شركات خاصة سرية في الصين، وفي بعض الدول الفقيرة في الشرق الأقصى، التي تذهب للفقراء في هذه البلاد، وتقنعهم ببيع أعضائهم، مقابل مبالغ بسيطة، ثم تقوم هذه الشركات ببيعها هنا بمبالغ كبيرة، قبل أن يتم اكتشافها من قبل السلطات.

والعام الماضي أظهر التلفزيون الأمريكي على شاشته أيضا هذه الظاهرة في الهند حيث أظهر بعض المرضى والندبات على بطونهم، من جراء عمليات أجريت لهم لأخذ الكلى من أبدانهم، مقابل مبالغ صغيرة ! ولما سألوا لماذا فعلوا هذا ؟ قالوا: نحن بحاجة للمال، وعندما سئل المستفيد من هذه الكلية: هل يعرف شيئا عن مصدرها ؟ أجاب: لا يهم هذا الأمر بالنسبة لي الآن، فأنا أريد أن أعطي نفسي فرصة للحياة، وأريد كلية وإلا سأموت، وهو قد دفع مبالغ هائلة حتى يحصل على هذه الكلية.

هذه الحوادث البسيطة تضع أسئلة أمام الباحثين حول العلاقة ما بين الإنسان والأخلاق والزمن الذي نحن فيه، وما بين الطب.

قضية ثانية يجب فهمها ودراستها بحذر قبل الانزلاق إلى عالم آخر من التمييز الاجتماعي والعرقي والمادي المبني ليس فقط على اللون والعرق والدين، وإنما حتى على وجود الأعضاء السليمة أولا في البدن، ويصبح الإنسان الفقير قطع غيار للأثرياء. وفي ديترويت في المكتب المسؤول عن دفن الموتى (مكتب دفن الموتى)قد اكتشف أنه قد أخذت القرنيات من عيون الموتى بدون علم ذويهم، وعند البحث وجد أن بعض العاملين في المكتب كانوا يأخذونها ويبيعونها لأطباء العيون الذين يقومون بعمليات زرع القرنية.

هذا مثال آخر يوضح تخطي الإنسان لحدود الأخلاق، واندفاعه نحو الاستثمار المالي والانتهاز المادي، كدافع له في استخدام هذه الأعضاء، ولا خلاف في أن الحي أفضل من الميت، ولكننا كأخلاقيين نشعر بأن الدافع هنا يجب أن يكون دافعا إنسانيا وأخلاقيا بالمرتبة الأولى من قبل الأطراف المعنية، كالمريض نفسه، وأهل المريض.

ب ـ نقل الأعضاء من الأجنة:

الموضوع الآخر الذي بدأ بالظهور على سلحة الأخلاق الطبية هو نقل الأعضاء من الأجنة، فعلى الرغم من أن الموضوع يبدو ظاهريا ليس فيه مشكلة أخلاقية، إذا ما توفي جنين لسبب ما (إجهاض طبي لإنقاذ حياة الأم أو إسقاط) بعد أخذ الموافقة فهذه بحد ذاتها عملية إنسانية إلا أن ما حدث بعد ذلك كان موضوع جدل.

فقد لجأت كثير من السيدات إلى الإجهاض، وعلى الرغم من عدم وجود أي سبب طبي لذلك، فإن الأمهات تشجع على أنها إذا أجهضت فستستخدم أعضاء الجنين إما للزرع أو للأبحاث العلمية، وهذا بحد ذاته نقطة خلاف أخلاقية غير متفق عليها. هذه التجاوزات إضافة إلى بعض التطرفات الخطيرة إلى حد الكذب أحيانا وإقناع الأم بقتل الطفل أو إجهاضه، حتى يتمكن الطبيب أو المركز الطبي من الاستفادة من هذا الجنين إما للأبحاث أو للأعضاء.

هذه التجاوزات دعت الرئيس الأمريكي بل كلينتون إلى أن يحرم قتل الأجنة وإجهاضها بعد الشهر الخامس، إلا إذا كان هناك سبب طبي يهدد حياة الأم، كما أنه شدد المراقبة حول موضوع استخدام الأجنة كمواد للأبحاث أو كقطع غيار.

ويمكن أن نذكر هنا موضوع الاستنساخ، وهو عبارة عن تفعيل خلية غير جنسية

وجعلها جنينا كاملا، بدون المرور بعملية التزاوج ما بين النطفة والبويضة، وكيف اعتبره بعض الباحثين أمرا مهما جدا إذ يمكن استخدام هذه الأجنة التي ليس لها أب أو أم كقطع غيار في المستقبل. وهذا كان أحد العوامل الرئيسية التي أعطت هذا البحث العلمي الجديد بعدا لاأخلاقيا جعل الكثيرين يشمئزون منه، وحتى الرئيس الأمريكي منع استخدام الاستنساخ في الإنسان.

٦ـ شركات التأمين الطبي:

لعل ذروة الصراع الأخلاقي لم تتوضح مع الأيام إلا عندما تدخلت شركات التأمين، وأصبحت ظاهرة مميزة للقرن العشرين.

شركات التأمين الطبي التي ابتدأت من مفهوم التكافل الاجتماعي، والذي يقتضي أن عند الحاجة (المرض).

هذا المفهوم البسيط ابتدأ بالنمو والتوسع والكبر، حتى أصبح كما هو عليه الآن في الولايات المتحدة الأمريكية عملاقا ضخما مسيطرا ومحركا لدفة الطب، وبالتالي للأخلاق الطبية، وإلى علاقة الإنسان بالطب تحريكا ملاحظا يتشاءم منه معظم المراقبين.

مع ذلك فإن هناك مجموعة من الباحثين ممن يرى أن شركات التأمين هي ظاهرة إيجابية، إذ إنها تلعب دور المراقب والموجه للمارسين الأطباء أو العاملين في الحقل الطبي عامة، أي أنها تمثل المريض والطبيب معا، ولكن الذي حدث أن شركات التأمين أحدثت خللا في أهم نقطة يرتكز عليها الطب، وهي العلاقة الإنسانية الأخلاقية ما بين الطبيب والمريض، إذ نلاحظ هذه الأيام أن تدخل شركات التأمين في

قرارات الطبيب، ودفع الطبيب المعالج إلى أن يتبع سبيلا معينا بدلا من سبيل آخر، قد أخل بالعلاقة، ومن الناحية الثانية فإن إجبار المريض بأن يختار طبيبا معينـا تـزوده بـه شركات التأمين قد حد من الخيارات الـتي يمكـن أن يختارهـا المريـض، وبالتـالي فـإن المريض قد يهمل مراجعة الطبيب لعدم شعوره بالتقـارب مـع هـذه اللائحـة المجـبر عليها...ناهيك عن إجبار المريض على اللجوء إلى مشـافي معينـة، هـذا هـو الجـانب السيء السلبي، ولكن من الناحية الإيجابية التي يراها البعض فـإن شـركات التـأمين الطبي قد وضعت حدودا لبعض التجاوزات اللاأخلاقية لبعض الأطباء الذين كانوا يستغلون ألم المريض وضعفه، لكي يجعلو نه كالبنك المتجول، ويطلبوا منه الكثير مـن المال.

القرن الحادي والعشرون إما ستكون فيـه نهايـة هـذه الشـركات الـتي أصبحـت كالأخطبوط ذي الأقدام الثمانية، الذي يتدخـل في كثير مـن القـرارات، أو سـيكون عامل أمان تزداد فيه مثل هذه الشـركات، ولكـن طبيعـة العلاقـة مـا بـين الطبيـب والمريض ستأخذ طابعا جديدا ضمن المعطيات التي تعطيها شركات التأمين.

وهنا أحب أن أذكر سريعا موضوعا متعلقا بشركات التأمين بشـكل غـير مباشـر، وهو موضوع المحاكمات القضائية ضد الأطبـاء، لسـوء ممارسـة المهنـة الـتي أصبحـت موضة حديثة في أمريكا، حيث أن المبالغ التي يطالب بها المتضررين (عفوا أو قصدا) مبالغ هائلة وطائلة، وفوق حد التصور، لذا دفعـت البعـض إلى أن يجعلـها مصلحـة يمتهنها بشكل جيد، لأنهم يعرفون أنهم إذا نجحـوا في واحـدة مـن هـذه المرافعـات، فإنهم قد ضمنوا مستقبلهم المادي.

هذه الظاهرة خلقت جوا جديدا من فقدان الثقة المتميزة ما بين المريض والطبيب،

فلم يعد دافع الطبيب هو حرصه على المريض في الدرجة الأولى، وإنما حرصه على تجنب أن يقع في متاهات هذه المحاكمات.

الحكومة الأميركية خلال السنوات الأربعة الماضية برئاسة هيلاري كلينتون حرصت على دراسة هذه المشكلة التي بدأت تهدد العناية الصحية في أمريكا، فمن جهة تدخل شركات التأمين خلق رعبا وهلعا في قلوب المرضى، الذين أصبحوا أرقاما بدلا من بشر يتعامل معهم الأطباء ! وأيضا الزيادة في التكلفة والعناية الصحية، وبالتالي ارتفاع المبلغ الذي سيدفعه المريض لشركات التأمين، ومن جهة ثانية المبالغ الهائلة التي صار يدفعها الأطباء لشركات تأمين ثانية، لتحميهم ضد هذه المحاكمات القضائية، كل هذه العوامل مجتمعة دفعت بالمؤشر الاقتصادي للعناية الصحية إلى الذروة، مما جعل كثيرا من الناس يلجأون إلى الانسحاب من شركات التأمين، أو عدم الانضمام لها، لعدم قدرتهم على دفع الأقساط الشهرية للتأمين، وبالتالي اعتماد هؤلاء المرضى (حوالي ٥٠ مليون في أمريكا) إلى العناية المجانية التي تقدمها الحكومة الأمريكية في حالة الإسعاف، وبعض المراكز الطبية، هذا الاتجاه أنهك التوازن القومي المالي في الولايات المتحدة الأمريكية، ودفع بموضوع العناية الصحية إلى المرتبة الأولى في سلم الأولويات للدراسة، قبل الدخول في القرن الحادي والعشرين.

٧ـ الوراثة، الجينات، والاستنساخ:

إذا كان هناك شيء يميز هذا القرن العشرين من الناحية الطبية فهو التقدم والقفزة النوعية في عالم الوراثة، ودراسة الصبغيات، أو ما نسميه بدراسة الخريطة الوراثية.

أ- الخريطة الوراثية:

إن دراسة المكونات الوراثية للإنسان، ووضع خريطة وراثية موضحة لكل كائن بشري، أذهلت الباحثين الذين اكتشفوا المورثات المسؤولة عن بعض السرطانات، مثل سرطان الكولون والثدي، فوجود هذه المورثات المعينة تضاعف احتمال إصابة هذا الشخص بالسرطان. هذه الاكتشافات بحد ذاتها دفعت الباحثين إلى دراسة الأمراض الوراثية وغير الوراثية، وكشف الصبغيات (المورثات) المسؤولة عنها، ويمكن عندها إذا تم تحديد هذه المورثات عند الأجنة بالتوقع بأن هذا الجنين سيصاب بهذا المرض الوراثي، هذه النوعية من المعرفة دفعت شركات التأمين لاستخدامها لكي تعرف فيما إذا كان الشخص حاملا لمثل هذه المورثات (المولدة للسرطان أوالمسببة لبعض الأمراض المزمنة والصعبة) أم لا، فجعلت ترفض إعطاء هذا المريض تأمينا طبيا، هذه الناحية خلقت سؤالا طبيا أخلاقيا جديدا في الاتجاه الإنساني، هل يحق لأحد أن يطلع على الخريطة الوراثية لشخص آخر، ويتم التعامل معه على أساس تكوينه الوراثي، وليس على أساس تكوينه الأخلاقي الفيزيائي، كما حصل عندما تم رفض أحد المطالبين لوظيفة حيث علمت الشركة من خريطته الوراثية التي أجرتها شركة التأمين عن احتمال إصابته بسرطان مبكر، فرفضت هذه الشركة هذا الطالب، ولم يكن رفضها مبنيا على إمكانياته الوظيفية، وإنما كان مبنيا على خريطته الوراثية.

العاملون في الحقل الطبي الأخلاقي أثاروا كثيرا من التساؤلات حول خطورة تحويل العلاقة ما بين البشر إلى علاقة معتمدة على الخريطة الوراثية لأي شخص واستخدامها، وعدوها من المعلومات الموثقة السرية الخاصة بالمريض، لا يحق لأي

مخلوق آخر أن يعرفها إلا بإذن المريض.

هذا هو الجانب السلبي، أما الجانب الإيجابي الذي نتج عن معرفة الخريطة الوراثية عند بعض الناس فهو توعيتهم مسبقا حول احتمال حدوث أمراض معينة عندهم أكثر من غيرهم، وبالتالي حاجتهم للانتباه لها بشكل مبكر.

أيضا هذه الخرائط الوراثية ساهمت في توعية الزوجين أو الطالبين للزواج عن احتمال نفوذ هذه المورثات إلى الأجيال القادمة.

ب ـ الاستنساخ:

الاستنساخ هو آخر الصرعات في عالم الطب الوراثي....وإن كانت المشكلة من الناحية الظاهرية سوف تهز العالم، إلا أن العاملين في الحقل الطبي الأخلاقي الإنساني يشكرون هذه الظاهرة، التي كانت بمثابة القنبلة الذرية، التي كشفت وعرت كثيرا من التجاوزات اللاأخلاقية في حقل الأبحاث الطبية، وبينت طغيان الإنسان المادي وفقدانه للتوازن الطبيعي، وتكبره عن فهم قواعد الحياة والخلق والإنسان كبشر.

فبعد إعلان هذه التجربة الجديدة ضجت أزمة المدارس التعليمية للطب، واهتزت أركان المعابد في أنحاء العالم، وهرع المسؤولون في أنحاء العالم إلى إطلاق صيحاتهم وتخوفاتهم تجاه هذه التجربة، واعتبرها البعض تلاعبا في الجينات التي هي أصل وجود الإنسان، وربما أدى هذا النوع من التلاعب غير المراقب إلى خلق واقع مخيف لا نستطيع نحن البشر إيقافه.

طبعا كنت واحدا من هؤلاء المتسائلين عن : أين كنتم عندما كانت تقوم مثل هذه

الأبحاث المخيفة (وما زالت تقام) في بهوات المخابر؟

إن الاعتداء الأخلاقي على الإنسان كإنسان بشري لم يبدأ الآن، ولكن الذي اختلف الآن هو ظهوره الإعلامي الواضح مترافقا مع تغيرات اقتصادية وسياسية في العالم جعلت الكثيرين يشمئزون حتى من سماع هذا الخبر أو هذا الإنجاز، وفي اعتقادي لو أن الأمر تم نشره في وقت ثان، بمكان ثان، بشكل أخر لما حدث ما حدث، ولما علت الأصوات، وطارت العقول، وصارت الناس تشعر بالخطر المقترب، وهو انكسار العلاقة ما بين الإنسان والأخلاق والطب والزمن.

لنتحدث الآن بشكل مبسط عن الاستنساخ، وهو الذي كانت بوادره المبكرة في اسكوتلندة، بعد الإعلان عن ولادة أول خروف تم حمله بالإلقاح اللاجنسي، حيث لم يكن هناك إلقاح بالمعنى المتعارف عليه ما بين النطفة والبويضة، وإنما تم تحريض أحد الخلايا الجسمانية بطريقة كهربائية معينة، حرضت هذه الخلية على الانقسام، ثم زرعت هذه الخلية في رحم غنمة، فكان الناتج توأما حقيقيا مماثلا للخروف الذي أخذت منه هذه الخلية، طبعا لم يكن الأمر بهذه السهولة، فقد تم نجاح ولادة الخروف المسمى دولي بعد ٢٧٧ محاولة، بعد هذا الخبر أعلن باحثون أمريكيون عن ولادة جورج وتشارلي، العجول المولودة باللقاح اللاجنسي، أو ما سمي بالاستنساخ، والكلمة أطلقت بسبب أن المولود هو نسخة طبق الأصل عن صاحب الخلية الأولى، وقد توقع البعض نقل هذه التجربة إلى العالم الإنساني، وفتح معامل (كما سماها البعض)لتصنيع نسخ عن كل إنسان إذا أحب ذلك.

انطلقت الصيحات الرافضة قطعا لمثل هذه التجارب، التي ستجعل بلا شك الجنس البشري في دوامة من التساؤلات والتوقعات المخيفة التي لا يمكن الإجابة

وما زاد الطين بلة هو تجرؤ أحد الأطباء في شيكاغو، وهو د.ريتشارد سيد عن التنبيه للاستنساخ، وتصدره لافتتاح أول معمل أو مخبر للاستنساخ البشري، وانطلق في الصحف ووسائل الإعلام المختلفة يبحث عن ممولين ليزودوه بمبلغ مليوني دولار لكي يبدأ بحثه.

هذه الاستنكارات من الشارع العام، ومن الأوساط الدينية والتعليمية والأخلاقية، وتجرؤ د.سيد على إطلاق مثل هذه التهديدات جعلت الرئيس الأمريكي، وعلى غير العادة، أن يصدر قرارا مستعجلا (بدون دراسة إيجابيات وسلبيات هذا القرار على الاستنساخ وتخصيص ناس مختصين للبحث فيه) إلى منع دفع أي مبلغ من الحكومة الفيدرالية إلى أي شخص يتعامل بشكل مباشر أو غير مباشر مع الاستنساخ، ولكن القرار لم يمنع القطاع الخاص، بل تركه مفتوحا لأمثال د.سيد والممولين له.

مما يظهر أهمية هذا الأمر ويجعله الصخرة التي تتكسر عليها المبادئ الأخلاقية، ويظهر فيها طغيان الجنس البشري على نفسه، وتمرده على القوانين التي تحكم وجوده، هو القرار الذي أصدره البابا رئيس الفاتيكان بتحريم الاستنساخ، والدعوة إلى إيقافه فورا، وطبعا انضمت إليه الأديان الثانية، فالعلماء المسلمون أبدوا تخوفهم من التعدي على المفهوم الأساسي للثنائية في خلق الرجل والمرأة، ومفهوم التزاوج الجنسي، كأساس لاستمرارية البشر، والمحافظة على الجنس البشري من جهة، ومن جهة ثانية تلازم وجود أب وأم حتى يتم أيضا نقل المعلوماتية المحفوظة فيهما إلى الجيل القادم الذي سيسكن هذه الأرض.

ولعل أبشع ما ذكر في تعليل الاستنساخ هو إيجاد نسخ مماثلة للشخص نفسه

حتى إذا ما احتاج إلى عضو ما فيمكن أخذها من هذه النسخة في المستقبل، أو على الأقل يمكن إيجاد نسخ غير كاملة (أجنة بدون رؤوس) لكي يتم أخذ أعضاءها والتبرع بها، أو إجراء أبحاث عليها.

وهذا ما أشعل نار الغضب لدى الناس، وجعلها تتأجج بشكل كبير، مما دفع المتباهين في عالم الاستنساخ الوراثي إلى الانسحاب خلفا والاختفاء من لوحات وصفحات الإعلام، وفجأة هدأت رياح الغضب، وعادت المياه إلى مجاريها، ولم يعد أحد هناك في الساحة يسأل هل فعلا ستقف هذه الأبحاث؟

هل هناك من ضوابط أخلاقية يجب حقنها في عقول الباحثين قبل القفز إلى المنطقة المحرمة في عالم البشرية؟ أم أن حمى القرن الحادي والعشرين قد أصابتنا في الثلاثية: (الأخلاق ـ الإنسان ـ الطب) ؟ فأصبحنا سقيمي الفكر وضعيفي النظر عن فهم النتائج التي يمكن أن نجنيها، والتي يمكن أن تكون بداية النهاية، وعندها سيتحقق حكم ورأي المتشائمين الذين يعتقدون أن نهاية العالم ستحدث في القرن الحادي والعشرين، يجب أن أنوه هنا إلى نقطة مهمة حتى لا يختلط الأمر على بعض القراء وهي كالتالي:

يجب أن لا نمنع الأبحاث مطلقا، فهي السبيل الوحيد لنا لاكتشاف أنفسنا أكثر، وإيجاد حلول أفضل للأمراض التي تقضي أو تصيب معظمنا، كأمراض السرطان والأمراض الوراثية، وكما قلنا فالأخلاق هي تصور ومضمون وأسلوب، ويجب أن يكون المضمون والنية الحسنة موافقة للأسلوب الذي نجري فيه البحث.

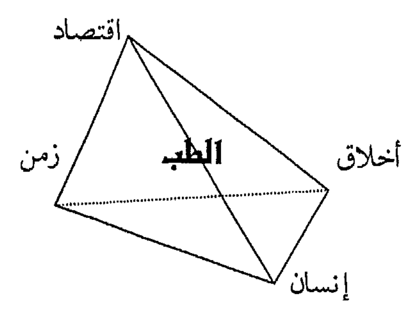
وفي رأيي إن الاستنساخ أمر حسن إذا تم استخدامه الاستخدام الصحيح، وتم توجيهه الوجهة الصحيحة، بدلا من منعه منعا باتا، فالسيف الذي يقتل هو نفسه

المبضع الذي يستأصل الورم، فليس الخطأ في والوسيلة والأداة، وإنما في الطريقة التي استخدمت فيها هذه الوسيلة. فالاستنساخ ربما كان وسيلة جيدة وجديدة، ولكن يجب أن نعطيها آفاقا إيجابية مطورة تمنح البشرية والإنسانية دفعا خلقيا إيجابيا نحو استئصال الشر والمرض والفقر والظلم وغيره، وإحلال الصحة والعافية والخير والنور محلهم.

٨ ـ العامل الجديد:

في نهاية وختام حديثي عن الثلاثية (الأخلاق ـ الإنسان ـ والزمن) في تأثيرها وتأثرها مع الطب لابد لي من أن أذكر العامل الجديد الذي دخل على هذه الثلاثية واقتحمها اقتحاما مقنعا جعله يصبح المصدر الرئيسي، والموجه الأكبر، والمؤثر الأعظم على قراراتنا كأطباء في هذه المنظومة الثلاثية ألا وهو العامل الاقتصادي.

وأحب أن أشبه هذا العامل الجديد بأنه أصبح ذروة الهرم المؤثرة على القاعدة الثلاثية المؤلفة من الأخلاق، الإنسان، الزمن، وفي وسط الهرم يقبع الطب.



وسط التغييرات الجديدة، والتبدلات العالمية، وظهور مفهوم نظام العالم الجديد، أصبحت النظرة إلى العامل الاقتصادي كعامل مهم وكبير في رفع مستوى الحضارة، الذي تسعى إليه معظم الدول التي ستدخل العالم الجديد في القرن الحادي

والعشرين.

تحت هذا الضغط المادي الكبير، والميل الواضح نحو النزعة المادية البحتة، وطغيان كفة المادة على كفتي الإنسان والأخلاق، أصبحت كثير من الموازين والأمور تتبلور بشكل جديد يدعو إلى التساؤل: إلى أين سنتجه في القرن الحادي والعشرين ؟ وكيف سيكون نوع التعامل ما بين الجنس البشري عامة والطبيب والمريض خاصة ؟

ولا أكتم القراء سرا أن بعض القرارات التي نتخذها الآن تجاه تعاملنا نحو المريض قد تنبع أحيانا من نابع اقتصادي بحت، فالمريض الذي سيطول بقاؤه على المنفسة الاصطناعية قد يسعى بعض الأطباء إلى إقناع الأهل بتوقيف المنفسة عن العمل ... أو إقناع المرأة الحامل بالطفل المنغولي المسمى بمتلازمة داون، أو أمراض وراثية ثانية بالإجهاض، أو التخلص من الطفل الذي سيكون عالة اقتصادية على العائلة، وشركة التأمين ؟؟!! وخير مثال أذكره هنا هو تعقيم بعض المرضى المتخلفين عقليا، وجعلهم غير قادرين على الإنجاب بدون أخذ موافقتهم، حتى يمكن تجنب ولادة أطفال متخلفين أيضا. حتى نوع المعالجة، وكيفية المعالجة، والعمليات الجراحية، واستخدام الأجهزة الحديثة، كل هذه أصبح يتم النظر إليها من خلال منظور الدرهم والدينار، فالعامل الاقتصادي في الوقت الحالي هو الجبل الثلجي الذي تحطمت عليه سفينة التايتانيك، العناية الصحية الحديثة، وما تحمله من الأخلاق والعواطف والمشاعر الإنسانية التي كانت تجري بأمان في محيط التاريخ البشري، ما بين الإنسان (الطبيب) والمريض. وعلى الرغم من شعورنا بأن هذه العلاقة هي علاقة متينة لا يمكن هزمها أبدا، إلا أنها قد تحطمت الآن على يد العامل الجديد، وطغيان الفوران المادي، وهذا أسوأ ما يمكن أن يحدث.

الخاتمة:

الطب من أرقى العلوم وأدقها وأكثرها شفافية، يمكن اعتباره مؤشر الحضارات، لأنه الوحدة الصغيرة التي تمثل العلاقة الاجتماعية والإنسانية ومدى العمق الإنساني لأي مجتمع. إن المريض أيا كان عندما يأتي الطبيب فإنه يشعر بالاطمئنان بأنه سوف يكون في أمان، وذلك نتيجة الشعور الإنساني (غير الناطق) ما بين الطبيب والمريض، وما تعكسه كلمة طبيب أو حكيم على المريض.

هذا الشعور بالاطمئنان ـ عند إغماض العيون على طاولة الطبيب، ومنحه الحرية الكاملة ليتصرف بأعظم ما نملكه (أجسامنا وأرواحنا) ـ لابد من حمايته. طبعا الواقع سوف يكون الغالب، ولا يمكن نكران العوامل المحيطة التي ستلعب دورها في تمتين أو إضعاف هذه العلاقة، ولكن في العالم المثالي يجب على الطبيب أن يكون كالقاضي العادل، فيجب أن يكون عند حكمه للأحكام التشريعية مجردا تجريدا كاملا من أي ضغط خارجي، كذلك الطبيب يجب أن يكون مجردا من أي ضغط يجعله يتخذ القرار لمريضه اتخاذا غير نابع من الإيمان العميق بمصلحة المريض.

من الصعب توقع المستقبل، ولكن يمكن استخدام المعطيات والإرهاصات الموجودة بين أيدينا الآن للتنبؤ عن المستقبل، وحلمنا وآمالنا أن يعود الناس إلى صوابهم قبل فقدان الأمل، وأن يعيدوا النظر ببشريتهم وتوجيه أحلامهم إلى تطوير العلاقة الإنسانية، والابتعاد عن التطاول والتكبر والتمييز اللاإنساني المادي، الذي سيأخذ بنا إلى هيروشيما وناغازاكي أخرى، وعندها قد لا ينفع الندم.

هذا ما في جعبتي من كلمات وضعتها بين يدي القارئ عن (الإنسان ـ والطب والقرن الحادي والعشرين)وحاولت أن أبتعد قليلا عن إبداء رأيي، إنما تركت فيها

للقارئ أن يحدد أفضل وجهة نظر حول الحل الأمثل للعلاقة ما بين الثلاثية (الإنسان ـ الطب ـ الأخلاق).

أرجو أن أكون قد أحسنت العرض، ونشكر ((**منتدى الفكر والثقافة**)) الذي أعطاني الفرصة لكي أكون عضوا فيه، وفتح لي الباب للمشاركة في هذا المقال.

(انتهى)

المراجع باللغة العربية

- ((الطبيب: أدبه وفقهه)). تأليف الدكتور زهير أحمد السباعي والدكتور محمد علي البار، دار القلم، دمشق طبعة أولى ١٩٩٣.

المراجع باللغة الأجنبية

1. *Principles Of Biomedical Ethics 4th (Tom L. Beanchamp. James F.Childress. New York - Oxford 1994.*
2. *Theological Voices In Medical Ethics. (Allen Verhey, Stephen E.Lammers. William B. Ecrdman's Pub.Co. MI 1993*

الأخلاق و علم النفس

د. سامر عرار

المحاضرة الثالثة

سامر عرار

- من مواليد مدينة دمشق ١٩٦٠ .
- حصل على إجازة في علم النفس من جامعة دمشق عام ١٩٨٣ .
- حاز على منحة فولبرايت الأمريكية للتحضير لدرجة الماجستير عام ١٩٨٥ م.
- نال درجة الماجستير من جامعة ميشغان الغربية اختصاص الإرشاد النفسي عام ١٩٨٧ م.
- نال درجة الدكتوراه من جامعة جنوب كاليفورنيا اختصاص علم النفس الإرشادي عام ١٩٩٥ م.
- عمل مرشداً ومعالجاً نفسياً في عدد من مراكز الأطفال والكبار في ولاية كاليفورنيا الأمريكية.
- عمل رئيساً لقسم العلاج الأسري والمنزلي في المركز العربي للشؤون الاقتصادية والاجتماعية في مدينة ديربورن بولاية ميشيغان الأمريكية في عامي (١٩٩٦ ـ ١٩٩٧م).
- عاد إلى الجمهورية العربية السورية عام ١٩٩٧ م ليعمل في التدريس في قسم الصحة النفسية في كلية التربية ـ جامعة دمشق.
- كتب مقالاً في عام ١٩٨٢ م بعنوان (ثلاث توجهات لتربية الأطفال الموهوبين) في مجلة المعلم العربي ـ سورية، وأجرى بحثاً علمياً في عام ١٩٩٥ م حول العلاقة بين العوامل النفسية والآلام العضوية المزمنة عند المرضى.
- وكتب مقالاً في عام ١٩٩٦ م بعنوان: (الموقف من علم النفس) في مجلة الرشاد التي تصدر عن مركز دراسات الحضارة في ولاية كاليفورنيا الأمريكية.

علم النفس هو علم عريق في أصوله الفلسفية، متطور في مواضيعه ومناهجه. عُرف قديماً بعلم الروح، ومع الاقتراب من عالم الطبيعة صار يعرف بعلم العقل، ومع التطور الثقافي وحلول مرحلة الحداثة في العلم طور اسمه إلى علم السلوك، ثم حصلت تطورات ثقافية على العلم بعامة عرفت باسم مذهب الحداثة، فأصبحت اهتمامات علم النفس اهتمامات سلوكية وثقافية واجتماعية بآن واحد.

كما انتقل هذا العلم من منهج التأمل العقلي المجرد للظواهر النفسية إلى الاستبطان العقلي للخبرة الشعورية، وبعد ذلك تم اعتماد منهج التداعي الحر، وتفسير الأحلام، لدراسة الخبرة اللاشعورية، وفي عصر العلم الحديث اتخذ طرائق الملاحظة والقياس في المختبرات والميادين الواقعية، واستعان بالأجهزة التقنية الحديثة لجلب المعطيات، ومعالجتها بقوانين الإحصاء الرياضي العالي، لأغراض الوصف والاستدلال . ومهما كانت هذه التطورات على المستوى الفني فإن هذا العلم خاضع لا محالة لفرضيات الإنسان في البحث، وخبرته الثقافية في استخلاص النتائج والتطبيق العملي .

أما الأخلاق فهي عريقة بعراقة حياة الإنسان الاجتماعية، يوم بدأ في التفكير والبحث عن ضوابط سلوكية تسمح له بأن يحقق ذاته وأنانيته، من غير أن يؤذي ذلك مصالح وحقوق الآخرين، وكذلك جاءت الحاجة الماسة للأخلاق الاجتماعية من

خلال شعور الإنسان بالضعف، وحاجته إلى المؤازرة والمساعدة من قبل الآخرين. وتشغل الأخلاق حيزاً هاماً في الفكر الديني، كذلك الأمر بالنسبة للفكر الفلسفي، حيث تشكل نظرية الأخلاق أحد النظريات الثلاث الرئيسية للفلسفة إلى جانب نظرية المعرفة ونظرية الجمال. وقد أجمع الفلاسفة عبر التاريخ على أهمية الأخلاق ودورها في الحياة، كما اعتبر الفيلسوف الألماني كانط فيلسوف الأخلاق الذي قال: ((إن حسن النية هو الكل في الكل في الأخلاق)).

هذا وقد شذ عن هذا الإجماع الفلسفي عدد قليل من الفلاسفة، منهم نيتشة وماركس وفرويد، حيث رأى ماركس في الأخلاق مضرة في صحة المجتمع ! كما رأى فرويد الأمر نفسه بالنسبة لصحة النفس !.

أما الرسالات السماوية فقد أعطت للأخلاق أبعاداً إضافية، زادتها حجماً ووزناً، فالأخلاق بالمفهوم الإنساني أو الغربي كما يعرّفها سيد جويك (1922) : ((المعرفة أوالدراسة التي تختص بما هو صواب، أو ما ينبغي أن يكون، وهذا مقصور على الأعمال الإرادية للأفراد فقط)). وبهذا المعنى يمكن تعريف العمل الأخلاقي على أنّه كل ما ينفع الآخرين، أو يعود عليهم بالخير. أما القيم الأخلاقية فهي الفوائد والمنافع التي يقدّمها الإنسان. أما أمثلتها فهي كثيرة نذكر منها : قيم التعاون والمحبة والعدالة والكرم والإغاثة والحماية. والأخلاق بالمفهوم الديني لا تكتفي فقط بما عرف الإنسان منها، وإنما تزيد عليها وتوظفها باتجاه حياة الإنسان على الأرض، والحياة الموعودة في الآخرة. وإذا أخذنا دين الإسلام مثالاً على ذلك لكونه خاتم الأديان السماوية نجد أن القرآن الكريم يشير إلى واحدة من أهم المؤهلات الشخصية التي تمتع بها رسول الله محمد بن عبد الله ﷺ ليكون نبياً بقوله تعالى: ﴿وإنك لعلى خلق عظيم﴾ [القلم:٤]، كذلك يبين هذا النبي أحد الغايات الكبرى لبعثته بقوله : [وإنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق]. وهذا الإتمام للأخلاق الإنسانية يأتي من خلال إضافة البعد التعبدي الأخروي إلى البعد الوجداني الاجتماعي، والمصلحة العامة على المستوى الدنيوي

للحياة .كذلك أضاف الإسلام بعداً آخر للأخلاق، وهو مبدأ التلازم والتكامل بين الأخلاق، وبعداً ثالثاً هو مبدأ ترتيب الأولويات في الأخلاق بحسب الضرورة والحاجة، وذلك إذا تعذر تطبيق الأخلاق جميعاً في آن واحد.

ومن الأخلاق الإسلامية ما يقع في حكم الواجب، كأداء حقوق النفس وحقوق الناس وحقوق الله، من مثل الصدق والأمانة واتباع الحق وإصلاح ذات البين والتقوى والتعاون على البر والتقوى وجهاد النفس والمال، ومنها ما يقع في حكم المستحب من الأخلاق، كإيثار الغير على النفس، والعفو عند المقدرة على المسيئين ابتغاء تأليف قلوبهم على الحق والخير، كذلك هناك إجماع عند علماء الشريعة الإسلامية على تقديم حقوق العباد على حقوق الله، نظراً لأن الله عزّ وجلّ هو غني عن العالمين، ولأن الناس هم فقراء إلى الله، وحديث رسول الله ﷺ خير دليل على ذلك حينما قال: [ألا أدلكم على أفضل من درجة الصلاة والصيام والزكاة]. قالوا بلى يا رسول الله قال: [إصلاح ذات البين، فإن فساد ذات البين هي الحالقة، لا أقول إنها تحلق الشعر ولكن تحلق الدين].

كما أن الواجبات الأخلاقية تجاه الله تتضمن صلة قوية بين تقوى الله، وحسن الخلق وسلامة القلوب، وليس هناك ما هو أدلّ على ذلك من آيات الله البينات ﴿وأقم الصلاة إن الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر﴾ [العنكبوت:٤٥]، و﴿ خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها ﴾ [التوبة:١٠٣]، و﴿ يوم لا ينفع مالٌ ولا بنون ألا من أتى الله بقلبٍ سليم ﴾ [الشعراء:٨٩]، وغيرها من الآيات البينات.

وحينما تفقد الواجبات الأخلاقية تجاه الله بعدها الاجتماعي عند من يؤديها يعطي ذلك صورة مشوهة وكاذبة عن الدين، لقوله تعالى: ﴿ أرأيت الذي يكذب بالدين فذلك الذي يدع اليتيم ولا يحض على طعام المسكين ...﴾[الماعون: ١-٣].

أما موقف العلم من الأخلاق فقد ظهر تيار فكري في نهاية القرن التاسع عشر عرف بمذهبي العلم الحديث، أو الحداثة في العلم، أو المذهب الإيجابي، والذي أراد أن

يضع حداً فاصلاً بين العلم والفلسفة بعامة، والعلوم والأخلاق بخاصة، فادعى بأن العلم الحديث محايدٌ أخلاقياً، ولا يُعنى بإصدار أحكام قيم على الظواهر الطبيعية، ولكنه يلاحظ ويجرب ويفكّر تفكيراً رياضياً في النتائج، كما يقول جون ديوي. وعليه فإن الأحكام العلمية ليست أحكاماً جمالية أو أخلاقية، وإنما مجرد أحكام وجودية واقعية. إن مذهب الحداثة كما يراه أوغستي كومتي ١٨٥٠ هو مرحلة معرفية جاءت لترد على المرحلة السابقة، التي سادت فيها النظرة الكهنوتية وما وراء الطبيعة . ويعتقد كومتي أن الحداثة هي المرحلة العلمية البعيدة عن الخرافات، والتي أصبح فيها بمقدور العالم أن يصف ويتنبأ ويضبط الظواهر، ويستنتج قوانين ناظمة للأحداث التي يمكن ملاحظتها . والعالِم الجيد بهذا المفهوم هو الذي يتجنب محاولة إيجاد تفسيرات لأسئلة من مثل : لماذا تحدث الأشياء ؟ وبخاصة تلك التي لا يمكن ملاحظتها، إن الافتراض بوجود أسباب غير مرئية وفقاً لهذه النظرة يعتبر نكسة نحو الخرافة والأساطير . وقد تجلى مذهب الحداثة في علم النفس في صعود النظرية السلوكية والاتجاه الإجرائي، متجنباً تناول موضوع العقل أو الخبرة الشعورية الداخلية في الدراسات النفسية. فيما بعد عدّل بعض السلوكيين مواقفهم تجاه العمليات المعرفية الداخلية، وأصبحوا يُعرفون بالسلوكيين المعرفيين، أما الذين التزموا بحرفية النظرية فقد عُرفوا بالمتزمتين السلوكيين.

ثمّ دخل العلم وفي جملته علم النفس مرحلة معرفية جديدة أُطلق عليها اسم مرحلة ما بعد الحداثة في العلم، أو المذهب البنائي الاجتماعي، وتخلى العلماء والفلاسفة عن إدعاء كومتي بخرافية الدين، تاركين مذهب الحداثة في المعرفة على أنه مذهب من مذاهب الاعتقاد المعرفي، وفلسفة من فلسفات العلم. وقد تحدى مذهب ما بعد الحداثة، المحدودية التي اتصف بها مذهب الحداثة، وكذلك أسسه النظرية الرئيسة. فعلى مستوى نظرية المعرفة يثير مذهب ما بعد الحداثة الشكوك حول مصداقية وقدرة الباحثين على تقييم المعطيات التي يفترض أن تكون موضوعية وغير منحازة، كذلك لفت الانتباه إلى حقيقة تفسير المعطيات العلمية في ضوء العصر

والثقافة السائدة فيه، واعتبر أنه قد أحاط بالبحوث العلمية أجواء ثقافية عالية التركيز جعلت من المستحيل الإدعاء بوجود معطيات علمية تخلو تماماً من أحكام القيم . ومما تجدر الإشارة إليه هو الصلة القوية بين عمليات الاكتشاف والبحث العلمي المعرفي، وبين القوى ذات التأثير والنفوذ التي تتمثل بأرباب المصالح التجارية والسياسية والشخصية، التي تجد لنفسها سبيلاً لتحقيق هذه المصالح من خلال الإدعاءات العلمية . وهذا يصدق على الإدعاء بفعالية الأدوية الطبية والعلاجات النفسية والقوانين الاجتماعية لمكافحة الأمراض والجريمة والإدمان والتمييز والعطالة الاجتماعية.

إن التبصر بهذه الأمور يدفع المرء إلى التساؤل عن وظيفة العلم ؟ هل هو أداة للهيمنة والتسلط من خلال تقديم السند العلمي للإعلانات التجارية ؟ إن ما بشّر به مؤيدوا مذهب العلم الحديث عن نقاء العلم من القيم الثقافية أمر لا يتعدى الألفاظ التي في السطور.

إن هذا التداخل العميق بين القيم الثقافية من جهة، وبين المعارف العلمية من جهة أخرى قد أدى إلى قيام مذهب «البنائية الاجتماعية»، الذي يمثل مذهب ما بعد الحداثة، ومراد هذا المذهب هو أن تصبح عملية اكتساب المعارف قادرة على تحسس الأبعاد الشخصية والسياسية والتاريخية لأي موضوع يراد دراسته، سواء كان سلوكاً عند الأفراد أو المجتمعات، أو كان فيزيولوجيا الخلية الحية، أو فيزياء المادة الميتة. ويرى أصحاب هذا المذهب إمكانية فتح الطريق أمام نظريات علمية أكثر تحرراً من سابقاتها، لتساعد على تقدم الحياة الإنسانية نحو الأفضل، إلاّ أن جهود هذا التوجه لم تتوحد بعد في وجه المذهب التقليدي في العلم الذي هو مذهب الحداثة، فقد انقسم على وجهه باتجاهين مختلفين : الأول يقيني والآخر ارتيابي.

أما الأول فإنه يتبنى الدراسات العلمية، ذات المقاصد السياسية والاجتماعية التي تسعى إلى الكشف عن المضامين التسلطية، التي تحويها النظريات العلمية السائدة،

وهناك من يعتقد بأنه لو وضعت هذه الاكتشافات بيد الجهات المظلومة والمستضعفة لأمكن لهذه الجهات الانتصار لنفسها، ضدّ التكوينات اللاشرعية الاجتماعية الضاغطة.

أما اتجاه الارتياب في مذهب ما بعد الحداثة فقد تميز باتخاذه لموقف يثير الشكوك حول النظريات العلمية السائدة، على نحو يؤدي في النهاية إلى إبطال مفعول المصالح السياسية والاجتماعية والتجارية في العلم، وإنما في الفلسفة والأخلاق أيضاً.

إن الإدعاء بنسبية المعرفة والفلسفة جعلت من العسير على هذا الاتجاه تقديم منظومة أخلاقية ثابتة، على نحو يحقق مبدأ العدالة الاجتماعية، الذي يسعى إليه الاتجاه الآخر في مذهب ما بعد الحداثة، وعليه فليس هناك إطار نظري موحد لهذا المذهب، وليس هناك بديل أخلاقي يطرحه مقابل المناهج السائدة التي تخدم مصالح الأقوياء والمتنفذين، ولسوف تبقى المناهج الأخلاقية البشرية في المعرفة منحازة ومتفرقة ومحاصرة بالنزعة الأنانية غير الموضوعية، إلاّ أن الحسّ الأخلاقي عند الإنسان قائم، وينبغي أن يبقى قوياً، لأن السكوت عن الظلم والباطل هو موقف أخلاقي يصعب الدفاع عنه.

هناك عدد كبير من مصادر الكتابات عن المسائل الأخلاقية في علم النفس، وتتمثل بالجمعيات المهنية والعلمية لعلم النفس بفروعه وميادينه المختلفة، ولعل أهم مصدر هو ما صدر عن جمعية علم النفس الأمريكية عام ١٩٩٢، والذي عرَّف بالمبادئ والمعايير الأخلاقية للمتخصصين والممارسين والباحثين في مجالات علم النفس، كما وضعت هذه الجمعية معاييرَ خاصة بمنح الاعتراف للأقسام الجامعية التي تدرّس وتدرّب على الخدمات والبحوث في علم النفس، نصت هذه الجمعية على ستة مبادئ أخلاقية:

١- الأهلية والكفاءة العلمية والتخصصية.

٢- الاستقامة.

٣- المسؤولية العلمية والمهنية.
٤- احترام حقوق الآخرين.
٥- الاهتمام بسلامة ومصلحة الآخرين.
٦- المسؤولية الاجتماعية.

كما قامت هذه الجمعية بوضع ثماني فئات من المعايير الأخلاقية، التي تشرح وتضع هذه المبادئ في حيز التنفيذ العملي وهي كالآتي:

أولاً: معايير عامة.

تتعلق هذه المعايير بكيفية تطبيق القواعد الأخلاقية، وعلاقة الأخلاق بالقانون والعلم والمهنة، وتتعلق أيضاً بتحديد وتعريف أنواع الخدمات النفسية، وأهدافها وحدودها والفروق البشرية بين المستفيدين، وآليات التعامل مع الآخرين عن طريق الاحترام وعدم التمييز، ومعالجة تنازع المصالح، وحل المشكلات الشخصية، والتحذير من إيقاع الإضرار بالآخرين، وعن سوء استخدام الصلاحيات، وضوابط إنشاء العلاقات المتعددة، وعمليات الاستشارة والإحالة بين المختصين، والتفويض وتوثيق وتدوين الأعمال المهنية والعلمية، وأحكام العقود المالية، ودفع الأجور، والدقة في الحسابات المالية مع الجهات المموّلة أو المسؤولة.

ثانياً: معايير تتعلق بالتقييم والمعالجة.

تؤكد هذه المعايير على المؤهلات العلمية والفنية في استخدام أدوات القياس والتقييم، وكيفية استخدامها مع عامة الناس والفئات الخاصة، وضوابط ترقيم والاختبارات وتفسيرها، وكيفية شرح نتائج الاختبارات للأشخاص أصحاب العلاقة.

ثالثاً: معايير الدعاية والإعلان والبيانات العامة.

تتعلق هذه المعايير بعمليات تعريف التصريحات والبيانات العامة، ومقدار صحتها، وصحة المعلومات التي تحملها، من خلال وسائل الإعلام، وتضع هذه المعايير ضوابط للإدلاء بشهادة الخبراء النفسيين أمام الجهات المختصة، كالمحاكم وأجهزة الأمن وغيرها.

رابعاً: معايير تتعلق بعمليات العلاج النفسي.

وتتضمن ضوابط العلاقة العلاجية، مثل الحصول على الموافقة الخطية المسبقة من المتعالجين، والعلاقة مع أسرة المتعالجين، وتداخل هذه العلاقة مع أمور تضر بهذه العلاقة، كالعلاقات الشخصية أو المالية أو الزواجية، من ذلك أيضاً آليات التعامل مع الانقطاع المفاجئ لعملية العلاج، وطرائق إنهاء العلاقة العلاجية.

خامساً: معايير تتعلق بالمحافظة على خصوصية المستفيدين من الخدمات النفسية والائتمان على أسرارهم الشخصية.

وتتضمن ضوابط الائتمان والرخص التي تبيح تجاوز هذه الضوابط، كذلك ضوابط حماية السجلات، وضوابط الكشف عن المعلومات والاستشارات، والجهة التي تعود إليها ملكية هذه السجلات والمعلومات.

سادساً: معايير تتعلق بالتعليم والتدريب والإشراف وإجراء البحوث والنشر.

وتتضمن ضوابط إعداد البرامج التعليمية والتدريبية، والأسس التي يتم عليها تقييم أداء الطلاب والإشراف عليهم، وضوابط التخطيط للبحوث، والامتثال

للقوانين والمعايير الأخلاقية، والحصول على الموافقة الخطية للمشاركين في البحوث، بعد اطلاعهم الكافي على أهداف وطبيعة هذه البحوث، كما تناقش عمليات الاحتيال والانتحال في البحوث، وحماية حقوق الباحثين، مثل براءة البحث، وحق الاستفادة من المعلومات، والحصول على تراخيص النقل والترجمة.

سابعاً: معايير تتعلق بالأمور القضائية.

وتتضمن كيفية الالتزام بأحكام المهنة، والأمانة والموضوعية والوضوح في تقديم المعلومات، والالتزام بالقانون العام.

ثامناً: معايير تتعلق بحل النـــزاعات الأخلاقية.

وتتضمن معرفة مبادئ ومعايير الأخلاق، واحتمالات التعارض بين الأخلاق والمتطلبات التنظيمية والإدارية، وكيفية حل هذه النزاعات بالطرائق الرسمية وغير الرسمية، وتقديم التقارير عن المخالفات الأخلاقية، والتعاون مع الجهات المختصة في الأخلاق المهنية.

هذا ولا تعتبر المبادئ الأخلاقية الستة المذكورة أعلاه قواعد نافذة، وإنما هي نظريات وموجهات نظرية في تفسير المعايير الأخلاقية، أما المعايير الأخلاقية الثمانية فهي قواعد نافذة للعمل والممارسة عند الدارسين والباحثين والممارسين في ميدان علم النفس . وما يجدر ذكره أن جمعية علم النفس الأمريكية لا تعتبر هذه المعايير الأخلاقية جامعة مانعة بحد ذاتها، كذلك فإن عدم ذكر نوع معين من السلوك أوالممارسة لا يعني أنه سلوك أخلاقي أو غير أخلاقي حكماً، ومن أجل كون هذه المعايير الأخلاقية معايير ناظمة لسلوك المختصين في علم النفس لجأت هذه الجمعية إلى اعتبار العضوية فيها شرطاً ملزماً للأعضاء في اتباع هذه المبادئ والمعايير، أما غير

الأعضاء فهم بحاجة للإلمام بها لكي لا تستخدم ضدهم في المحاكم أو الهيئات العلمية أو المهنية أو الرسمية في الولايات المتحدة الأمريكية، مع العلم أن مخالفة هذه المعايير لا تستوجب بالضرورة محاسبة قضائية أمام المحاكم.

إن الذي يحدث في الواقع هو الالتزام أو عدم الالتزام بهذه القواعد، يمكن أن يعتبر كدليل في بعض الإجراءات القانونية، وذلك وفقاً للظروف، وتطالب جمعية علم النفس الأمريكية جميع أعضائها بتطبيق المعيار الأخلاقي، حتى لو زاد عن الحد الذي يتطلبه القانون الأمريكي ذاته، وعند حصول التعارض بين المعيار الأخلاقي والقانون الأمريكي تترك حرية التصرف عندئذ لأصحاب العلاقة الذين سيعتمدون على حسن إحساسهم بالمسؤولية، وتقديرهم للمعيار الأخلاقي.

يرى كورسيني ١٩٨٧ أن المبادئ الأخلاقية لهذه الجمعية عبارة عن أحكام قيم يصعب إطلاقها، كما أنها تجعل المتخصصين في علم النفس في حيرة من أمرهم بسبب المعضلات التي تضعها أمامهم، والتي يمكن حصرها في أمور ثلاثة:

أولاً: مسألة التصريحات العامة.

والتي تشمل على النصائح والإرشادات العامة عبر وسائل الإعلام، والتي يفترض أن تكون مبنية على معطيات علمية عالية الدقة، والمعضلة هنا تكمن في عملية الموازنة ما بين مقدار المنافع والمخاطر المحتملة نتيجة تقديم هذا النوع من البرامج.

ثانياً: مسألة الائتمان على خصوصية أسرار المستفيدين من الخدمات.

إن المحافظة على سرّ المستفيد أو المتعالج هو حق يمنحه المناعة ضد التعرض إلى مخاطر تهدد سلامته وعمله ورزقه وعلاقاته الاجتماعية، إلاّ أن المعضلة الأخلاقية هنا

هي تقدير حدود هذا الحق لصالح المستفيدين، ومتى يصبح لزاماً علـى المختصـين أن يخترقوا هذا الحق، إذا كشفت المعلومات التي يفصح عنها المستفيدون عن أمور تـهدد سلامة الآخرين وأمنهم ، وكذلك علاقاتهم الاجتماعية.

ثالثاً: مسألة الأهلية والكفاءة عند المختصين.

وهذا مبدأ أخلاقي يقضي بأن يقدم المتخصصون في علم النفس فقـط الخدمـات التي لديهم فيها مؤهلات وخبرة كافية، أما المعضلة الأخلاقية في هذه المسألة فـهي في كيفية تقدير المواقف والمشكلات، ونماذج الأشـخاص الذيـن يمكـن التعـامل معـهم بكفاية وفعالية.

ويرى بريللتانسكي ١٩٩٧ أنه ما يزال هناك كثير مـن التشـوش حـول الواجبـات الأخلاقية للمتخصصين النفسيين، رغم وجود تلك المبادئ والمعايير الأخلاقية الآنفـة الذكر . ويرى أيضاً أن المتخصصين النفسيين أصبحوا اليوم أكثر جـرأة مـن قبـل في التساؤل عن الأساس الأخلاقي لعملهم، إلاّ أنهم غير قادرين حتى الآن على تقديم وجهات نظرهم وأفكارهم الأخلاقية بلغة واضحة ومحكمة، والمفارقة التي تحصل عند أولئك هي حينما يؤكدون على أهمية القيم الأخلاقية، في الوقت الذي لا يعرفون لها طريقاً للتنفيذ، وهذا الموقف هو بلا أدنى شكّ من سمات عهد ما بعد الحداثة في علم النفس، وتكاد لا تنجو أية مدرسة من مدارس علم النفس من هذا الموقف المخجـل أخلاقياً، كذلك لا تـزال الممارسـات والتقنيـات المسـتخدمة حاليـاً في علـم النفـس معتمدة بالدرجة الأولى على الميراث الثقافي لعهد الحداثة، في العلم الـذي يدعـو إلى التجرد من القيم في العلم .

ويعتقد بريللتانسكي أن الحاجة ماسة لوضع أسس أخلاقية جديدة على المسـتوى النظري والعملي في ميدان علم النفس، وليس هذا التشوش الأخلاقي بدعاً في علم

النفس وحده، بل ثمة وضع مشابه في علم الاجتماع أيضاً، إذ يرى الجناح التجديدي فيه أن تطبيق مبدأ تقرير المصير، والحرية الفردية عند الشخص يتهدد بفعل مبادئ أخرى تدعو إلى التوافق الاجتماعي، والسلوك الاجتماعي عند الأفراد، لذلك نجد أن بعض أتباع مذهب ما بعد الحداثة ذوي النزعة الارتيابية يتساءلون عن مصداقية الادعاءات الأخلاقية ؟ إلى درجة يرون فيها أنه من الصعب إثبات أو تحقيق أياً منها. ويقول ألبرت أليس ١٩٩٦ مستشهداً بما جاء على لسان جورج كيلي ١٩٥٥ أن ما نراه حسناً أو رديئا، صحيحاً أو خاطئاً، أخلاقيّاً أو غير أخلاقي، ما هو إلا إنشاءات إجتماعية شخصية بصفة عامّة، ويعتقد كيلي أن التعرف على الحقيقة المطلقة هي مهمة مستحيلة، وأن جميع المعتقدات الأخلاقية لها ذلك الطابع الإنشائي الاجتماعي، وهذا موقف يوافق عليه ((أليس)) الذي يمثل موقف المدرسة السلوكية المعرفية في علم النفس.

على الرغم من أن المبادئ والمعايير الأخلاقية التي صدرت عن جمعية علم النفس الأميركية قد تصدّت لكثير من المشكلات الأخلاقية في الممارسات والخدمات النفسية إلا أنها قد توقفت عند حدود يصعب تجاوزها، وعلى الرغم من أن الغاية التي وُضِعت من أجلها هذه المبادئ والمعايير كما يبدو في الظاهر كانت لخدمة الصالح العام، وحماية جمهور المستفيدين من الخدمات النفسية، إلا أنها وُضِعت في حقيقة الأمر لحماية مصالح الممارسين والمتخصصين النفسيين أنفسهم، لذلك يرى براون ١٩٩٤ وكثير من الباحثين أنه قد تم صياغة هذه القواعد الأخلاقية من قبل الممارسين والمتخصصين النفسيين بعيداً عن معرفة رأي الجمهور فيها، يضاف إلى ذلك أنها لا تتخذ موقفاً تجاه حالة عدم المساواة التي تميز العلاقة العلاجية بين الممارسين وزبائنهم، يقول براون: ((إن القواعد الأخلاقية في جمعية علم النفس الأميركية التي نشرت عام ١٩٩٢ هي كغيرها من المعايير الأخلاقية السائدة في الأوساط المهنية في أميركا تحابي أولئك الذين يتمتعون بالنفوذ وقوة التأثير، وهذا يعني المعالجين النفسيين أنفسهم)).

ومن نقاط الضعف الأخرى التي تعاني منها هذه المعايير الأخلاقية أنها تعطي تفسيراً قانونياً ضيقاً للأخلاق، كذلك جاءت منفعلة بالأحداث بدلاً من أن تأتي موجهة لها، فهي بطبيعة الحال جاءت كرد فعل على ما قد حدث، وهي غير قادرة على أن تتوقع ما يمكن أن يحدث من إشكالات .

ومما سبق نجد أن هناك تشوش على المستوى الفكري والفلسفي للأخلاق وإشكالات ومعضلات على المستوى العملي والتطبيقي في هذا الميدان، وهذا بأدنى شك يجعل الحاجة ملحة إلى بذل مزيد من الجهود، في سبيل إنشاء نظرة فكرية أخلاقية شاملة وعميقة، بلغة محكمة وواضحة، تستهدف الوصول إلى ما يمكن أن نسميه بالحياة الكريمة أو الطيبة، وكذلك المجتمع الصالح، وهذا مشروع يفتح الطريق أمام علماء النفس العرب والمسلمين، لأن يبحثوا ويكتشفوا ما عندهم من كنوز فكرية، ليعيدوا صياغتها بلغة متماسكة ومتكاملة، وقادرة على التعامل مع مشكلات الواقع، وثانياً : أن يكون دعاتها أسوة حسنة يمكن الاقتداء بهم في تطبيق هذه القيم، وثالثاً : أن يكونوا قادرين على وضع حد للتناقضات الفكرية السائدة في مجال العلوم السلوكية والاجتماعية على المستوى الأخلاقي، كأن ينتهجوا منهج الفردية، أوالجمعية،والنزعة الحتمية، أو الارتيابية، ونزعة التقشف، أو الاستهلاك المسرف، ومبدأ اللذة الفردية، أو مبدأ التضحية من أجل الآخرين.

وتبقى المشكلة الرئيسة في التعامل مع أية منظومة فكرية هي الحصول على إجماع عام عند الممارسين والمتخصصين النفسيين ذوي الاتجاهات الفكرية المختلفة على تبنيها كمرجعية نظرية أخلاقية في الممارسة.

وهذه المشكلات لا تواجه جماعة علم النفس فقط، وإنما جماعات السياسة والاقتصاد والفن والتربية أيضاً، وتحتاج هذه المشكلة معالجة تتصف بأقصى درجات الحكمة والرفق، وربما يكون من أمثلة التعامل الحكيم الرفيق مع هذه المشكلة هو توليد الحوار والتشاور المستمر بين أصحاب المفاهيم الفكرية المختلفة حول أركان

وركائز المجتمع الصالح والقويم، والوصول إلى نقاط مشتركة بين الأغلبية، تعدّ الأهداف الكبرى التي يمكن أن يصاغ عليها سياسات وبرامج ومناهج، تؤدي بالنتيجة إلى تحسين أوضاع الأمور في هذه الميادين المختلفة، ومنها ميدان علم النفس، بدلاً من الارتكاس إلى الأسوأ .

إنّ محاولة إقامة الحوار والتشاور يحتاج إلى إعداد وتحضير، وكذلك إلى وضع ضوابط ناظمة للمناظرات والنقاشات حول موضوع الأخلاق، عندئذٍ تتوقف عمليات الاسترسال في ترجيح القيم الشخصية على القيم المشتركة، ويتم وضع حد للأفكار والممارسات الفردية أو الفئوية التي تعمل بعيداً عن أنوار التدقيق والاختبار والمقارنة، وبأيّ حال من الأحوال لن تجري عمليات الحوار والتفاعل بالسهولة المأمولة، فهناك شواهد عديدة تبرهن على استياء وممانعة عدد كبير من المتخصصين النفسيين من مناقشة مبادئهم ومعاييرهم الأخلاقية، ولعل مساءلة الذات أخلاقياً أمر مزعج ومؤلم إلا أنه خطوة لا بد منها في جعل ممارسات المراكز النفسية ودورها الأخلاقي أموراً مكشوفة وقابلة للمساءلة والتحدي.

المراجع باللغة العربية

١- القرآن الكريم.
٢- الحديث النبوي الشريف، رياض الصالحين، الإمام النووي.

المراجع باللغة الإنكليزية

1. *American Psychological Association. (1992) Ethical Principles and code of conduct , American Psychologist , 47 , APA ,Inc , Washington.D.C., U.S.A.*

2. *Brown ,R.H.(1994) Reconstructing Social theory after The Post modern Critique , London , Sage.*

3. *Corsini , J.Raymond (1987) Concise Encyclopedia of Psychology , Wiley Interscience Publication , New York , U.S.A.*

4. *Ellis,Albert (1996) Post modern Ethics for Active-Directive Counseling and Psychotherrapy , Institute for Rationnal-Emotive therapy , New York , U.S.A.*

5. *Prillentansky , I.(1997) Values , Assumptions , and Practices , American Psychologist , 52-5 , APA . Inc . Washington D.C., U.S.A.*



العالم بين العلم والأخلاق

أسامة قاضي

المحاضرة الرابعة

أسامة قاضي

- باحث متخصص في الاقتصاد الإسلامي، ورئيس منتدى الفكر والثقافة في ديترويت.
- ولد في مدينة حلب، سورية.
- بكالوريوس في الاقتصاد. فرع اقتصاد وتخطيط، جامعة حلب، سنة ١٩٨٩م.
- دبلوم في الاقتصاد والتخطيط، جامعة حلب، سنة ١٩٩٢م.
- معيد في قسم الاقتصاد في إيسترن ـ ميشيغان.
- عضو في منظمة الاقتصاديين الأميركيين *AFA* .
- عضو مركز دراسات الرئاسة *CSP* ، نيويورك.
- عضو في منظمة الدراسات الشرق أوسطية *MESA*، نيويورك.
- عضو في منظمة اقتصاديات الشرق الأوسط *MEEA*، نيويورك.
- عضو أكاديمية العلوم السياسية *APS*، نيويورك.
- عضو في جمعية العلوم الاقتصادية، جامعة حلب، سورية.
- عضو في معهد التراث العلمي العربي في حلب.
- له العديد من البحوث والدراسات الاقتصادية والفكرية والإسلامية المنشورة منها:
  - المديونية العربية والتضخّم المستورد.
  - الأسبقية الفكرية للاقتصاد الإسلامي.
  - الكارثة الاقتصادية لحرب الخليج.
  - رؤية اقتصادية في كتاب بدائع السلك في طبائع الملك، لابن الأزرق. حائز على جائزة دار سعاد الصباح للإبداع العلمي ١٩٩٤م، الكويت.
  - من يحصد فوائد عملية السلام في الشرق الأوسط.
  - كيفية تفعيل الدور الإعلامي في الإسلام.
  - أثر الاستشراق على الفكر الإسلامي المعاصر.
  - دور الفرد في وحدة الأمّة.

تشهد الحضارات المتعاقبة ثلاث قوى تتصارع منذ أن وجـدت الحيـاة المؤسسـاتية على وجه البسيطة، قوى السلطة السياسية(والتي لا تنفك عن القـوى العسـكرية)، وقوى السلطة الاقتصادية، وقـوى السـلطة الأخلاقيـة، تتصـارع هـذه القـوى علـى المستويين العالمي والوطني.

الأخلاق كغيرها من القوى التي تنتظر دائماً صانع قرار حكيم كي يتبناها ويعلـي شأنها، والـتي زهـد فيـها حمـاة النظـام المعـاصر . إن الاقتصـاد العـالمي الآن في ظـل الإمبراطورية الوحيدة في العالم في هدنة مـع القـوة السياسـية لأنـهم يحيـون في ظـل النظام نفسه، وفي حماية الإمبراطورية ذاتها، لا بل إن كليهما اتفقا على تهميش القوة الأخلاقية، والاكتفاء ببعض الشركات الأخلاقية من أجل الاستهلاك الإعلامي. الهـوة على المستوى الدولي، تتسع يوماً بعد يوم، بين ما حظيت به القوى الأخلاقية، وبين ما حظيت به القوتين الأخريتين.

يتهم كثير من المنظرين بعموميتهم في وضع المصطلحات، حتى يخيل لقارئـهم أن عمومية المصطلح تشكك في مصداقيـة البعـد النظـري في المجـال التطبيقـي، لذلـك استحسنت هذه العجالة أن تجمع ما بين البعدين النظري والتطبيقي لأنها تفـترض مفهوماً أخلاقياً اقتصادياً شـاملاً، ولكنـه لا يدعـي الكمـال، تعـاير عليـه الانحـراف الأخلاقي على المستوى الدولي، ولذلك تلجأ هذه العجالة بتلمس المشتركات العالمية

التي ينـدر الخـلاف علـى أحقيتـها الأخلاقيـة مـن وجهـة نظـر الأخـلاق الكليـة *Macroethics* وتكون هذه المشتركات معايير وهي :

١- الفقر.
٢- توزيع الثروة.
٣- الفساد الإداري.
٤- التلوث البيئي (مشترك بيئي ـ اقتصادي).
٥- الإنفاق العسكري (وهو مشترك سياسي ـ عسكري ـ اقتصادي).
٦- حجم المعونات الاقتصادية.
٧- حقوق الإنسان والديمقراطية (مشترك أخلاقي اقتصادي).

مقدمة عن الأخلاق:

الأخلاق حالة شعورية تنظّم الدوافع والغرائز والنـوازع وتهذبـها . قـد يـترجم الإيمان بها إلى سلوك يهدف إلى إحساس الإنسان ببشريته وبقيمة المنظومة القيمية في حياته، على مستوى الفرد، وإلى خلق مجتمع خال مـن الاختـلالات القيميـة، ويثمـن القيم السلوكية المثلى، حتى يضبط المعـادلات الاجتماعيـة والسياسـية والاقتصاديـة على مستوى المجتمع .

المشكلة في الطرح الأخلاقي هو التضـارب بـين المـدارس الأخلاقيـة مـن حيـث المرجعية، وأحقية مُثُل أخلاقية على أخرى، ورغم الرقعة الواسعة المشتركة والتي يتفق على أحقيتها معظم المدارس الأخلاقية، والتي سماهـا الأصوليـون أمـهات الفضـائل، على خلاف في أنسب الطرق في التعامل معها من جهة، ومن جهـة أخـرى اتفاقـهم على عزل واستثناء بعض الانحرافات الخُلقية والسلوك غير السوي فيما أسموه أمهات الرذائل، واختلفوا في طريقـة ردعـه وعزلـه عـن المجتمـع، كـي يحقـق المجتمـع هدفـه الأخلاقي.

رغم التحدي الكبير الذي يواجه إمكانيــة تشـكيل مفـهوم مشـترك يتفـق علـى صحته أكثر المدارس الأخلاقية إلا أنّ هناك اتفاقاً كبيراً علــى صحـة عمـل أخلاقـي أوخطئه، على الأقل ضمن المجتمع الواحد . وفي حين يحيل البعض أحقية هذا المعيـار للدين للتفريق بين الخطأ والصواب الأخلاقي، أو التحسين والتقبيح الأخلاقي الـتي مهمتها منوطة بخالق الجنس البشري، يحيل البعض الآخر هذه المهمة لما يقـره المجتمـع من خطأ وصـواب. فـالصواب مـا رآه المجتمـع صوابـاً، والخطـأ مـا رآه المجتمـع خطـأً. فالتحسين والتقبيح برأيهم فعل بشري، والبعض الآخر يرى أن ما هو أخلاقي هو ما يفوق نفعه ضره، والخطأ كل ما هو مؤذ ومضر.

يبقى الصراع بين ما هو حق أو خطأ من وجهة نظر الأخـلاق محسـوماً في واقعنـا المعاش لصالح القوة المادية، والسلطة التي تحمي الفكر والفعل . ليس من هدف هـذا البحث تقييم التجارب الدينية ومدى اقترابها أو انحرافها أخلاقياً من حيث المراجعة التاريخية لتطبيقات المفاهيم الدينية للأخلاق على مسـتوى الفـرد والدولـة والعـالم، ولكن لما كان الدين سابقاً صاحب أقوى سلطة في العالم كان المعيار بين ما هو مقبول أخلاقياً وما هو مفروض أخلاقياً يعايَر بما ورد في الكتب السـماوية، وبرجـال الديـن الذين تبنوا هذا المعيار، وزوّدوا بقوة السلطة والدولة، فإن الله يزع بالسـلطان مـا لا يزع بالقرآن.

ولكن في وقتنـا الحـاضر بـاتت القـوى المادية المحمية عسـكرياً واقتصاديـاً هـي المسيطرة، لذا فقد تدفق على الأمم سيل من الأفكار التي تفوح منها رائحـة المنفعـة الشخصية، والقيم الصناعية، والوجدانات الاصطناعية، وكلها معطرة برحيق الإعلام الصناعي، بما يقنع النفوس والعقول بأحقية تلك القيم.

مستويات الأخلاق وتقسيماتها:

لعلماء الأخلاق تقسيماتهم فيمـا يخـص الموازنـة بـين الصـواب والخطـأ، وهـذه

التقسيمات تندرج تحت عدة مستويات.

فالأكسيولوجيكال *Axiological* هو تقييم لفعل على أنه صواب إذا وفقط إذا كان واقعياً ينتهي على الأقل بحصيلة جيدة، يفوق فيها الجيد السيئ، فضمن موازنة صحة فعل ننظر هل واقعياً فاقت منافعه مساوئه أم لا ؟ فيقبل كعمل أخلاقي .

أما الديونتولوجيكال *Deontological* فهو المبدأ الأخلاقي الذي يؤمن بأن قيمة أي فعل تحدد بمدى موافقته لمجموعة القوانين، وليس على نتائج تلك الأفعال.

هناك بعض علماء الأخلاق الذين يؤمنون بأن حقيقة أيّ فعل أخلاقي تتحدد فقط بالنتائج المترتبة على الفعلة، فالنظر إلى النتائج هو الذي يثبت أو ينفي أحقية أي فعل على آخر.

وأمّا مبدأ التيلولوجيكال *Teleological* فيعتقد أصحابه أن الفعل حق بالمفهوم الأخلاقي، إذا وفقط إذا نتج عن هذا الفعل حصيلة يفوق فيها الجيد السيئ من حيث النتائج المترتبة على الفعلة، بالمقارنة بأي فعلة متاحة للشخص نفسه، في الظروف نفسها، ويندرج تحت هذا الفهم الـ *Teleological* مستويين من الفهم الأخلاقي:

آ-الأخلاق على المستوى الجزئي *Microethics* ،وهي التي تحدد أحقية الأخلاقية بناء على قيمة النتائج التي تنعكس على الأشخاص كأفراد.

ب-الأخلاق على المستوى الكلي *Macroethics* ، وهي التي تتناول تحديد أحقية الفعلة الأخلاقية بناء على نتائج الفعلة العائدة على المجتمع.

طلعت على المجتمعات مدارس أخلاقية كثيرة، منها من اعتبر بأن سلوك الكائن البشري محركه الأول هو المصلحة الفردية *Self-Interest* وهم المدرسة الأنوية *"Egoism"* البعض الآخر قال بأن المعتقدات الأخلاقية والسلوك تختلف من ثقافة إلى ثقافة، ومن طبيعة بشرية إلى أخرى. وهم أصحاب مدرسة الأخلاق النسبية

وأما أصحاب النظرية الاعتمادية *"Dependency Thesis"* *"Ethical Relativism"* فقد قالوا بأن الأخلاق تعتمد على طبيعة الإنسان، ومثاله دوافع الأسباب والعواطف وقدرة الفرد على السعادة . وقد كانت لمدرسة الأخلاق العالمية أو الكونية رأي آخر، فما هو حق أخلاقي، وما هو باطل أخلاقي واحد عند جميع الناس، ولا تنكر هذه المدرسة تنوع اعتقادات البشر حول الصواب والخطأ الأخلاقيين، لكنها تدّعي بأنّه إذا اختلف شخصين حول صواب أخلاقي أو باطل أخلاقي، فلا بد أن يكون أحدهما مخطئ والآخر مصيب. أما الذين قالوا بعدم تغيير القانون الأخلاقي وبأبدية المعيار الأخلاقي الذي يمتاز ببعده عن متناول العالم المادي *Transcends the physical world* هو واحد لكل البشر في كل الأوقات والأماكن هم مدرسة الأخلاق المطلقة *Ethical Absolutism.*

اعتبر الكانتيون *Kantinsits* (نسبة إلى العالم كانت *"Kant"*) أن أي قيمة أخلاقية ناجمة عن تصرفنا، وعلينا أن نقوم بها بوحي من الدافع الصحيح. والدافع الوحيد المعتبر لأي قيمة أخلاقية برأي ((كانت)) هو دافع ما أسماه بدافع الواجب *Duty*، بمعنى فعل ما هو صحيح لأنه صحيح . برأي كانت كل الأشخاص متساوون، والوحيد الذي يمتاز بالفوقية *Superiority* الأخلاقية هو صاحب القيمة العليا الطبيعية، فالعلوم هي أساس للأخلاق الفضلى.

أما هيوم *Hume* فيقول بأنه لا يمكن لرجل أن يصبح عالماً ما لم يكن على الأقل رجلاً شريفاً: *"No Man Can be a scholar unless at least an Honest Man"* .

لن تسمح هذه العجالة بالتعرض لكل الطروحات الأخلاقية، إنما سيكتفي هذا البحث بطرق باب الأخلاق وعلم الاقتصاد، والملاحظ أن الدراسات الاقتصادية الحديثة ابتعدت عن الحديث عن الأخلاق.

السؤال الحقيقي الذي يحسن بالاقتصاديين التفكير به ملياً هو إلى أي حد يتقاطع الاقتصاد مع العلوم الاجتماعية والإنسانية ؟ وإلى أي حد يمكننا أن نعاير القيم

الاقتصادية بمدى اقترابها من نتائج الدراسات الرقمية البحتة ؟ فالكائن البشري بات في عرف الاقتصاد المعاصر رقماً يضاف إلى أعداد المستهلكين، يقاس بمقدار دخله وقدرته الشرائية، وتجري عليه الأبحاث الرقمية والإحصائية، فتعاير ذوقه وميوله بشكل كمي بحت، والبنك الدولي يصنف الدول حسب مستوى ناتج الدخل القومي، وحسب الدخل الفردي، بعيداً عن أي قيمة أخلاقية حقيقية، مما يجعل علم الاقتصاد علماً ينحى إلى مزيد من حشد الطاقات الصناعية، بغض النظر عن طبيعة الصناعة، والحض على تدفق رؤوس الأموال، دون السؤال عن الوجهة الصحيحة التي يجب أن تستثمر، فبناء صالات القمار والنوادي الليلية بأموال المستثمرين أمر لا يهم الاقتصادي المعاصر، فالمهم هو تحفيز المستثمرين على تأمين مناخ ملائم يسر المستثمرين، ويجلب مزيداً من الأموال، حتى تحظى الدول الراعية لأموال المستثمرين رضى جداول البنك الدولي، فتصنف مع الدول المتوسطة الدخل، وليس مع الدول المعدومة.

يفترض أن المكانة الطبيعية للاقتصاد هو أن يسير بوحي من المنظومة الأخلاقية، وأن يكون مسيّراً من قلبها، وتنظم المُثُل العليا وجهته، لكن الاقتصاد بعد أن أفلت من لجام الأخلاق تعملق وتمرد على سيادة الأخلاق، بل أصبح الاقتصاد هو الذي يسيّر الأخلاق، وينظم حركته بوحي من المصالح الفردية والدولية، وأضحت الأخلاق تابعاً لا متبوعاً.

الأخلاق والاقتصاد:

الأخلاق والقيم واحدة من أهم المواضيع التي ادعى مصدريتها ومعرفة معاييرها الكثير من المدارس الاقتصادية الفكرية، أو الحركات الثورية، أو الأنظمة الوضعية.

كان كثير من المفكرين الاقتصاديين قد تعرض لمادة الأخلاق، وقد تصدى أحدث

الكتب لموضوع ((الأخلاق الأميركية)) لمؤلفه ديك ديوس *Dick Deuos* في أحدث كتاب له لعام ١٩٩٧، وهو رئيس لشركة *Amway* عبر كتابه ((إعادة اكتشاف القيم الأميركية *Rediscovering American Values*)) ، تحدث من خلال خبرته عن معاني الشرف والعدالة والشجاعة، وقيم كثيرة أخرى، وهو الكتاب الذي استثار عالم النفس الأميركي *Dr.Kevin Lenan* حيث صرح بعد قراءة الكتاب ((إنني أصبحت أكثر فخراً بأنني أميركي)).

وفي الطرف الآخر من العالم يعدّ ألكسندر تسيبك *Alexander Tsipko* المنظر في المعهد الاقتصادي للنظام الاشتراكي العالمي *Institute Economics of the World Socialist System* أن البيروسترويكا التي قادها ميخائيل غورباتشوف تنذر بإعادة تقييم القيم الأخلاقية، كما في عالم السياسة والاقتصاد يبحث داني رودرك *Dani Rodrik* عن الأخلاق في عالم التجارة في إطار العالمية *"Globalization"* ويطرح مفهومي ((العدالة التجارية *Fair Trade*)) و((تحديد مساحة اللعبة التجارية *Leveling the playing Field*)) . كما تناول مفهوم الأخلاق صاحب كتاب ((نهاية التاريخ)) فرانسيس فوكوياما من خلال كتابه((الثقة *Trust*)) واعتبر أن الفهم الأخلاقي هو ذلك المفهوم المنبثق عن المفهوم العائلي للأخلاق ويشير إلى فهم إدوارد بانفيلد *Edward Banfield* ((الأخلاق العائلية *Moral Familisism*)) حيث الروابط الاجتماعية، والالتزام الأخلاقي مقيدين بالنواة العائلية وحدها خارج الإطار الفردي، والأفراد لا يثقون ببعضهم، ولا يشعرون بالإحساس بالمسؤولية تجاه المجتمع الأكبر، سواء كان الآخر الجيران أو القرية أو الكنيسة أو الأمة .

إن الوصول لأعلى فاعلية اقتصادية برأي فوكوياما ليس بالضرورة أن يكون عن طريق عقلانية المنفعة الشخصية للأفراد، لكنه قد يكون بإجماع الأفراد القادرين على العمل الجماعي، لأنه قد سبق وجودهم في مجتمع أخلاقي، كما يعتقد فوكوياما بأن القول بأن جانباً مهماً من الشخصية البشرية لا تتوافق وعقلانية المنفعة الشخصية

النيوكلاسيكية الاقتصادية، لا يلغي أسس الصرح النيوكلاسيكي الضخم.

أمام هذا الصرح الضخم من القيم المادية البحتة، والتقيد بأخلاق السوق الحر حاول أمارتيا سين *Amarty Sen* في كتابه حول ((الأخلاق والاقتصاد *"On Ethics & Economics"*))التشكيك بنجاح حرية السوق في العالم، وأقرّ بأن هذه الحرية لا تخبرنا كثيراً عن ماهية الباعث المختبئ وراء أي عمل اقتصادي في أي اقتصاد كان، فاليابان مثلاً كانت مثالاً حقيقياً بالشواهد الرقمية الدالة على أن الخروج المنظم من سلوك دافعه الواجب، والولاء والنية الطيبة قد لعبت دوراً رئيسياً في النجاح الصناعي وما أسماه *Mishio Morshina* " الأخلاق اليابانية" حيث أن ذلك النمط من السلوك يصعب بالتأكيد مطابقته مع أبسط صور سلوك المصلحة الشخصية .

وفي الوقت نفس ذهب بعض المفكرين لأبعد من ذلك، من أمثال *Ronald Dore's* الذي أشار إلى ما أسماه الوصفة الكونفوشية((*Confucian Recipe*))للنجاح الصناعي، حيث عدها مثالاً كإحدى النظريات البديلة في مقابل النظام القيمي المادي التي يتبناها الاقتصاديون في العالم الصناعي، وأحياناً حتى غير الصناعي، لأن هذه القيم اكتسبت قوتها وشرعيتها من كون القوى العظمى في العالم هي التي تصدرها، وتتبناها نموذجاً للفلاح الاقتصادي.

خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر فُهِمَ الاقتصاد بالتناغم بين السوق والأخلاق بلغة علمية *"Scientific"* من خلال الاقتصاديين النيوكلاسيكيين، بحيث شوهت العلاقة بين الأخلاق والسوق، وباتت فكرة تعظيم المكاسب والمنافع هي الهدف الأساسي للفرد والمجتمع. وهذه الأهداف غير المحدودة للمدرسة النيوكلاسيكية تعتبر هم الاقتصاد ليس خدمة المصلحة العامة، أو السلع المشتركة للمجتمع، بل لإرضاء الرغبات الفردية، والميول والأذواق الشخصية، التي تشبع رغبات الفرد المادية، هي مهمة الأسواق الوحيدة.

إن مفهوم الفضيلة وأخلاقيات النجاح والعمل تضائل في المدرسة

النيوكلاسيكية، ليحل محله عقلانية المنفعة للمكاسب الفردية، وللإشباع المادي المحسوس، وشاعت تلك التفسيرات خالية القيم *Value Empty Interpretation*)).

يقول ليونيل روبنسون *Lionel Robbinson* في كتابه بحث في طبيعة وقيمة علم الاقتصاد: ((إلى الآن اهتمامنا نحن كاقتصاديين على أن تكون المواضيع الاقتصادية نابعة من لا عقلانية في خطابنا العالمي)) الأمر الذي حدى بالبروفيسور ويسكوف *Weisskopf* نعته لهذا الكلام بأنّه: ((عارٍ عن أساس أخلاقي في شرع أخلاق السوق)).إن الطلاق البائن الذي حصل بين الأخلاق والسوق ترعرع في مناخ فلسفة الحرية، وعدم التدخل الحكومي *Laissez-Fairs* التي أزالت كل عناصر الأخلاق الطبيعية من الاقتصاد، ولعل التقدم الهائل في الإنتاج من حيث الكيف والنوع قلب مفهوم الاقتصاد؛ من اقتصاد يهتم بالطلب إلى اقتصاد مهمته السلعة والعرض، وأصبحت مهمة المنتجين هو خلق رغبات جديدة لدى المستهلكين، وتحريك الدوافع الشرائية لديهم، لتصريف أكبر كمية من الإنتاج الهائل المعروض في صالات العرض.

إن الهدف الأساسي للنظام الاقتصادي الذي طرحته قوى الاقتصاد الغربي الغني صاحب قوى العرض هو رفع سوية الرفاهية للفرد، بتشغيل واستثمار الموارد البشرية والمادية بأعلى طاقة، وبات النظام الاقتصادي كما يعبر عنه ويسكوف *Weisskopf* نظاماً اقتصادياً مرتبطاً وغير منفصل عن مفاهيم اللا موضوعية والمادية والمصلحة الفردية المحسوسة، ويطالب بأن تكون الأهداف غير الاقتصادية البحتة يجب أن تحتل مكان الصدارة في الوجود البشري، وبأن تحل الأخلاق مكان الأسواق، ويعتبر أن هذا ليس مطلباً طوباوياً وحالماً، لكنه ضرورة حتمية للفلاح المادي والمعنوي للبشر.

آدم سميث والأخلاق:

قبل الخوض بشكلٍ أعمق بعلاقة الاقتصاد بعلم الأخلاق، دعونا نلقي نظرة على

رؤية *Adam Smith* آدم سميث ((أبي الاقتصاد السياسي)) بتعريف العلماء الغربيين، وهو أستاذ لعلم الأخلاق *Moral Philosophy* في جامعة كلاسون *Glasoon* قبل كونه اقتصادياً، لذا ليس من المستغرب كعالم للأخلاق واقتصادي معاً أن يقول في كتابه *"The Theory of Moral Sentiments"* الذي كتبه عام ١٧٩٠:« ينبغي على الرجل أن ينظر إلى نفسه على أنّه مواطن في هذا العالم وعضو في جمهورية الطبيعة، وليس فرداً مستقلاً منفصلاً عن العالم ـ ومن أجل مصلحة هذا العالم الكبير ينبغي عليه طوعاً أن يضحي بمصلحته الشخصية الصغيرة في كل الأوقات». يعتبر آدم سميث أنه للتعامل مع أسس الأخلاق علينا أن نجيب على تساؤلين.

الأول: هو على ماذا تنطوي الفضيلة ؟.

والثاني: بأي الطرق نستحسن بعضها أو نخطئ بعضها ؟

وقد وجد أن الفضيلة تنطوي على ثلاث معايير : إما سلوك التملك، أو إرادة الخير، أو التعقل.

لقد فهم ((سميث)) حب الذات *Self-Love* ضمن إطار التعاطف *Sympathy* الذي يسود المجتمع بعيداً عن فهم المنفعة الشخصية التي تصدر عن أنانية الذات، وهو الفهم الذي تبناه معظم الاقتصاديين فيما بعد، ويشرح سميث هذا بقوله: «التعاطف لا يمكن أن يكون بأي حال له علاقة بمبدأ الأنانية، عندما أتعاطف مع آلامك أو حقك في الغضب يمكن لهذا الشعور أن يفسر ويحق حباً للذات، لأن هذا الشعور مصدره من كوني قست حالتك المعاشة إلى حالتي، من خلال تفكيري، لو وضعت نفسي مكانك، لو كنت في نفس حالتك عندها يتشكل لدي فكرة عما تعايشه أنت فأحسّ بحالتك » .إن هذا الفناء في الآخر، وإلغاء الأنا مستغرب، كونه صدر عن أبي الاقتصاد السياسي الغربي، والمستغرب بشكلٍ أكبر هو مدى انحراف الاقتصاد الغربي عن هذه القيم، وخاصةً عندما نرى فيما بعدُ نسبة ما ينفقه العالم الصناعي كمساعدات للعام الثالث، وما ينفق على التسلح في العالم الغربي . إن ما

سبق من كلام آدم سميث هو امتداد لكلام أرسطوعندما اعتبر أن ((الفضيلة البشرية ليست بالضرورة خيراً للجسد فقط بل كذلك للوجدان)).

عُني الفكر الاقتصادي بدراسة الدافع *Motivation* الذي يقبع وراء أي فعلة اقتصادية، وكان العامل صاحب الحظ الأوفر بالعناية كدافع أساسي هو المصلحة الشخصية *Self-Interest* ، وباتت العقلانية *Rationally* بناءً على هذا الاعتبار تقاس بالقدرة على تعظيم هذه المنفعة.

الأخلاق على المستوى الذاتي:

الحكم على مدى أخلاقية هذا العالم لم تعد مهمة صعبة مع الأرقام المخيفة التي تقدمها هيئات الإحصاء في العالم، فبينما تصل نسبة حالات الإصابة بالإيدز ٤,٦ في كندا و٤,٥ في الدانمارك من بين كل مائة ألف شخص يقفز هذا الرقم في الولايات المتحدة ليصل إلى ٢٢,٧ . ونسب الانتحار ليست أحسن حالاً فبينما تبلغ نسبة الانتحار في الذكور في فنلندا ٤٥ من كل مائة ألف شخص، و٦٦ في روسيا، يرتفع هذا الرقم في لاتفيا ليسجل أعلى نسبة انتحار ٧٢.وتنافس الولايات المتحدة كل العالم في الحفاظ على أعلى نسبة جرائم مخدرات لتسجل ٩٠,٤ من بين كل مائة ألف شخص، ولا تتخلى عن مكانتها في صدارة نسبة جرائم الاغتصاب في العالم لتسجل ٩٠,٤ من بين كل مائة ألف شخص، وتأتي في الدرجة الثانية كندا بنسبة ٢٠,٥ . (انظر الجدول ١)

إن المتأمل في أحوال العالم اليوم لا يمكن أبداً أن يصفه بالاستقرار والأمن وخاصةً مع الأرقام الفلكية التي تنفقها الدول على التصنيع العسكري، فروسيا مثلاً تنفق ١٠٦٩٢٧ مليون دولار، بينما تنفق الولايات المتحدة أكثر من ضعف هذا المبلغ، وقد وصل عام ١٩٩٤ إلى ٢٧٨٧٣٠ مليون دولار، وتحتل إسرائيل المرتبة الثالثة في العالم

بعد روسيا في نسبة الإنفاق العسكري، من ناتج الدخل القومي حيث يشكل إنفاقها العسكري ٩,٥ ٪ (انظر الجدول ٢).

وعلى الصعيد الاقتصادي ترزح دول العالم الثالث تحت وطأة الديون التي لا تنبئ عن أي أمل في الخروج من أزمتها الاقتصادية في المستقبل المنظور، فبينما يشكل حجم الديون في مصر ١٠٩ ٪ من ناتج الدخل القومي في عام ١٩٩٣، يرتفع هذا الرقم ليصل في الأردن لنفس العام إلى أكبر من حجم الدخل القومي الأردني بـ ١٣٢٪، وفي زامبيا تصل النسبة إلى ٢٠٦ ٪ ،بينما في الموزامبيق تصل النسبة إلى ٣٧٦٪. فهذا يعني أنه على الشعب أن يصوم عن الطعام، وأن يتوقف عن استهلاك أي من ناتج الدخل القومي لمدة تزيد عن ثلاث سنين حتى توفي ديونها، وعلى المغرب أن تحوّل ٣٢ ٪ من حجم صادراتها سنوياً لتدفعه كفائدة فقط على الدين المترتب عليها، وفي تونس تبلغ هذه النسبة ٢١ ٪ .(انظر الجدول٣)

بعيداً عن أي موقف أخلاقي وقفت الدول الغنية مكتوفة الأيدي أمام الكوارث الاقتصادية، بل الأنكى من ذلك أن مهمتها أصبحت جمع الأموال المستحقة على هذه الدول، وتحصيل الفوائد المترتبة على تأخير دفع الديون، وباتت أداة سياسية تستخدمها الدول الصناعية لفرض سياستها، السياسية والعسكرية والاقتصادية بدرجة أكبر عبر تدخلات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، تحت طائلة الحصارات الاقتصادية، وتخفيض أسعار عملاتها.

لقد باتت الدول الصناعية شحيحة جدا أمام المآسي الاقتصادية التي يعيشها عالم الفقر، فلم تصل نسبة المعونات الاقتصادية من ناتج الدخل القومي في أي دولة من دول العالم المانحة للمعونات حتى إلى ١ ٪، اللهم إلا الدانمارك فقد وصلت إلى ١,٠١ ٪ وكانت أشح الدول هي الإمبراطورية، الأميركية التي بلغت فيها نسبة المعونات إلى ٠,١٥ ٪ ، واليابان ٠,٢٩ ٪ . (انظر الجدول ٤)

سواء تبنى البحث المبدأ التيولوجيكالي *Teleological* ،أوالكونسيكوينشالست

Consequentialist (الذي أشرنا إليها سابقاً) فإن النتيجة أن العالم لا ينعم بشوب الأخلاق، وأن العالم يرزح تحت وطأة قوى ليست الأخلاق بعضاً من اهتماماتها .

ذكرنا كيف أن عالم الفقر قد أثقل كاهله بالديون، وأن الإنفاق العسكري الذي باتت مهمته تغذية الصراعات في العالم مستمر في تصنيع الموت، وحقن العالم بما يعود على البشرية بالدمار، ابتداء بالأسلحة الخفيفة، ومروراً بالأسلحة الكيماوية الجرثومية، وانتهاء بالأسلحة النووية، ولا يمكن لهذه العجالة أن تتطرق إلى الخلفية النظرية لسوء توزيع الدخل في العالم لكن الأرقام التي تنطق بالحقائق تظهر مدى الهوة في توزيع الثروة في العالم .

يكفي لمعرفة انعدام العدالة أو أي قيمة أخلاقية في توزيع الثروة في العالم، أن الدول الغنية التي يشكل عدد سكانها(١٥ ٪)من سكان العالم تنعم بناتج للدخل القومي قدره أكثر من (٢٠) تريلون دولار من أصل (٢٥) تريلون لكل العالم، بمعنى آخر حوالي (٨٠ ٪) من ناتج الدخل في العالم، وما تبقى من (٢٠ ٪) توزع على(٨٥٪) من العالم. الاحتياطات العالمية ليست بمعزل عن هذا الاختلال، فمن أصل الاحتياطات العالمية البالغة (١٤٦٦،٧٦٣) مليار دولار تسيطر الدول الغنية على أكثر من (٧٠ ٪) منها، وتتوزع(٣٠ ٪) من سكان العالم ما تبقى من احتياطات.

لعل من المؤشرات اللاأخلاقية هو ذلك الظلم الاقتصادي والاجتماعي الذي يعانيه (٤٨٥١) مليون نسمة لا يرتفع معدل دخل أعلاهم سنوياً عن (٣٣٤٠) دولار، ويصل أدناهم إلى (٣٨٠) دولار، وبنفس الوقت ينعم مواطنو الدول الغنية بمعدل دخل يقارب (٣١٨٢٤) دولار، أي بما يعادل أكثر من تسعة أضعاف ما يكسبه الفرد في بقية العالم الفقير .(انظر الجدول٥)

إن هذا الاختلال في توزيع الثروات يشكل فضيحة أخلاقية عالمية، يصبح معها الفقير المدقع أغلبية في العالم، يشكل سوقاً يستهلك نتاج الدول الغنية الغذائية والكسائية والعسكرية والتكنولوجية، ليضمن رفاهية دول القوة العظمى، وليسع

الهوة بين الفقر والغنى العالميتين، مما يخلق مناخاً موبوءاً بالصراعات، يهدد الاستقرار الدولي، إذ يصعب للقرية الصغيرة كما يسمى العالم بها هذه الأيام أن يجتمع به فقير مدقع وغني متخم تحت سماء واحدة، دون تبلد الجو بغيوم الصراعات.

الأخلاق وحقوق الإنسان والبيئة:

على صعيد حقوق الإنسان فإن آخر تقرير لحقوق الإنسان ١٩٩٨ الصادر عن منظمة هيومن واتش *Human watch* كفيل بإظهار مدى الخوف والقلق السياسي والإنساني الذي يعيشه العالم . عبر أكثر من ٤٠٠ صفحة يرى القارئ فيها كيف أن الكرة الأرضية تستجير من ظلم الإنسان لأخيه الإنسان، في خمس وستين بلد في العالم، من كل قارات الأرض، لدرجة يستحيل معها تصديق الانحطاط الأخلاقي الذي تكرسه حكومات العالم من قتل وسجن وتعذيب وتهجير وحجب الحقوق المدنية عن مواطنيها. وبالطبع فإن هذا ما قدر له أن يكتب ويسجل عام ١٩٩٧، ولكن سجل حقوق الإنسان في أي بلد محتل، أو تحت أي سلطة أو حكومة ديكتاتورية، لهو أكبر من أن يكتب عنه مجلدات . وأما على صعيد الاختلالات الأخلاقية فيما يتعلق بالبيئة، ومع تنامي الحملة الإعلامية التي يشنها خبراء البيئة على الدول المصنعة فقد أضافوا مفهوماً أخلاقياً جديداً للاقتصاد هو مفهوم الحفاظ على البيئة وحمايتها من نفايات ومخلفات الدول الصناعية خاصة.

خرج الاقتصادي كينث بولدنغ *Kenneth Bolding* بمصطلح اقتصادي الكاوبوي أو رعاة البقر *"Cowboy Economy "* ، أو الاقتصاد الكوني *Space ship economy* من أجل أن يصور التحول في مفهوم البشر عن البيئة الطبيعية في القرن العشرين.

اقتصاد ((رعاة البقر)) يعرفه كينيث بولدنغ *Kenneth Bolding* بأنه: «نظام مفتوح يحاول الحفاظ على نفسه بمدخلات الطاقة والموارد التي تصبح بعدها فضلات

ومخرجات لنفس النظام» . إن التناقض الذي شرحه كينيث حاصل في هذا الاقتصاد بسبب كونه مغلق، فمدخلاته المحدودة تتحول فيما بعد لمخرجات، تعود لتصبح مدخلات من جديد، بعد إعادة تصنيع عمليات النفايات وإعادة استخدامها. المهم من وجهة نظر كينيث ليس مدخلات النظام، لكن المهم هو الثروة التي تأخذ في حسابها كمية المعرفة والسلوك البشري، وكمية الأصول البيئية . وإن التوسع بالأصول البيئية هي التي يجب التوسع فيها، حتى ينعم العالم بما يسمى من قبل اللجنة العالمية للبيئة والتنمية بالتنمية الدائمة *Sustainable Development*.

إن التركيز على الأصول الرأسمالية والمعرفية والبيئية للحفاظ على بيئة نظيفة، تساعد على نمو دائم لاقتصاديات العالم، وهي الأولى برأي كينيث بالعناية، وليس ما يتدفق أو يعاد تدفقه من أصول، من خلال عمليات إعادة تصنيع النفايات، وإعادة استخدام الموارد الموجودة، حتى يتبين للكائن البشري أهو في زيادة أو نقصان من كمية هذه الأصول. إن الأبعاد الأخلاقية التي ضمنها اقتصاديو البيئة أعطى الأمل من جديد لعلم الاقتصاد ليقترب من أخلاقية الإنسان، وبحيث يعيد تعريف الرقي الاقتصادي بين الأمم، على أسس أكثر أخلاقية من معايير الدخل والأصول المالية التي تملكها، فالدول الصناعية التي تساهم في تلويث البيئة أو الإضرار بها، يجب ألا تنعت بالرقي حتى تأخذ باعتبارها ما تسببه للبشرية على حساب رقيها، وأن تضع السلوك البشري في سلّم أولوياتها . (انظر جدول ٦)

الأخلاق والفساد الإداري:

ليس هناك من بشائر تستدعي تفاؤل المراقب إذا ما تأمل ما عليه العالم، وما سيقبل عليه في القرن المقبل، وبالأخص وأن الفساد الإداري تفاقم في العالم، وبدأت معظم المنظمات تعتني بمحاربة الفساد الإداري لانتشاره بشكل كبير في بلاد العالم خلال السنوات الأربع، حيث انتقل من كونه مرضاً إدارياً محلياً إلى ما يشبه المرض العالمي. حسب النتائج التي خرج بها المؤتمر حول الفساد الإداري الذي عقده معهد

الاقتصاد الدولي في واشنطن في عام ١٩٩٧ فإنه منذ أن صادقت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية *OECD* على توصيات بشأن منع المدفوعات غير الشرعية في عام ١٩٩٤ قد علمت الولايات المتحدة بحوالي مائة حالة من شركات أجنبية، تستخدم الرشوة لتبعد جهود بعض الشركات الأميركية الأخرى، لتربح عقود عالمية تبلغ قيمتها ٤٥ مليار دولار، كما صرح بذلك ممثل الولايات المتحدة لشؤون التجارة مايكل كانتور *Michael Kantor*، بل وصرح أنه قد سمع عن رشاوى إضافية بقيمة ٢٠ مليار دولار.

الأخلاق التي كان المفترض أن ينعم بها العالم في ظل يدعي الديمقراطية والحرية، ويبشر بنظام عالمي جديد، حتى يعبر العالم على الجسر الذي يبشر به الرئيس الأميركي بل كلينتون، وبسلام إلى القرن الحادي والعشرين، بات حلماً ينقضه أول ما ينقضه المفكرون الأميركيون من أمثال زبيغنو بريجينسكي من خلال كتابه ((عالم خارج عن السيطرة)) أو عالم الفوضى الذي تحدث عنه دانييل باتريك موينهان في كتابه ((الصخب)). أما بول كينيدي المؤرخ في جامعة ييل في كتابه ((صعود القوى الكبرى وسقوطها))، والذي تنبأ فيه بإفلاس الولايات المتحدة تحت ضغط ((التوسع الإمبريالي)) فلم يكن أكثر تفاؤلاً بالوضع العالمي . كذلك كان للكاتب الشهير فوكوياما في مقاله الشهير((نهاية التاريخ)) رأي مفاده أن سقوط الشيوعية هي نقطة النهاية في التطور الأيديولوجي للإنسان ويمثل النهاية العالمية بانتظار الليبرالية الغربية عالمياً بحيث تكون الشكل النهائي للحكم الإنساني، لكن استمرار هذا النظام العالمي، بالشكل الذي تديره الولايات المتحدة، والنظم الغربية كشكل نهائي للتطور التاريخي للعالم سيخلق جواً من الفوضى التي وصفها روبرت كابلان سواء في كتابه ((نهايات الأرض)) أوفي مقاله المؤثر ((الفوضى القادمة)) بأنه ينتظرنا عالم يشمله ((الفقر وانهيار المدائن، والحدود الممزقة، والنزاعات الثقافية والعرقية، وتباين الثروات، وانهيار وضعف الدول القومية)).

يُعدّ هنتنغتون الحديث عن الديمقراطية في العالم الثالث نوع من أنواع التضليل، بعد أن كثر الحديث عن التطهير العرقي في العالم، لذلك فقد صرّح كابلان في مقال له في النيويورك تايمز أنّه علينا ((الاهتمام بالعالم الثالث، وأنّ اهتمامنا يجب أن ينصبّ على تنظيم النسل، وتحسين البيئة، وبناء الطرق وغيرها من المشاريع التي تدعم الاستقرار بدلاً من الاهتمام بإجراء الانتخابات)). إن كابلان على الرغم من هذه الرؤية الإنسانية لدول العالم الثالث إلا أنّه يرى وبرؤية تثير الكثير من التساؤلات حول صحتها، وهو أن ما تحتاج إليه كثير من دول العالم الثالث ليست الديمقراطية التي تميل إلى إضعاف المجتمع بدلاً من تقويته، بل بلدان العالم الثالث برأيه تحتاج لديكتاتوريات، تقودها خلال مراحل النهوض الاقتصادي، الذي يجب أن يسبق برأيه أي تفكير في أي حكم ديمقراطي. لقد عبرت جين كيرباتريك في ثنايا مقالها ((الديكتاتوريات والمعايير المزدوجة)) عمّا ينتظر العالم من انحطاط أخلاقي، ومكافأة لها عيّنت سفيرة للولايات المتحدة في الأمم المتحدة، عندما سلّمت بوجود الديكتاتوريات، وأنها ستستمر في الوجود شأنها شأن الفقراء في هذا العالم، وواجهت في مقالتها فكرة التحديث الحتمي إلى الديمقراطية، وأنكرت إمكانية تشجيع السياسة الأميركية لعملية التحرر والتحول الديمقراطي في بعض الأنظمة الأوتوقراطية، وذلك بعد نقد شديد برؤية زبيغنو بريجينسكي للعالم من خلال وجهة نظر المصالح والنوايا الأميركية، بل أصرّت هي على رؤيتها من نفس منظار هنتنغتون أي من خلال((الدولة المطورة ونهاية التاريخ)).

لاشك في أنّه من الناحية الأخلاقية للاقتصاد في العالم كما استعرضنا خلال البحث ليست بأفضل منها في القرن الحادي والعشرين عن القرن العشرين، لأن تغيّر الأنظمة الاقتصادية في العموم الغالب مرتبط بشكل كبير جداً مع إيجاد نظم سياسية تؤمن المناخ الملائم للتنمية الدائمة. ما بال القارئ إذا عرف أن فريق من الخبراء والمسؤولين الأميركيين أعدوا دراسة حول المصالح الأميركية للولايات المتحدة بعد انتهاء الحرب الباردة جاء فيها أن الولايات المتحدة تحافظ على الديمقراطية في

الدول ذات الأهمية الاستراتيجية، أما توسيع الديمقراطية من أجل الديمقراطية فقد وضع أسفل اللائحة . عندها فقط تعرف أنه لا حل للأزمة الاقتصادية، لأن قيادة العالم سلّمتها الأقدار لنظام عالمي لا يسمح بالاستقرار السياسي إلا في المناطق التي يختارها، والدول العربية والإسلامية ليست من تلك الدول، وهو ما يشير إليه روبرت كاغان بالمعايير المزدوجة في مقالته ((الديمقراطيات والمعايير المزدوجة)) إذ يتكلم بلسان حال صناع قرارات السياسة الخارجية الأميركية بقوله: ((على سبيل المثال ستدعم الديمقراطية في أوروبا الغربية وأجزاء من شرق ووسط أوروبا، ولكن ليس بالضرورة في جنوب شرق آسيا)) وأما بالنسبة للدول الإسلامية فهو أشد وضوحاً : ((الجميع يتفق على أنه من الخطر دعم الديمقراطية بجميع صورها في العالم الإسلامي إلا بشكل جزئي في تركيا التي هي في عضوية الناتو. أما دول الاتحاد السوفيتي السابق فالمسألة مسألة ثقافات، فدول البلطيق وروسيا وأوكرانيا ستلتزم بمعايير أعلى بكثير من شعوب القفقاس وآسيا الوسطى. أما بالنسبة للشعوب الأفريقية فإذا قررت الدول هناك إجراء انتخابات فهذا من دواعي السرور، أما إذا تم إلغاؤها أو بدؤوا في ذبح بعضهم البعض فيمكننا أن نرقد هانئين، لأننا نعرف أن هؤلاء لم يكونوا جاهزين للانتخابات ابتداءً)).

أحس فاتسلاف هافل، الكاتب التشيكي المرموق، ورئيس تشيكوسلوفاكيا منذ عام ١٩٩٣، بالخطر المحدق بالحضارة العالمية ((كلنا يدرك أن حضارتنا في خطر. الانفجار السكاني، آثار الدفيئة البيئية *Greenhouse*، الفجوات في طبقات الأوزون، مرض الإيدز، خطر الإرهاب النووي، والفجوة المتسعة بين غنى الشمال وفقر الجنوب، وخطر المجاعة، واستنزاف الأحياء الجوية والثروات الأرضية والمنجمية، والتوسع في ثقافة التلفزة التجارية، ونمو خطر الحروب الداخلية، كل هذه مجتمعة مع آلاف الأشياء تمثل خطراً عاماً على الكائن البشري)) *(The Art of Impossible 90)* .

والمشكلة برأي فاتسلاف هافل ليس في عدم وعي الإنسان لهذه المخاطر بل

في((التناقض الكبير في هذه اللحظة هو أن الكائن البشري ـ أكبر جامع للمعلومات ـ هو على دراية بكل هذه المشكلات، لكنه غير قادر على الإطلاق التعامل مع الخطر بنفسه، فالعلوم التقليدية، ببرادتها المعهودة، تستطيع وصف طرق مختلفة لكيفية تدمير أنفسنا، لكنها لا تستطيع أن تعطينا تعليمات فاعلة وحقيقية عن كيفية تفاديها)).

توصيات من أجل اقتصاد أفضل للقرن الحادي والعشرين:

١- أن يعيد صناع القرار في العالم ولا سيما القوى العظمى النظر في المعيار الأخلاقي، الذي يرتبون على أساسه أولوياتهم، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية، على الصعيد الدولي والمحلي، بحيث تصبح الأبعاد الثقافية لحياة البشر أكثر أهمية من النمو الاقتصادي، كما عبّر عن ذلك هانس كنغ رئيس منظمة الأخلاق العالمية *Global Ethic Foundation (A Global Ethics 228)* .

٢- أن تخصص ميزانية للثقافة والإعداد الحضاري، بنفس قيمة ومقدار الميزانيات العسكرية والأمنية .

٣- أن تخصص الميزانيات العسكرية لإقامة العدل في الأرض، وعدم الإعانة على اغتصاب أراضي وحقوق الآخرين.

٤- إعادة النظر في توزيع الثروة في العالم داخل الدول النامية، وتجنب المظاهر المرضية في المجتمع، والتي تتجلى في سيطرة أقل من ٢٠٪ من سكان تلك الدول على مقاليد الثروة، وحرمان بقية المجتمع منها، وبمعنى آخر العمل على تضييق الفجوة بين الأغنياء والفقراء في المجتمع الواحد.

٥- على المستوى الدولي على الدول العظمى أن تقوم بإعادة توزيع الثروة في العالم، بحيث تخصص نسبة من ناتج دخلها الإجمالي، من أجل المعونات الاقتصادية للدول النامية أكثر مما هي الآن.

٦- العمل على إيجاد آليات للتخلص من أعباء الديون الملقاة على عاتق العالم

الثالث، والتي تقف حجر عثرة في وجه أي تنمية جادة.

٧- إيجاد مناخ ديمقراطي، والعمل على الاستقرار السياسي، الذي يؤرق مضجع الدول في العالم الثالث.

٨- إزالة ما أمكن من العقبات البيروقراطية التي تبطئ من حركة النظام الاقتصادي، وتشكل مناخاً منفراً للاستثمارات المحلية في العالم الثالث.

٩- الضغط على الدول الصناعية للاعتناء بالمناخ البيئي، للحفاظ على حياة الكائن البشري، ولو على حساب تخفيض أرباح الشركات الصناعية الضخمة حتى يصل العالم إلى صناعة ((أخلاقية)).

جدول ١ : ديون بعض دول العالم وفوائدها والمعونات التي تتلقاها .

	مجموع الديون. *Total External Debt,1993 US $ Billion % of GNP*		نسبة خدمة الديون من إجمالي صادرات الخدمات والبضائع. *Debt Service Ratio,1993 % of Exports of Goods & Services*	المعونات الإنمائية المتلقاة لعام ١٩٩٤ بملايين الدولارات. *Total net Official Development Assistance Received, 1994 US $ Million*
الموزامبيق	٥,٣	٣٧٦	٢١	١,٢٣١
زامبيا	٦,٨	٢٠٦	٣٣	٧١٩
موريتانيا	٢,٢	٢٠٠	٢٧	٢٦٩
المكسيك	١١٨	٣٥	٣٢	٤٣١
الأردن	٧	١٣٢	١٤	٣٧٠
مصر	٤٠,٦	١٠٩	١٥	٢,٦٩٥
المغرب	٢١,٤	٨١	٣٢	٦٣١
اليمن	٥,٩	١٦٠	٨	١٧٢
تونس	٨,٧	٥٨	٢١	١٠٥
عمان	٢,٧	٢٥	١٠	٩٥

UN.1996."Human Development Report". UN, New York.

جدول (٢) مؤشرات على مدى أخلاقية دول العالم.

	عدد السجناء بين كل مائة ألف شخص. *Prisoners 1993 per100.000 People*	جرائم المخدرات بين كل مائة ألف شخص. *Drug crimes 100.00 Per People 1980-86*	نسبة جرائم الاغتصاب لكل مائة ألف شخص. *# of Total Reported Adult Rapes.*	نسبة الانتحار لكل مائة ألف شخص. *93-1989 suicides per 00.000 people 89-93*	
				ذكر *Male*	أنثى *Female*
كندا	٤٥	٢٢٥	٢٠,٥	٢١	٦
الولايات المتحدة		٢٣٤	٩٠,٥	٢٠	٥
اليابان		٣١	١,٨	٢٢	١١
فلندا	٦٢		٠,٣	٤٥	١١
فرنسا	٨٦		٢,٩	٣٠	١١
روسيا				٦٦	١٣
إسرائيل		٢٥	٠,٤	١١	٤
هنغاريا	١٣٢		١.١	٥٥	١٨
لاتيفا				٧٢	١٧
بريطانيا	٩٢				
دانمارك	٧١	١٧٦	٠,٦	٢٩	١٦

تتمة جدول(٢):مؤشرات على مدى أخلاقية دول العالم.

	نسبة التأمين الصحي المغطى من قبل شركات تأمين حكومية. *Health Bills Paid By Public Insurance.% 1991*	نسبة حالات الإصابة بالإيدز من بين كل مائة ألف شخص. *Aids Cases Per 100.000 People 1994*	نسبة استهلاك الكحول للفرد بالليترات *Alcohol Consumption Per Capita Liters 1991*	نسبة المدخنين *Adults Who Smoke %*	
				ذكر *Male*	أنثى *Female*
كندا	٨٢	٤,٦	٧,١	٣١	٢٨
الولايات المتحدة	٦١	٢٢,٧	٧	٣٠	٢٤
اليابان	٨٧	٠,٢	٦,٣	٦٦	١٤
فنلاندة	٨٢	٠,٩	٧,٤	٣٥	١٧
فرنسا	٧٥	٩,٣	١١,٩	٤٩	٢٦
روسيا					
إسرائيل		٠,٦	٠,٩	٣٨	٢٥
هنغاريا		٠,٢	١٠,٥	٥٠	٢٥
لاتفيا		٠,١			
المملكة المتحدة	٩٣	٢,٧	٧,٤	٣٦	٣٢
الدانمارك	٨٥	٤,٥	٩,٩	٤٩	٣٨

UN.1996."Human Development Report". UN, New York.

جدول ٣ : حجم الإنفاق العسكري ١٩٩٤ في بعض الدول العربية والإسلامية .

حجم الإنفاق العسكري من الدخل الفردي للمواطن بالدولار	كنسبة من إجمالي الدخل القومي	حجم الإنفاق العسكري بملايين الدولارات. *(1993 Price)*	
٢٠١٩	١٢,٢	٣٠٠٩	الكويت
٥٥٩	٣,٨	٢٩٤	قطر
٤٣٩	٥.٥	٢٦٤	البحرين
٢١٠	٣,٧	١٠٦٢	ليبيا
١١٠٩	١١,٢	١٣٩١٧	السعودية
٣٧	٣,٨	٢٢٣٧	إيران
٩٦	٧,١	٤٢٢	الأردن
٢٥	١,٤	٢١٩	تونس
٢٣٤	٢٦,٦	٥٤١٢	كوريا
٩٩١	١٥,٩	١٨٥٤	عمان
١٦٨	٨,٦	٢٣٥٨	سوريا
٧٥	٤.٤	٣٠١	لبنان
٤٧	٥,٩	٢٦٤١	مصر
١٣٢	١٤,٦	٢٦٢٨	العراق
٤٤	٤,٣	١١٩٧	المغرب
٢٧	٦,٩	٣٤٢٦	باكستان
٢٩	٥,٢	٤٠١	اليمن
١١	٣,٥	٢٩٨	السودان

جدول ٤ : المعونات المالية ١٩٩٤

	المعونات المالية بملايين الدولارات. *ODA US $ Millions,1994*	نسبة المعونات من ناتج الدخل القومي للدول المانحة. *% GNP,1991*
كندا	٢٢٥٠	٠,٤٣
الولايات المتحدة	٩٩٢٧	٠,١٥
اليابان	١٢٢٣٩	٠,٢٩
هولندا	٢٥١٧	٠,٧٦
السويد	١٨١٩	٠,٩٦
استراليا	١٠٨٨	٠,٣٥
الدانمارك	١٤٤٦	١,٠٣
فرنسا	٨٤٦٦	٠,٦٤
ألمانيا	٦٨١٨	٠,٣٤
بريطانيا	٣١٩٧	٠,٣١
إيطاليا	٢٧٠٥	٠,٢٧

جدول (٥): توزيع الدخل في العالم حسب تصنيف البنك الدولي ١٩٩٦.

الدول حسب التصنيف	عدد السكان مليون نسمة منتصف ٩٤	مساحة الدول (مليون كم مربع)	نسبة إجمالي الدخل القومي للفرد الواحد دولار ١٩٩٤	إجمالي الدخل المحلي مليون دولار ١٩٩٤	إجمالي الاحتياطي العالمي بملايين الدولارات ١٩٩٤
دول الدخل المنخفض	٣١٨٢.٢	٤٠.٣٩١	٣٨٠	١٢٠٠.٤٢٢	١١٩١٤٠

عدا الصين والهند	١٠٧٧.٧	٢٧.٥٤٣	٣٦٠	٣٩٢.٦٤٤	٣٧.١٣٨
اقتصاديات دول الدخل المتوسط	١٥٦٩.٩	٦١.٢٦٣	٢٥٢٠	٤٠٦٩.٥٣٢	٣١٦.٤٩١
دول الدخل المتوسط –المنخفض	١٠٩٦.٩	٤٩.٥٩٤	١٥٩٠	١٧٨٣.٢٢١	١٣٦.٩٠١
دول الدخل المتوسط –المرتفع	٤٧٢.٨	٢٠.٠٦٦٩	٤٦٤٠	٢٢٦٤.٣٦٩	١٧٩.٥٠٩
دول الدخل المنخفض والمتوسط	٤٧٥٢.٢	١٠١.٦٥٥	١٠٩٠	٥٢٧٦.٤٨٣	٤٣٥.٦٣١
صحراء أفريقيا	٥٧١.٩	٢٤.٢٧٤	٤٦٠	٢٧٧.٠٢١	٢٠.١٠٧
شرق آسيا والباسفيك	١٧٣٤.٧	١٧٣٤.٧	٨٦٠	١٥٢٠.٥٥٨	١٦١.٦٨٦
جنوب آسيا	١٢٢٠.٣	٥١٣٣	٣٢٠	٣٩٤,٩٥٨	٣١.٩٠١
أوروبا ووسط أفريقيا	٤٨٧.٤	٢٤.٣٥٤	٢٠٩٠	١٠٢٩.٩٥٨	٦٣.٥٨٠
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	٢٦٦.٧	١١.٠٢١	١٥٨٠	٤٢٥.٧٠٧	٤٦.٥٣٨
أمريكا اللاتينية ودول الكاريبية	٤٧٠.٩	٢٠.٥٠٥	٣٣٤٠	١٦٢٤.٠٨٣	١١١.٨٢٠
دول اقتصاديات الدخل المرتفع	٨٤٩.٩	٣١.٨٢٤	٢٣٤٢٠	٢٠١٢٠.٢٤٠	١٠٣١.١٣٢
العالم	٥٦٠١.٣	١٣٣.٤٧٨	٤٤٧٠	٢٥٢٢٣.٤٦٢	١٤٦٦.٧٦٣

Source: World Development report, 1996, UN, New York, p: 219,188,210

الجدول (٦): التحول الاقتصادي من الدفيئة العالمية على افتراض تضاعف كميات ثاني أكسيد الكربون

القيم الحالية بمليارات دولار عام ١٩٩٠	٢٠٥٠	٢٢٥٠
زراعة	١٧.٥	٩٥
خسارة في الغابات	٣,٣	٧
ارتفاع مستوى البحر	٧	٣٥
متطلبات كهربائية	١١.٧	٦٧
تدفئة الفضاء اللاالكتروني	-١.٣	-٤
حياة البشر	٥.٨	٣٣
أعاصير	٠.٨	٦.٤
الماء المتوفرة	٧	٥٦
البنية التحتية للأرياف	٠.١	٠.٦
تلوث الجو	٣.٥	١٩.٨
الهجرة	٠.٥	٢.٨
نشاطات ترفيهية	١.٧	٤
الخسارة البيولوجية	٤	١٦
الإجمالي	٦١.٦	٣٣٨.٦

Source: David W.Peace, 1993,Economic Values and the natural, MTT Press, p.91

الجدول ٧: الفساد الإداري في العالم ١٩٩٦ .

الدول الأكثر فسادا حسب الترتيب التنازلي	الدول الأقل فسادا حسب الترتيب التنازلي
نيجيريا	نيوزيلندا
باكستان	الدانمارك
كينيا	السويد

بنغلادش	فنلندا
الصين	كندا
الكاميرون	النرويج
فنزويلا	سنغافورة
روسيا	هولندا
الهند	النمسا
إندونيسيا	ايرلندا
الفيليبين	بريطانيا
أوغندة	ألمانيا

Source: Kimberly Ann Elliott, editor, 1997,Corrption and the Global Economy, Institute for International Economics, p.185.

المراجع باللغة العربية

١- مجلة القراءات، عدد ديسمبر ١٩٩٧، المجموعة الإعلامية الدولية،ولاية ميشيغان، الولايات المتحدة الأميركية.

المراجع باللغة الأجنبية

2- Buchanan, James M.1994."Ethics Economics Progress."University of California, Norman & London.

3- Dworkin, Gerald.1977," Markets and Morals." Hemisphere Publishing Corporation, Washington.

4- *Elliot, Kimberly Ann 1997. " Corruption and the Global Economy" Institute for International Economics,p.185>*

5- *Fukuyama, Francis. 1995. " Trust" the Free Press, NY.*

6- *Glenn, L Johnson and Lewis K.Zerby 1973." What Economists do about Values."*

Michigan State University, East Lansing, MI

7- *Haslett, D.W.1994." Capitalism with Morality". California Press. Oxford.*

8- *Havel, Vaclav. Translated By Baul Wilson.1997." The Art of the Impossible: Politics as Morality in Practice Speeches and Writings, 1990-96." Alfred A.Knopf Inc, Canada.*

9- *Hill, Iva.1976." the Ethics Basis of Economics Freedom " University Square Chapel Hill, Inc.*

10- *Human Right Watch .1997." Human Rights Watch Report 1998." Human Rights Watch, NY.*

11- *Kung, Hasn.1998." A Global Ethics for Global Politics and Economy." Oxford University Press, NY.*

12- *Minowitz, Peter W.1993." Profits, Priests, and Prices." Stanford University Press, Stanford.*

13- *Peace, David W.1993." Economics Values and the natural World." MIT Press,MA.*

14- *Sen, Amartya .1987." On Ethics and Economics " Basil BalckWell, California.*

15- *Smith, Adam .1971." the Theory of Moral Sentients."Garland Publishing.*

16- *UN.1996." Human Development Report." UN. New York.*



الأخلاق و حقوق الإنسان

د. محمد أمين ميداني

المحاضرة الخامسة

محمّد أمين الميداني

- باحث متخصص في ميدان حقوق الإنسان.
- ولد في مدينة دمشق ١٩٥٢م.
- إجازة في الحقوق من جامعة دمشق ١٩٧٥م.
- دبلوم الدراسات المعمقة *(D.E.A)* في القانون الدولي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ستراسبورغ الثالثة، فرنسا، ١٩٨٧م.
- دكتوراه دولة في القانون العام، جامعة ستراسبورغ الثالثة، فرنسا، ١٩٨١م.
- درّس وحاضر في أكثر من جامعة عربية وأجنبية.
- باحث ومدير البرنامج العربي في المعهد الدولي لحقوق الإنسان، ستراسبورغ.
- عضو في عدّة جمعيات عربية ودولية منها:
  - عضو الجمعية العمومية للمعهد الدولي لحقوق الإنسان، ستراسبورغ.
  - عضو المجلس العلمي للمعهد العربي لحقوق، تونس.
  - عضو مجلس أمناء مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة.
  - عضو مجلس أمناء مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان، اليمين.

محاضرتي عنوانها : ((**الأخلاق وحقوق الإنسان**)) وهي واحدة من المحاضرات التي تدور حول موضوع ((**من أجل أخلاق أفضل للقرن الحادي والعشرين**)) فهل لحقوق الإنسان دور تلعبه يا ترى في القرن الحادي والعشرين ؟ وما علاقتها بالأخلاق ؟ هذا ما سأحاول أن أعرضه عليكم، تاركاً لكم المجال في نهاية المحاضرة لطرح أسئلتكم واستفساراتكم .

المقدمة :

يجب القول بادئ ذي بدء بأننا سنعالج موضوع حقوق الإنسان من الناحية القانونية والقانون الدولي بالدرجة الأولى، ولكن من دون أن نهمل بالطبع النواحي الفلسفية والتاريخية لهذا الموضوع، الذي لا نبالغ إذا قلنا بأنه كان ولا يزال شاغل المجتمع الدولي، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وبخاصة ابتداءاً من عام ١٩٦٨ حين عقد في مدينة طهران مؤتمراً دولياً للاحتفال بمرور عشرين عاماً على اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في عام ١٩٤٨ .

وطالما تطرقنا للقانون الدولي فعلينا أن نطرح السؤال التالي : هل للأخلاق مكانة يا ترى في نشأة وتطور وتكوين قواعد هذا القانون الدولي وتطبيقها ؟ لعل الإجابة

على هذا السؤال ستتجاوز نطاق هذه المحاضرة، ولعله يتاح لنا مستقبلاً وبمشيئة الله دراسة هذا الموضوع بشكل وافي، ولكننا نستطيع القول من الآن بأن الحديث عن الأخلاق وحقوق الإنسان يحمل في طياته الإجابة عموماً على السؤال الذي طرحناه عن الأخلاق والقانون الدولي، وما ذلك إلا لأن حقوق الإنسان تعالج في نطاق القانون الدولي، من خلال ما يسمى بالحماية الدولية لحقوق الإنسان، أو ما يعرف أيضاً بالقانون الدولي لحقوق الإنسان، هذا القانون الذي يعد فرعاً من فروع القانون الدولي العام .

تعاريف :

سنعرف الأخلاق أولاً، ومن ثم حقوق الإنسان ثانياً .

أولاً : الأخلاق .

الخُلق في اللغة وكما جاء في مختار الصحاح مادة خلق، معناه : ((العادة والطبع والسجية والمروءة والدين)) [1]. وجاء في لسان العرب : ((الخلُق بضم اللام وسكونها : هو الدّين، والطبع، والسجية، وحقيقته أنه لصورة الإنسان الباطنة، وهي نفسه وأوصافها، ومعانيه المختصة بمنزلة الخلق لصورته الظاهرة وأوصافها ومعانيها، ولهما أوصاف حسنة وقبيحة)).[2]

أما في الاصطلاح عند القدامى فيقول ابن مسكويه : ((الخلق حال للنفس داعية لها إلى أفعالها من غير فكر ولا روية))[3] ، ويقول أبو حامد الغزالي : ((الخَلق والخُلق عبارتان مستعملتان معاً، يقال فلان حسن الخَلق والخُلق، أي حسن الباطن والظاهر، فيراد بالخَلق الصورة الظاهرة، ويراد بالخُلق الصورة الباطنة)). [4]

وفي الاصطلاح عند المحدثين الخلق هو: ((عادة الإرادة))، أو ((تغلب ميل من الميول على غيره باستمرار)).[5]

ثانياً : حقوق الإنسان :

ولحقوق الإنسان تعريفها أيضاً . ولنبدأ بالحق الذي هو((الثابت)) في لغة العرب أما الفقهاء فقد عرفوا الحق بأنه : ((ما ثبت في الشرع لله تعالى على الإنسان، أوللإنسان على غيره)). (٦)

وعرّف القاموس الفرنسي للمصطلحات القانونية حقوق الإنسان على أنها:((الحقوق والمميزات التي هي حق طبيعي، أو يملكها كل كائن بشري، والتي يفرض القانونان الدولي والدستوري على الدولة احترامها وحمايتها، تطبيقاً لما نصت عليه الوثائق الدولية والإقليمية)).(٧)

الأخلاق ونشأة حقوق الإنسان وتطورها :

تنوعت أشكال نشأة حقوق الإنسان تبعاً لاختلاف مصادرها، دينية كانت أم فلسفية، وشهدت حقوق الإنسان أيضاً مختلف التطورات التي امتدت على مدار عدة قرون .

أولاً : الديانات السماوية وحقوق الإنسان :

كرمت الديانات السماوية الإنسان، وكرست تعاليمها وقيمها ومبادئها من أجله، وهذه الديانات هي : اليهودية والمسيحية والإسلام .

١ – **اليهودية وحقوق الإنسان** : تنادي تعاليم الديانة اليهودية باحترام حياة الإنسان، لأنه هبة من هبات الله، وتدافع هذه التعاليم أيضاً عن حقوق الإنسان وحريته وكرامته، وحرّمت التوراة قتل الإنسان، ودعت إلى أن يحب اليهودي غيره كما يحب نفسه . (٨)

٢ - **المسيحية وحقوق الإنسان** : كلنا يعرف كيف أن السيد المسيح أتى بديانة تسامح وإخاء ومحبة، وكيف عانى وأتباعه من اضطهاد قياصرة روما وجنودها .

وشاركت المسيحية في عصرنا الحالي وبمختلف كنائسها في مسيرة الكفاح من أجل الاعتراف بكرامة الإنسان وإنسانيته وحقوقه (٩) . وأكد البابا جان بول الثاني من جهته على أهمية حقوق الإنسان التي تتعلق بالاحتياجات الأساسية للإنسان، وترتبط بممارساته لحرياته، وتنعكس على علاقاته مع الآخرين (١٠) .

٣ - **الإسلام وحقوق الإنسان** : حضت العديد من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية على احترام حقوق الإنسان وكرامته وإنسانيته، وتوعدت بالقصاص كل من يتعدى على هذه الحقوق، أو ينال منها أو يتعرض إليها .

وجاء فقهاء الشريعة الإسلامية ليؤكدوا بدورهم على هذه الحقوق، ويتناولها بالشرح والتطور والتعليق، وقد فرّق هؤلاء الفقهاء بين عدة فئات من الحقوق في الإسلام فهي عندهم :

أولاً : حقوق الله.

ثانياً : حقوق العبد، أو حقوق الإنسان.

ثالثاً : ما اجتمع فيه الحقان، وحق الله غالب كحد القذف.

رابعاً وأخيراً : ما اجتمع فيه الحقان، وحق العبد غالب كالقصاص(١١).

وقد ربط الفقهاء بين حقوق الله وحقوق الإنسان بقاعدة : الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر . ومن هؤلاء الفقهاء أبو حسن الماوردي الشافعي، و أبو يعلي الفراء الحنبلي من القرن الخامس الهجري، الموافق للقرن الحادي عشر الميلادي، ولم يربط فريق آخر من الفقهاء التفريق بين حقوق الله وحقوق الإنسان بقاعدة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ومنهم أبوحامد الغزالي من القرن الخامس الهجري، وابن تيمية من القرن الثامن الهجري الموافق للقرن الرابع عشر الميلادي(١٢).

ونستطيع أخيراً أن نميز بين ثلاثة مبادئ تجسد بالفعل حقوق الإنسان في الإسلام ألا وهي : العدالة والحرية والمساواة[١٣].

ونلاحظ بهذا الشكل أن الديانات السماوية بقيمها وتعاليمها وأخلاقها قد دعت لاحترام الفرد، وضمان سلامته، وصيانة كرامته، وطالبت بحماية الأسرة والمجتمع والمحافظة عليهما، وأفسحت بذلك مكانة أساسية لحماية حقوق الإنسان، والدفاع عنهم، وإذا كانت الديانة المسيحية قد نزلت في زمن كانت فيه روما تحكم أراضيها ومستعمراتها بالحديد والنار إلا أنها كانت هناك قواعد قانونية يعمل بها، وعقوبات تنفذ، مما يعني بأنه لم ترتبط تعاليم التسامح والمحبة والأخوة في الديانة المسيحية بأوامر وزواجر وعقوبات، في حين أن الإسلام جاء بنظام للدنيا وبنظام للدين أيضاً .

ثانياً : حقوق الإنسان في القرون السابع والثامن والتاسع عشر الميلادية:

إذا تتبعنا نشأة حقوق الإنسان في هذه القرون لاتضح لنا أنها تقوم على عدة فلسفات :

١ – **الفلسفة الليبرالية**: ويمكن أن نميز فيها بين اتجاهين :

أ – الاتجاه الأنكلوساكسوني : يقول هذا الاتجاه بأن حقوق الإنسان عرفت في الغرب قديماً، وبالتحديد في القرن الثالث عشر الميلادي، مع صدور الوثيقة المعروفة باسم (العهد الأعظم) أو(*MAGNA CARTA*) عام ١٢١٥ م .

ومن ثم جاءت عريضة الحقوق أو صك الحقوق (*BILL OF RIGHTS*) الذي أعلنه الملك الإنكليزي غليوم الثالث، بعد اعتلائه العرش بعام أي في عام ١٦٨٩، أي في القرن السابع عشر، وقد سمح هذا القانون بتأسيس ما يعرف اليوم بالملكية

الدستورية في المملكة المتحدة .

ويجب أن لا ننسى الوثيقة الهامة باسم (إعلان الاستقلال الأمريكي) الذي صدر في ٤/٧/١٧٧٦ ، أي في القرن الثامن عشر، وجاء في ديباجة هذه الإعلان ما يلي: ((نقرر بهذا أن من الحقائق البديهية أن جميع البشر يولدون متساويين، وقد حباهم الخالق بعدد من الحقوق التي لا يجوز المساس بها، ومن بينها الحق في الحياة وفي الحرية والسعي لبلوغ السعادة . وأن الحكومات إنما تنشأ بين الناس لتحقيق هذه الحقوق، ويكون مصدر شرعيتها رضاء المحكومين بها، وكلما صارت أية حكومة من الحكومات هادمة لهذه الغايات فمن حق الشعب أن يغيرها، أو يزيلها، أو ينشئ حكومة جديدة ترسي أسسها على تلك المبادئ، وأن تنظم سلطاتها على الشكل الذي يبدو للشعب أنه يؤدي أكثر من سواه ضمان أمنه وسعادته))[١٤].

ب – الاتجاه الفرنسي : يقول هذا الاتجاه بأن حقوق الإنسان قد عرفت في الغرب في القرن الثامن عشر، وبفضل أعمال مدرسة (القانون الطبيعي) ومدرسة (العقد الاجتماعي)، والتي كان من بين أقطابها (جان جاك روسو)، وإذا ذكر القرن الثامن عشر ذكرت الثورة الفرنسية التي اندلعت في الشهر السابع من عام ١٧٨٩، وذكر أيضا إعلان حقوق الإنسان والمواطن، الذي اعتمدته الجمعية الفرنسية في ٢٦/٨/١٧٨٩ .

إن فلسفة القانون الطبيعي بأبعادها الفردية والليبرالية كانت أساس إعلان حقوق الإنسان والمواطن لعام ١٧٨٩ ، ومما لا شك فيه بأن الفلسفة الليبرالية قد أثرت بشكل كبير على هذا الإعلان، ولن نبالغ إذا قلنا بأن هذا الإعلان هو إعلان البورجوازية الفرنسية، وكلنا يعرف كيف تحرص الفلسفة الليبرالية على إعطاء الحرية للفرد، مع تأمين غطاء قانوني لها، ونستطيع أن نميز داخل هذه الفلسفة بين نظريتين :

❖ نظرية الحقوق الفردية:

إنّ للفرد حسب هذه النظرية حقوقاً طبيعية لصيقة بالإنسان سبقت قيام الدول، وترتكز هذه الحقوق على القوانين الطبيعية التي هي أسمى من سلطان الدولة وأهم هذه الحقوق : الحرية والمساواة.

وتشمل الحرية : الحرية الشخصية، حرية التملك، حرمة المسكن، حرية العمل، حرية التنقل، حرية الفكر، حرية الاجتماع، حرية الصحافة، حرية التعليم، حرية العقيدة الدينية ... إلخ .

أما المساواة فتعني : المساواة أمام القانون، المساواة أمام القضاء، المساواة في الوظائف العامة، المساواة في الحقوق السياسية ... إلخ .

فهذه الطريقة منبثقة إذن عن مدرسة القانون الطبيعي، مما يعني بأنها تعتمد على المذهب الفردي الذي يرى بأن مهمة الدولة تقتصر على المحافظة على الحقوق الطبيعية للأفراد، من تنظيم للعدالة، وحفظ للأمن الداخلي، وصد الاعتداءات الداخلية أو الخارجية .

❖ نظرية التضامن الاجتماعي :

توضح هذه النظرية بأنه لا توجد حقوق للأفراد منبثقة عن القانون الطبيعي وسابقة على قيام الجماعة، الحقوق تنشأ في الجماعة البشرية، ولصالحها، والقانون الوضعي هو الذي يستمد الأفراد منه حقوقهم، فالقانون هو مصدر الحق الوحيد، وهو يرمي إلى تحقيق التضامن الاجتماعي للجماعة، وبما أن الجماعة تتكون من الأفراد فيجب أن يمنحهم القانون حقوقهم التي تسمح لهم بممارسة النشاطات

والمؤهلات المختلفة والضرورية للتضامن والتقدم الاجتماعي، وهذا بدوره يوضح بأن الدولة مقيّدة في كل ما تقوم به بما لا يتعارض مع تقدم التضامن الاجتماعي.

وترى هذه النظرية من جهة ثانية بأن من حق الدولة الحد من حقوق الأفراد إذا كان ذلك ضرورياً لتقدم التضامن الاجتماعي، لكن دون أن يقضي ذلك على حرية الأفراد، لأن الحرية ضرورية للتقدم الاجتماعي.

وقد تدخلت بالفعل الدولة تطبيقاً لهذا المفهوم وفي القرن العشرين بالذات، وفي مختلف نواحي حياة المواطنين، مما استتبع بالتالي الحديث عن حقوق اقتصادية واجتماعية وثقافية إلى جانب الحقوق المدنية والسياسية.

٣ – الفلسفة الاشتراكية:

انتقدت هذه الفلسفة إعلان حقوق الإنسان والمواطن لعام ١٧٨٩، واعتبرته إعلاناً فردياً وأنانياً وبرجوازياً، وليس موضوع الحرية هو معضلة حقوق الإنسان بالنسبة لهذه الفلسفة، ولكن الحرية بذاتها، والمفهوم المادي التاريخي هو أساس الفلسفة الاشتراكية حيث لا تسمح هذه الأخيرة للإنسان بممارسة نشاطه كما يرغب، بل كما يتطلبه بناء المجتمع الاشتراكي، ونكون في هذا المجتمع إزاء حرية موجّهة، هدفها في آخر المطاف تحقيق الشيوعية، وفي نطاق الشيوعية تأتي الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالدرجة الأولى.

وهذه الحقوق لها دور مزدوج: فهناك حق الموطن تجاه دولته، التي يجب أن تحقق له التمتع بكل حقوقه الفعلية، وحق الدولة تجاه المواطن، الذي يجب أن يضع حريته تحت تصرف أوفي خدمة هذه الدولة، من أجل تحقيق مصالح المجتمع الاشتراكي.

نلاحظ إذن بأن الأخلاق لم تراع موضوع الأخلاق، تلعب دوراً حاسماً في الغرب، وفي القرون السادس عشر والسابع عشر والثامن عشر بالذات في مجال تطور حقوق

الإنسان، بل إن مختلف الفلسفات والنظريات التي أسهمت في نشأة العديد من مفاهيم حقوق الإنسان وتطورها، ولعل ذلك يعود لانفصال الكنيسة عن الدولة وبالتالي انفصال هذه الأخيرة عن الدين بشكل تام كما هو عليه الحال في فرنسا أوانفصال الدولة عن الدين بأنماط أقل حدة كما هو الحال في المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية .

ثالثاً : حقوق الإنسان في القرن العشرين الميلادي :

يعد القانون الدولي لحقوق الإنسان أو ما يعرف أيضاً بالحماية الدولية لحقوق الإنسان فرعاً من فروع القانون الدولي العام، ويعود تاريخ تأسيس قواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان إلى عام ١٩٤٥ ، أي بعد أن حطت الحرب العالمية أوزارها .

ولكن بالعودة إلى تاريخ العلاقات الدولية نجد بأن المجتمع الدولي قد اهتم بحماية الأفراد وأوضاعهم حتى قبل اندلاع الحرب العالمية الأولى، وتدخل من خلال أربعة جوانب وهي :

١ - الحرية الدينية، التي جسدتها معاهدات وستفالي (*Westphalie*) لعام ١٦٤٨،والتي وضعت حداً للحروب الدينية التي عرفتها القارة الأوربية طوال ثلاثين عاماً.

٢ - حماية الأجانب، حيث تضمنت قواعد القانون الدولي ما عرف باسم ((الحد الأدنى الدولي)) من أجل حماية هؤلاء الأجانب .

٣ - الحماية الدبلوماسية، والتي تسمح للدول بحماية مواطنيها المقيمين في الدول الأجنبية .

٤ - التدخل من أجل الإنسانية، أو بالأحرى التدخل الإنساني، أو التدخل لمنع انتهاك حقوق الإنسان، وجاءت نظرية التدخل الاجتماعي رداً على نظرية عدم

التدخل، والتي عرفت في القرن التاسع عشر . على أن نهاية الحرب العالمية الأولى قد سجلت بعض التقدم فيما يخص حقوق الإنسان، وذلك من خلال ما عرف بنظام ((الأقليات))،فقد أبرمت خمس معاهدات خاصة بهذه الأقليات بين عامي ١٩١٩ و١٩٢٠ ناهيك عن بعض المعاهدات الثنائية، كتلك التي عُقدت مثلاً بين ألمانيا وبولونيا في عام ١٩٢٢ ، ونجد أيضاً الإعلانات الفردية التي انضمت بموجبها بعض البلدان كألبانيا وفنلندا والعراق إلى عصبة الأمم. ولكن تطرقت كل هذه المعاهدات والإعلانات إلى الأقليات كأشخاص ينتمون إلى عرق معين أو يدينون بديانة ما، أو يتحدثون بلغة خاصّة، والحماية التي تناولتها المعاهدات والإعلانات لم تكن إلا حماية اختيارية خاصة بهؤلاء الأشخاص، وليست بحماية عامة ودولية، كما أصبح عليه الأمر بعد الحرب العالمية الثانية . وإذا أردنا أن نختار تعريفاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان له علاقة بموضوع محاضرتنا، لقلنا بأنه : ((جملة القواعد والمبادئ القانونية الدولية التي قبلت بموجبها الدول الالتزام القانوني والأخلاقي بالعمل على تعزيز وحماية حقوق الإنسان والشعوب وحرياتها الأساسية))[١٥]. فهناك إذن التزام قانوني، وآخر أخلاقي بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها .

أما مصادر القانون الدولي لحقوق الإنسان فهي كل الوثائق الدولية التي تم تحضيرها واعتمادها في رحاب منظمة الأمم المتحدة من إعلانات مثل : الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٤٨، أو عهود : كالعهدين الدوليين لحقوق الإنسان لعام ١٩٦٦، أو الاتفاقيات : كالاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري لعام ١٩٦٥، أو اتفاقية القضاء على أشكال التمييز ضد المرأة لعام ١٩٧٩ ، أو اتفاقية مناهضة التعذيب، وغيره من ضروب المعاملة، أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أوالمهينة لعام ١٩٨٤ ، أو اتفاقية حقوق الطفل لعام ١٩٨٩ .

ومن مصادر القانون الدولي لحقوق الإنسان أيضاً ما تم تحضيره واعتماده في رحاب المنظمات الإقليمية فنجد مثلاً : الاتفاقية الأوربية لحقوق الإنسان لعام ١٩٥٠ ، والتي

تم تحضيرها واعتمادها في منظمة مجلس أوربا، والإعلان الأمريكي لحقوق الإنسان لعام ١٩٦٩ ، واللذان تم تحضيرهما واعتمادهما في منظمة الدول الأمريكية، والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب لعام ١٩٨١ ، والذي تم تحضيره واعتماده في منظمة الوحدة الأفريقية، والميثاق العربي لحقوق الإنسان لعام ١٩٩٤ ، الذي تم تحضيره واعتماده في جامعة الدول العربية، وأخيراً وليس آخراً إعلان القاهرة حول حقوق الإنسان في الإسلام، الذي اعتمده مؤتمر وزراء خارجية منظمة المؤتمر الإسلامي في عام ١٩٩٠ .

ولعلنا نتساءل هنا عن علاقة كل هذه المصادر الدولية والإقليمية بالأخلاق ؟

مما لا شك فيه بأن هذه المصادر قد اعتمدت على مختلف القيم والفلسفات والنظريات والمفاهيم التي عرفتها مختلف الحضارات، وبخاصة الحضارة الغربية، التي أثرت أيما تأثير على واضعي الإعلانات والاتفاقيات الخاصة بحقوق الإنسان، ولكن لا يعني هذا الكلام بأن هذا التأثير لم يعتمد على قيم أخلاقية وأخرى دينية، أو أنه أهمل الكائن البشري، أو ضرب بكرامته وإنسانيته عرض الحائط.

وخير مثال على الدور الذي لعبته الديانات في التأثير على هذه المصادر هو ما قاله رنيه كاسان الحائز على جائزة نوبل للسلام لعام ١٩٦٨، والذي كان أحد الخبراء الرئيسيين الذين عكفوا على تحضير الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وصياغته، والذي شغل لعدة سنوات منصب رئيس المحكمة الأوربية لحقوق الإنسان (١٦) . فقد قال : ((اهتمت الديانات منذ البدء بالتأكيد على كرامة الكائن البشري الذي هو أساس الإعلان العالمي لعام ١٩٤٨)) (١٧).

إن الديانات والسماوية منها بالذات دعت لاحترام وجود وكرامة وإنسانية الكائن البشري وأمنه، وجاءت الإعلانات والاتفاقيات الدولية منها والإقليمية لتنص على كل ذلك، ولتؤكد على حرية الناس جميعاً ومساواتهم، وتمنع التعذيب والمعاملات اللاإنسانية أو المهنية، وتحرم الاسترقاق والعبودية، وتحمي الملكية، وحرمة

الحياة الخاصة والعائلية، وتعطي للإنسان حرية التنقل، والتعبير والرأي، واعتناق الآراء والأفكار، وتمنع أي إكراه في الدين، وتسمح بممارسة الشعائر الدينية، وتعطي الحق في العمل، والعلم والتعلم، والمشاركة بالحياة الفنية والأدبية والثقافية ...الخ.

فيجب إذن أن لا يحول إقرارنا بتأثير الحضارة الغربية ومفاهيمها وقيمها على حقوق الإنسان بيننا وبين القول بأن حقوق الإنسان هي اليوم نتاج الفكر الإنساني عامة، والحضارات العالمية على تنوعها واختلافها، مما يسمح لنا بالتأكيد على عالمية حقوق الإنسان . ولكن هذه العالمية لاتمنع في المقابل من الاقرار بوجود خصوصية في ميدان حقوق الإنسان، أو حتى خصوصيات فهناك : الخصوصية الأوربية، وخصوصية دول أمريكا الشمالية، وخصوصية دول أمريكا الجنوبية، والخصوصية الأفريقية، وكذلك الخصوصية العربية . وتعكس الاتفاقيات الإقليمية التي ذكرناها سابقاً هذه الخصوصيات، التي حظ الأخلاق فيها يختلف باختلاف مصدرها وتاريخها وتراثها وحضارتها.

الأخلاق والتقدم العلمي وحقوق الإنسان:

لقد عرف هذا القرن وبخاصة النصف الثاني منه تقدماً علمياً كبيراً انعكست آثاره لا على الحياة العملية للأفراد والشعوب فقط بل وعلى مختلف الأوضاع القانونية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية أيضاً . وصاحب هذا التقدم و كما هو الحال دائماً ، عدة تساؤلات منها : هل يحترم التقدم العلمي القيم الاجتماعية ويحافظ على القيم الأخلاقية ؟

سنركّز في محاضرتنا هذه على تقدم العلوم الطبية وتطورها بالدرجة الاولى لنرى مدى علاقتها بحقوق الإنسان عامة وبالأخلاق خاصة.

أولاً- بعض جوانب تقدم العلوم الطبية :

لفت التقدم الذي تم احرازه في مجال العلوم الطبية، وبخاصة في العقود الأخيرة أنظار الرأي العام، وشغل أيضاً بال الفلاسفة وعلماء الاجتماع والقانونيين ورجال الدين. ومن أمثلة هذا التقدم نجد:

١- التلقيح الاصطناعي .
٢- البصمات الجينية أو البطاقة الشخصية الجينية.
٣- التلاعب الجيني.
٤- التبرع بالأعضاء وزرعها.
٥- الاستنساخ الحيواني ومثيله البشري.

ثانياً ـ موقف حقوق الإنسان من تقدم العلوم الطبية

تنص مختلف الوثائق الدولية والإقليمية لحماية حقوق الإنسان على مجموعة من المواد التي تبحث في حماية الكائن البشري وسلامته، وتمنع أن يعرض لمعاملات قاسية أو غير إنسانية. وتهتم بعض هذه الوثائق وبشكل خاص بما يمكن أن يتعرض له هذا الإنسان من تجارب أو ممارسات .

فنجد مثلاً أن المادة/٧/من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام ١٩٦٦ نص على ما يلي: ((لا يجوز إخضاع أحد للتعذيب، ولا للمعاملة أو العقوبة القاسية، أو اللاإنسانية، أو الحطّ من الكرامة. وعلى وجه الخصوص لا يجوز إجراء أيّة تجارب طبية أو علمية على أحد دون رضاه الحر)).

وتنص الفقرة (ب) من المادة/١٣/من الميثاق العربي لحقوق الإنسان لعام ١٩٩٤ على ما يلي : ((لا يجوز إجراء تجارب طبية أو علمية على أي إنسان دون رضائه الحرّ)). وتنص الفقرة الأخيرة من المادة عشرين من إعلان القاهرة حول حقوق

الإنسان في الإسلام على ما يلي: ((كما لا يجوز اخضاع أي فرد للتجارب الطبية أوالعلمية إلا برضاه، وبشرط عدم تعرض صحته وحياته للخطر)).

ونستطيع أن نسجل بعض الملاحظات بعد مراجعتنا لهذه الوثائق الدولية والإقليمية وما نصت عليه من مواد:

١ - لا تكفي هذه الوثائق ومختلف موادها لفرض احترام حياة الإنسان وسلامته وكرامته، فالدول قد تصادق أو لا تصادق على هذه الوثائق، و هو حال معظم الدول العربية والإسلامية. وحتى ولو صادقت الدول على هذه الوثائق فليس هناك ما يثبت عملياً بأنها تحترم أو ستحترم موادها، اللهم إلاّ الدول التي تقبل بأن تقدم ضدها شكاوى فردية وحكومية في حال انتهاكها لحقوق الإنسان، وهي قليلة للأسف اليوم بالقياس للدول التي ترفض أية شكاوى أو رقابة.

٢ - معظم هذه الوثائق تتحدث عن الرضى الحر للإنسان، بمعنى أنها تقبل أن يكون الكائن البشري عرضة للتجارب الطبية والعلمية إن رضي بذلك، وهذا يقودنا للتساؤل التالي: هل نوافق للعلماء والأطباء على القيام بكل أنواع التجارب والبحوث؟ وإلى أي حدّ نسمح لهم بتطبيق تجاربهم ونتائجها على الكائن البشري، حتى ولو رضي بذلك؟ ولعل الجواب يتعلق بدرجة قبول الرأي العام في أي مجتمع أو رفضه لأنواع معينة من التجارب والبحوث والتطبيقات، وبما يمكن أن تسنه أيضاً كل دولة من قوانين وتشريعات داخلية، ويجب أن نشير هنا إلى أن الدول الغربية قد أنشأت سواء على المستوى الداخلي أو على المستوى الإقليمي الأوربي مثلاً عدة لجان مؤلفة من علماء وأطباء وفلاسفة وقانونيين واجتماعيين ومعلمين للبحث في نتائج التقدم العلمي، وما يطرحه من تحديات على مختلف المجتمعات.

٣ - وأخيراً نرى بأن القيم الأخلاقية، أو القيم الإنسانية، أو ما يمكن أن نسميه أيضاً بالضمير العام هي الملجأ الوحيد في هذا المجال، فهذه القيم كفيلة بأن تبين الحدود التي يجب الوقوف عندها ومنع تجاوزها، حتى ولو قَبِل الكائن البشري أن

يكون عرضةً لمختلف التجارب والاكتشافات، و يجب أن لا ننسى بأن هناك مجموعة من القواعد أو الواجبات الأدبية التي يلتزم بها أصحاب مختلف المهن من أطباء وصيادلة ومحامين ومهندسين وصحفيين ... إلخ، فيجب إذن أن يلتزم العلماء بمثل هذه الواجبات كسواهم .

الخاتمة :

لقد تبين معنا من خلال هذه المحاضرة كيف أن الأخلاق عايشت مسيرة حقوق الإنسان، فقد دعت الديانات السماوية بتعاليمها وقيمها الأخلاقية والإنسانية إلى المحافظة على حياة الكائن البشري وسلامته وكرامته، وأسهمت مع بقية النظريات الفلسفية في نشأة حقوق الإنسان وتطورها .

ونصت مختلف الوثائق الدولية والإقليمية والتي تعد من مصادر القانون الدولي لحقوق الإنسان، والتي تم اعتمادها بعد نهاية الحرب العالمية الثانية على هذه الحقوق وحرّمت مخالفتها أو انتهاكها، وتلعب الأخلاق اليوم وبجانب حقوق الإنسان دورها في حماية هذا الكائن البشري من نتائج التقدم العلمي، والتي يمكن أن تؤثر عليه، وإن أردت أن أختتم هذه المحاضرة بعبارة واحدة لاقتبست ما قاله أحد القانونيين الفرنسيين من الأخصائيين في حقوق الإنسان والذي قال بما معناه : ((بفضل حقوق الإنسان اكتسب القانون الدولي الأخلاق التي كانت تعوزه))(١٨).

الهوامش والمصادر

(١) : ذكره خليفة حسين العسال في مقالته بعنوان : ((التربية الخلقة في القرآن الكريم))، حولية كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة قطر، العدد العاشر ١٤١٣/١٩٩٢، ص ٥١١ .

(٢) : المرجع السابق، ص ٥١١ .

(٣) : ذكره عبد الستار محمد نوير في مقالته بعنوان : ((أصول الأخلاق في ضوء القرآن الكريم))، حولية كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة قطر، العدد السابع، ١٤٠٩/١٩٨٩، ص ٣٩٣ .

(٤) : المصدر السابق، ص ٣٩٤ .

(٥) : نوير، ص ٣٩٣ .

(٦) : جمال الدين عطية ((حقوق الإنسان في الإسلام، النظرية العامة))، حولية كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة قطر، العدد الخامس، ١٤٠٧/١٩٨٧، ص ١١٢ .

(7): Vocabulaire Juridique. Publié sous la direction de Gérard Cornu. Troisiéme édition, Presse Universitaires de France, Paris,1992,p.291.

(8): A. weil, " La Declaration Universelle Des droits de l'homme et la Torah " in Eglise et Droits de l'Homme, le Suppélement, n 141, mai 1982,édition du CERF,Paris pp.189 et suv.

(9): Le Supplement, n 141, mai 1982,pp.139 et suv.

(10): Jean-Francois,Collange, Théologie des droits de l'homme, édition du CERF,Paris, 1989,p.94.

(١١) : عطية، ص ١١٤ .

(١٢) : القطب محمد القطب طبلية، ((الإسلام وحقوق الإنسان دراسة مقارنة))، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٧٦، ص ٩٢ .

(١٣) : انظر أطروحتنا للحصول على دكتوراه الدولة في القانون العام بعنوان:

Les apports islamiques au développement du driot international cdes droits de l'homme , strasbourg 1987,pp.322-323.

(١٤) : محمد يوسف علوان، ((حقوق الإنسان في ضوء القوانين الوطنية والمواثيق الدولية))، مطبوعات وحدة التأليف والنشر والترجمة، كلية الحقوق، جامعة الكويت، الطبعة الأولى ١٩٨٩، ص ٣٣ .

(١٥) : عمر إسماعيل سعد الله، ((مدخل في القانون الدولي لحقوق الإنسان))، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ١٩٩١ ن ص ١٢ .

(١٦) : انظر تأليف هذه المحكمة واختصاصاتها ونشاطاتها في مؤلفنا بعنوان : ((النظام الأوربي لحماية حقوق الإنسان))، دار البشير، عمان، الطبعة الأولى، ص ٧٧ وما بعدها.

(١٧) : انظر أطروحتنا، ص ٣ .

(18): Gérard Cohen-Jonathan," Conclusion Générale", 30 ème Collque de la Société Francaise pour le Droit International; Strasbourg 29, 30 et 31 mai 1997.

أسئلة وتعقيبات

س١. ما هي معايير حقوق الإنسان التي تعاير عليها المنظمات الدولية حق الفرد ؟ هل هي العرف أم الدين أم البدهيات القانونية ؟ ووفقا للقانون الدولي حينما يتعارض مفهوم مجموعة بشرية لحقوق الإنسان مع مفهوم مجموعة بشرية أخرى ، كيف ترجح أحقية الاتباع ؟

ج١. التعارض في الحقيقة قد نفسره بالخصوصية، يعني هناك مفاهيم عامة أومفاهيم عالمية أو اتفاقات دولية تهم المجتمع الدولي ككل، ثم تأتي بعض الخصوصيات، بمعنى قد تتعارض بعض المفاهيم أو القيم الخاصة بمجتمع معين مع المنظومة العالمية لحقوق الإنسان، وقد قلت بأن هناك خصوصية أوربية، وهنا خصوصية عربية، وهناك خصوصية إفريقية خاصة بحقوق الإنسان، فإذا كانت الدول مهتمة بالمحافظة على قيمها من خلال خصوصياتها فعليها أن تعمل على تطبيق واحترام الاتفاقيات الإقليمية، التي تعتمدها المنظمات الإقليمية والتي تحمي هذه الخصوصية، أما إذا كانت المجتمعات مهتمة بالعالمية أو الاتفاقات العالمية واحترامها بالدرجة الأولى، ورضيت بالتضحية بخصوصياتها فلها الخيار ولها الحق أيضا في ذلك، لكن يجب أن نميز بين عالمية بعض الاتفاقيات الدولية، وخصوصية بعض الاتفاقيات الإقليمية، ولا أعتقد بأن هناك تعارض بكل معنى الكلمة، ولكن قد يكون هناك نوع من التباين في التفسير، ونوع من الاختلاف في تطبيق ما تنص عليه هذه الاتفاقية .

بالنسبة للقسم الأول من السؤال : المعايير تبدأ أولا في التصديق على الاتفاقيات، فأي منظمة دولية أو أي منظمة إقليمية تعتمد اتفاقية لحقوق الإنسان، وتفتح هذه الاتفاقية للتوقيع، وعندما تصادق دولة من الدول على هذه الاتفاقية فهذا

يعني أن هذه الدولة احترمت معياراً ألا وهو التزامها باحترام النصوص ومواد هذه الاتفاقية، وإذا لم تتحفظ هذه الدولة على نصوص وبعض نصوص هذه الاتفاقية فهذا أيضاً معيار تقدم واحترام الاتفاقات الدولية لحقوق الإنسان، ومن ثم هناك بعض الاتفاقيات التي تسمح بقبول شكاوى فردية، أي يستطيع فرد أو مجموعة من الأفراد تقديم شكوى ضد دولة من الدول لعدم احترامها لنصوص هذه الاتفاقية، فإن قبلت هذه الاتفاقيات الدولية بأن يقدم الأفراد ضدها هذه الشكاوى فهذا أيضاً يعتبر معيار تقدم واحترام لحقوق الإنسان، وإذا قبلت الدولة أن تقف مع الفرد أمام هيئة قضائية دولية في حال مخالفتها لأحكام هذه الاتفاقية فهو معيار أيضاً جديد، وإذا نفذت ما صدر ضدها من قرارات وأحكام من هذه الهيئة القضائية الدولية فهو أيضاً معيار تقدم واحترام لحقوق الإنسان، فهناك مجموعة من المعايير تعتمد على مدى قبول الدولة أو الدول بها.

س٢. المراجع الدينية تنسب لنفسها أحقية معيار الأخلاق، فهل المنظمات الدولية تأخذ بعين الاعتبار المعايير الدينية للأخلاق ؟

ج٢. عندما يتم اعتماد أي اتفاقية دولية لا يتم اعتماد الاتفاقية من لا شيء، إذ يعود دائماً الخبراء إلى مجموعة من القواعد والقيم، والتي يمكن أن نسميها إنسانية أوأخلاقية، وعلى أساسها يتم اعتماد اتفاقية معينة من الاتفاقيات، وهذه الاتفاقية تعكس أيضاً التأثير الحضاري لدول هذه المنظمة، فكما بينت بأن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي يعدّ الوثيقة الهامة في مجال حماية حقوق الإنسان الآن على الرغم أنه ليس له صفة إلزامية قانونية ، هذا الإعلان اعتمد على الديانات ككل، لأن الإعلان حاول أن يظهر تأثير الديانات من خلال المواد التي جاءت فيه، ويختلف تأثير الديانات باختلاف التزام أو عودة الخبراء أو اعتمادهم لعدد من المواد.

أستطيع أن أعطي مثالاً سريعاً : توجد مادة في الميثاق العربي لحقوق الإنسان تقول

بأنه ((لا يجوز تنفيذ حكم الإعدام على من يقل عمره عن ثمانية عشرة عاما، أو امـرأة حامل حتى تضع حملها، أو على أم مرضع إلا بعد انقضاء عامين على تاريخ الولادة)). فإذا عدنا إلى أصول وجذور هذه المادة فإننا نجد أنها تعود إلى مراجـع دينيـة، ومراجـع حضارية، ومراجع تراثية، فعقوبة الإعدام لا تطبق على من هو دون الثامنة عشرة من عمره، هناك الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان تنص علـى نفـس الكـلام، أو علـى امرأة حامل حتى تضع حملها، نجد نص هذه المادة أيضا في الاتفاقيـة الأمريكيـة، لكـن الجديد في الميثاق العربي لحقوق الإنسان هـو هـذه الفقـرة الأخـيرة، لا تنفـذ عقوبـة الإعدام على أم مرضع إلا بعد انقضاء عامين علـى تـاريخ الـولادة، وهـذا يعـود إلى حادثة دينية معروفة في التاريخ العربي والإسلامي .

إذا في كل اتفاقية، وبشكل خاص في الاتفاقيات الإقليمية، هناك انعكاس للتأثـير الحضاري والتاريخي والتراثي من خلال المواد التي تنص عليها هذه الاتفاقيات .

س٣.هل توافقون على أن بعض جمعيات حقوق الإنسان أصبحت مسيسـة ومعبرة عن بعض القوى الدولية، كأساليب سياسية للضغط على بعض الدول؟

ج٣. لا نستطيع أن نطلق أحكاماً عامة على الجمعيات، أو ما يسـمى بالمنظمـات غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان. هناك عدد كبير جداً من هذه المنظمـات يعمل في سبيل احترام حقوق الإنسان والدفاع عنها، وكما هو الحال في أي مجال مـن المجالات لا بد أن توجد منظمة أو مجموعة أو هيئة تعبر بشكل أو بآخر عـن سياسـة حكومة من الحكومات، وطبعاً كلما كان هناك تقدم في ناحية احترام حقـوق الإنسـان في بلد من البلدان يخف التأثير والضغط على مثل هذه الهيئات والمنظمـات، ولكـن أرى من خلال تجربتي وخبرتي بأن عدداً كبيراً جداً من المنظمات يعمل بكـل صـدق ومصداقية وإخلاص في مجال حقوق الإنسان، ولكن لا يمنع هـذا مـن وجـود بعـض المنظمات التي يمكن أن تكون للأسف مسيّسة .

س٤. عبر التاريخ نجد أن السياسة والسلطة من جهة، وحقوق الإنسان من جهة أخرى قلما يجتمعان، نجد أصحاب السلطة لا يتيحون مجالاً كبيراً لتطبيق حقوق الإنسان، فإلى ماذا تعزون هذا الخصام التاريخي بين قوة السلطة وحقوق الإنسان ؟

ج٤. طالما أن هناك دولة قانون فليس هناك تأثير على حقوق الإنسان، وعلى احترام الحريات الأساسية للإنسان، وكلما خفّت درجة احترام القوانين، وكلما ضعف دور القانون في أي مجتمع من المجتمعات عندئذ يمكن أن تتجاوز السلطة أويتجاوز الحاكم، ويكون هناك انتهاك لحقوق الإنسان أو مخالفتها، فاحترام حقوق الإنسان يجب أن يكون موازياً لوجود دولة القانون، فإن كان هناك دولة لا تحترم فيه القوانين فمن المؤكد أنه ستنتهك فيها حقوق الإنسان .

س٥. ألا تجدون معارضة بين مفهوم المساواة في الاتفاق الدولي لحقوق الإنسان وبين أن تمنح بعض الدول حق الفيتو في الأمم المتحدة مثلاً ؟

ج٥. هذان موضوعان مختلفان كلياً، فحينما تقوم الدول بالتوقيع على الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان فهي جميعاً على قدم واحد من المساواة، فإن صادقت الدول على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وعلى البروتوكول المضاف إلى هذا العهد الدولي فيحق للأفراد تقديم شكاوى ضد هذه الدول، ولا يتدخل مجلس الأمن في أي حال من الأحوال في هذا الموضوع، لأن هناك لجنة اسمها اللجنة المعنية بحقوق الإنسان مهمتها تقبّل الشكاوى، ومهمة هذه اللجنة تقديم تقارير توضح أي دولة خالفت أو انتهكت الحقوق التي ينص عليه العهد الدولي لحقوق الإنسان. فعندما نريد أن نطرح سؤالاً خاصاً بالاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان يجب أن نعرف أن كل الدول التي تصادق على هذه الاتفاقيات هي على قدم واحدة من المساواة، ولا تتدخل هيئات الأمم المتحدة في تطبيق أو ما يصدر من

توصيات أو من قرارات أسستها الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان .

س٦. لو أردنا إلقاء الضوء على الأثر الدولي لمنظمات حقوق الإنسان في القرن العشرين على الدول المنتهكة لهذه الحقوق ، هل ترون أثراً ملحوظاً لهذه المنظمات ؟ أم أن انتهاكات حقوق الإنسان التي تزداد يوماً بعد يوم تلقي بظلال الشك على الأثر الفعلي لهذه المنظمات ؟

ج٦. شهد هذا القرن تأثيراً كبيراً للمنظمات غير الحكومية، العاملة في مجالات حقوق الإنسان على السياسات الداخلية لمختلف البلدان في مجال حقوق الإنسان، ولا أحد يستطيع أن ينكر اليوم دور هذه المنظمات غير الحكومية ومساهمتها الفعلية في الضغط من خلال الرأي العام، ومن خلال المنشورات، ومن خلال ما تصدره من أدبيات خاصة بحقوق الإنسان. أسهمت ولا تزال تسهم في احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وإن أردت أن أنعت السنوات العشرة الأخيرة بصفة معنية لقلت إنّها سنوات المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان. ودورها الفعال في الضغط على الحكومات إما لدفعها للتصديق على الاتفاقيات الدولية أوالإقليمية لحماية حقوق الإنسان، أو للضغط عليها لاحترام ما تنصّ عليه هذه الاتفاقيات من حقوق وحريات، والسماح لها و للأفراد بتقديم شكاوي ضد الدول التي لا تحترم ما تنص عليه هذه الاتفاقيات. فالمنظمات الدولية غير الحكومية لها دور مهم جداً في نهاية هذا القرن، في مجال احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية .

سؤال أخير : هل اقترح سابقاً في أي منظمة دولية في إنشاء وزارة أو مديرية في كل دولة خاصة بحقوق الإنسان لمراقبة وحماية حقوق الإنسان ؟

ج. هناك مبادرات وطنية من قِبَل الحكومات الوطنية لإنشاء إما وزارات أوإدارات

خاصة بحقوق الإنسان. فهناك بعض الوزارات في العالم العربي، وهناك بعض الإدارات في بقية بلدان العالم، وهذه الاقتراحات عادة تنبع من داخل كل بلد، بمعنى أن المنظمات غير الحكومية يمكن أن تلعب دوراً في هذا المجال، الرأي العام يمكن أن يلعب دوراً في هذا المجال. أما المنظمات الدولية فلا تستطيع أن تضغط على دولة من الدول بإنشاء وزارة خاصة بحقوق الإنسان، وإلا اعتبر ذلك تدخلاً في الشؤون الداخلية. الدور هنا دور المنظمات غير الحكومية الوطنية، دور الرأي العام، دور المفكرين، دور النخبة المثقفة في هذه المجتمعات. فهي التي تطالب وتضغط وتدفع بالحكومات الوطنية لإنشاء مثل هذه الوزارات أو المديريات أو الهيئات لمحاولة تلافي ما يمكن أن يكون هناك من تقاعس في مجال احترام حقوق الإنسان .

(انتهى)



الأدب و القيم

د. علي عقلة عرسان

المحاضرة السادسة

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

علي عقلة عرسان

- رئيس اتحاد الكتّاب العرب، في سورية.
- ولد في محافظة درعا، سورية، ١٩٤٠.
- دبلوم المعهد العالي للفنون المسرحية، القاهرة، ١٩٦٣.
- دبلوم مؤسسة التعاون التقني ـ العلمي الفرنسي *A.C.T.E.F* ، ١٩٦٦.
- أسس نقابة الفنانين في سورية، وكان نقيباً لها ١٩٦٨ـ١٩٧٠.
- انتخب رئيساً مشاركاً في المجلس القومي للثقافة العربية بالرباط، المغرب ١٩٨٢م ومازال.
- حصل على جائزة ابن سينا الدولية عام ١٩٨٨.
- حصل على لقب أفضل رجل لعام ١٩٩٠م من مركز البحوث والبيلوغرافيا في الولايات المتّحدة الأميركية.
- حصل على شهادة الدكتوراه في الآداب والعلوم الإنسانية بدرجة الشرف الممتاز عام ١٩٩٣م من المجمع العلمي ـ العالمي، كلية العلوم العربية والإسلامية بدمشق، بعد حصوله على الدبلوم العالي والماجستير من الكلية ذاتها.
- له العديد من المؤلفات المطبوعة منها:
  - خمس مسرحيات : زوار الليل، الشيخ والطريق، الفلسطينيات، السجين رقم ٩٥.
  - دراسات مسرحية : السياسة والمسرح، الظواهر المسرحية عند العرب، وقفات مع المسرح العربي.
  - روايات : صخرة الجولان، أيام في شرق آسيا.
  - شعر: شاطئ الغربة، تراتيل الغربة، أورسالم/ القدس.
  - ثقافة عامة: دراسات في الثقافة العربية، مشكلات في الثقافة العربية، المثقف العربي والمتغيرات، كتاب التطبيع.

أود بداية أن أشير في مدخل حديثي عن ((الأدب والقيم)) إلى تمايز قائم بين مفهومين شائعين لكلمة أدب أو مدلولين لها :

١- الأدب : الذي هو صفات الإنسان الخلقية، المتصل بعلم الفضائل وكيفية التحلي بها، ومعرفة الرذائل وكيفية تجنبها، لتصلح بذلك النفس، فتصلح بصلاحها الحياة بنظر الإنسان، ومن ثم يقبل المرء عليها إقبال الباني لها، المتمسك بها، المستمتع بأيامه فيها. وهو علم يكاد يختصر الدين بأنه : إتمام مكارم الأخلاق وحسن المعاملة، حيث لا فصل بين الخُلق والسلوك والعمل، بين الدين والدنيا: ((اعمل لدنياك كأنك تعيش أبداً، واعمل لآخرتك كأنك تموت غداً)) على حد قول عبد الله بن عمر، وقد أشار الرسول ﷺ إلى ذلك الأدب، أدب النفس، بالقول: [أدبني ربي فأحسن تأديبي]، وفي ذلك علم بالحياة، خيرها وشرها، وإيمان بالله ورضا بحكمه وتسليم بحكمة تكليفه للعبد أياً كان ذلك التكليف، وفيه أيضاً خلق حسن وعمل بذلك، وحث على احترام تلازم القول والعمل والسلوك.

وقد اعتبر العرب في دارج قولهم منذ ما قبل الجاهلية حتى اليوم أنه ((كـاد الأدب أن يكون ثلثي الدين)) .[1]

٢- والأدب هو أساس المعطى الثقافي في العلوم الإنسانية، وهو نوع من المعرفـة، وضرب من ضروب الإبداع بفن الكلام الذي يحلق بجناحيه : الشعر والنثر منذ وجد الإنسان والوعي، ووجدت الرغبة والمعاناة، ووجد التوق إلى التعبير عند الإنسان.

وقد يكون الأدب ـ الفن لصيقاً بالفضيلة وعالم القيم، وقد يخرج عليـهما جزئيـاً أو كلياً مدعياً لنفسه تحرراً من كل التزام يعـده قيـداً للحريـة بمـا في ذلـك الالـتزام بالقيم والفضائل ذاتها ؟! ففي عرف بعض المبدعين أنهم ليسوا دعـاة، وأن الدعـوة ولو كانت للفضيلـة تفسـد صنعتـهم ؟! وهـذا لا ينفـي أن يزهـو بعـض الداعـين للأيديولوجية بأنهم يفعلون ذلك باقتناع يصل لدرجة الهوس، ويرون فعلهم نضـالاً وتصبح دعاواهم (إبداعاً)، ولو بنظر مريديهم على الأقل.

والأدب يعتمد ((التخييل والابتكار والتخيل)) [ويليك ووارين] ويقـدم واقعـاً فنياً بتشويق أو تكثيف، وتجربة إنسانية باجتزاء عناصرها أو مقوماتها من محيطها، ثم إعادة تركيب تلك الأجزاء في إطار، وتوظيفها في عمل فني هادف ـ ولو إلى الإثـارة ـ ناشداً المتعة والفائدة والتسلية، من خـلال أجنـاس أو أنـواع أدبيـة منـها : الشـعر، القصة، الرواية، المسرحية، المقالة، الملحمة، والحكاية الشعبية أو فن السيرة، وما يدخل اليوم في مجالات الأدب، أويزاحم ليدخل في مجالاته مـن فنـون الدرامـا : السـينمائية

(١)- دائرة المعارف الإسلامية م١ ص ٥٣٢

والإذاعية، ومسلسلات التلفاز، على تفاوت كبير في المستوى والعمق والرؤية والتأثير، بين نصوص ونصوص ضمن النوع الأدبي الواحد. وبين أنواع وأنواع أخرى في عالم الأدب العام الذي يتصل اتصالاً مباشراً بالفكر والفلسفة والتاريخ والاجتماع، أي بالحياة بشمولها واتساعها.

أما القيم فعالم تتداخل فيه الفلسفة والأخلاق والعقائد، وقد تتأثر تأثراً مباشراً بالأيديولوجيا والسياسة، وبعض مفاهيم الإنتاج، وتدخل في تكوين المعايير. ولا يمكن فصل عالم الإبداع عن عالم القيم الذي نجد فيه : القيم الدينية المتصلة بعلم الأخلاق وعلم الفضائل على أرضية الإيمان والعمل به، كما نجد فيه القيم الإنسانية والقومية والوطنية والاجتماعية والجمالية تلك التي توجد في كل إبداع أدبي، وقد تهيمن قيمة أو منظومة من القيم على شخصية المبدع، فتصبح هاجسه العام وشغله الشاغل، فتحرك مشاعره وشخصياته وحواره وأفكاره وأداءه، وتستنفذ طاقة أدواته وجهده الخلاق.

ولكن هل يستطيع الإبداع أياً كان نوعه وأياً كانت درجته ومستواه أن يولد خارج عالم القيم، وأن يعيش إذا تجرد عن كل نوع من أنواع تلك القيم، وأن يحقق تأثيراً ويكتب له خلود ؟!

إنني أشك بذلك، وأقول بعدم إمكانية تحققه بالمعنى المنشود، وبقدرته على التأثير، وتمتعه بالخلود. حتى إن تحقق ذلك أرى أن شرارة الإبداع الحق تتولد من خلل عاصف، واحتكاك شديد يقعان بين عالمين متصادمين :

آ ـ عالم الشخصية المبدعة / الأديب أو الفنان / بتكوينه الوجداني والمبدئي

والقيمي الأخلاقي، وبانتمائه وما يتكون لديه من مواقف وردود فعل، على أية أرضية معيارية مبدئية مؤثرة داخلياً، يؤسسها تكوينه العام.

ب ـ وعالم آخر متداخل تخلقه البيئة المحيطة بالمبدع، والمجتمع الذي يعيش فيه، وأنواع السلوك وأساليب التعامل والتطلعات التي تحكمه، والواقع الذي يرزح تحت كابوسه الناس في ذلك المجتمع عالم الممكن، وما يفرض نفسه بقوة وقسوة، جراء التردي، فيجعل حتى الممكن حلماً منشوداً هذا من جهة، وعالم الشخص بتكوينه وتطلعاته وأحلامه ورؤاه وحريته وتوقه للأفضل من جهة أخرى، إنه في المحصلة مناخ يخلقه عالم المجتمع، وما فيه من قيود أو مفاسد أو أعباء أو معاناة يراها الشخص قيداً وغلاً يستحقان التمرد عليهما والدعوة إلى ذلك والتحريض عليه.

وهو احتكاك قد يكون تناقضياً حاداً بين عالم المثل من جهة، وعالم الإمكان والتحقق من جهة أخرى، أو بين حالة شخصية وحالة إبداعية. إذ ليس من الضروري أن يكون الاحتكاك ناتجاً فقط عن جانب سلبي في المحيط الحي، أو ذلك المسكون بإبداع موروث! فقد يكون ناتجاً عن تحريض للأعماق جراء التواصل مع إبداع يدفع إلى الإبداع، أو استشراف مستقبلي تدق أبوابه ريادة سامية الأهداف.

وليس كل ما في المجتمع وما في الحياة هو بالضرورة شراً أو معوقاً للفرد الذي ارتضى أن يعيش في مجتمع يحكمه القانون، واكتفى بحرية وضعية متنازلاً عن الحرية الطبيعية، وليس كل ما يتطلع عليه الفرد وما يسجله الإبداع الأدبي هو بالضرورة خير مطلق، ومدخل يفضي إلى أبواب النعيم، ولكن الحساسية المرهفة لمشاعر المبدع، وصفحة المرآة المقعرة التي يحوّل فيها الأديب رؤيته إلى محرق، قد تسجل اكتشافاً

أواستشرافاً يستشعرهما هو قبل سواه، لرؤية أشمل، وعلاقات أفضل، وحياة أكمل وأجمل.

وقد تكون بعض تلك الرؤى أضغاث أحلام، ولكن تقديمها بقالب فني وروايتها وإيصالها بقوة تأثير وسائل الإيصال الفنية وهالته المرافقة قد يجعلان منها شيئاً ممتعاً لا يخلو من تأثير، وليس كل المتع ضارة، كما أنه ليس مدع للرؤية والكشف يقدم شيئاً ممتعاً وأنه زرقاء اليمامة، ولكن ما الذي يحصن النفس من سحر المكتوب والمنتج بقوالب جمالية وكل ذلك له سحره وتأثيره !؟

وللأدب حتى لو لم ينذر نفسه للفضيلة فضيلته الخاصة التي يؤكدها قول توماس وارتون أول مؤرخ حقيقي للشعر الإنكليزي : « إن للأدب فضيلة تخصّه، وهي التسجيل المخلص لسمات العصر، والحفاظ على أبرز تمثيل للأخلاق، وأفضل تعبير عنها » * ولنا أن نطلق عنان السؤال الآتي في فضاء هذا الاعتقاد :

هل الأدب سجل تاريخي أو نوع من التاريخ الاجتماعي والوطني والقومي ؟! أظن أن أكثر المؤرخين يرفضون هذا، ولكنهم جميعاً لا ينكرون ما يقدمه الأدب للتاريخ من معطيات تعجز عن تسجيلها وتدقيقها وتشخيصها قراءات التاريخ الاجتماعية، واستقراءاته واستخلاصاته وملاحظات أكثر المهتمين به.

وهل الأدب سجل اجتماعي ؟! أو سجل المجتمع وخلاصته في مرحلة ما ؟! إن غنى المجتمع وتنوعه وما فيه من تداخل مصالح ومبادئ وقوى وآراء وشخصيات ونفسيات مختلفة يبدو بالنسبة للأدب الذي يحاول أن يمثله كالمحيط الذي يفرز موجة

* عن نظرية الأدب ويليك ووارين ص ١٣١

ما ويدفعها في مداه. إن الموجة من المحيط، ولكنها ليست هو، وقد تعبر عن حالة من حالاته، وتحمل بعض صفاته ومواصفاته، ولكنها تبقى الجزء الذي يدخل في الكل، ولا يمكن أن يعطي صورة شاملة كاملة عنه، أو يكون بديلاً له. فالمحيط أعماقه وأحياؤه وماؤه والجغرافية الشاملة التي يشكلها وموقعه من الأرض، ومن حياة الناس، ومن الأحياء فيه ؟!!

وهل الأدب خلاصة الفكر وصوت الإيديولوجية ولون السياسة أو وجهها الذي تصعره الناس وتواجه به الحياة ؟!

هذا التساؤل يسمح لنا بأن ندخل قليلاً إلى هذا العالم المشحون بالتناقضات، الاعتراضات، والاختلافات التي تبدأ من المفاهيم المتصلة بالقيم، وتنتهي بعلاقة الأدب بالسلطة وماهية الالتزام وإمكانية القول بـ :((الفن المجرد، أو بالفن للفن)).

ونطرق هذا المدخل بسؤال : هل الدور الذي للأدب مما يتفق عليه وعلى تقويمه في كل مجتمع من المجتمعات ومرحلة من مراحل التاريخ ؟!

وهل القيم التي يستند إليها الأدب أو التي يحملها ويتفاعل معها هي مما يتفق عليه أيضاً ؟!

قد يقول قائل : إن القيم الخلقية والإنسانية واضحة، جذورها مشتركة، ومعاييرها موحدة، ولا خلاف عليها أبداً !

ربما كان هذا صحيحاً من الناحية النظرية، وفي حال افتراض موضوعية البشر وعلميتهم ومثاليتهم ونقائهم، لكن الواقع غير ذلك، وتضارب الآراء حول قيمة ما

ومفهومها وتطبيقها لا يلبث أن يضع المشكلة في العراء تماماً وبحجمها الحقيقي.

فلو كانت أرضية القيم الدينية والخلقية والإنسانية لدى البشر مجردة موحدة المعيار نزيهة وخالية من الأغراض والهوى، تحكم المصلحة والسياسة والسلوك معاً، لأصبح المشترك الإنساني في هذا المجال هو الأساس، ولكان الهامش الخارج على ذلك ضئيلاً.

ولكن تداخل القيم الوطنية والقومية مع ما يشكل أرضية الإنساني والخلقي، على أساس عاطفي أو انفعالي أو تعصبي، وتقديم المصلحة والمنفعة ـ الشخصية والاجتماعية والقومية ومصلحة الدولة ـ على القيمة الخلقية والإنسانية بتوجه براغماتي وفعل ذرائعي مبرر في فلسفات معتمدة في بعض الدول والمجتمعات بعيداً عن كل معيارية خلقية، وجعل معيار السياسة هو المصلحة، ومصلحة بعض الفئات والاحتكارات والطبقات هي مصلحة المجتمع أو الدولة، حيث تعطى مسحة خلقية، وإضفاء صفة الوطني على السياسة المصلحية الضيقة، من منظور قطري أو بتأثير من ذلك المنظور، وإضفاء ثوب قومي على ذلك، وإكسابه هالة بطولية خلقية وإنسانية أحياناً ؛ كل ذلك يخلق واقعاً مغايراً هو واقع السياسة والقوة الغاشمة والمصلحة المتورمة والإعلام المسيطر، واقع مصنع يقدم حقائقه وقيمه على حساب الحقائق والقيم وفي ثوبها، فتؤثر في الرأي العام وفي الوجدان، وتخلق مناخاً ينمو فيه الأدب أو يتخلق، ولا يكون ذلك دون تأثير مؤذ في الناس والقيم والضمير الفردي والجمعي في بعض الحالات، ومن ثم في العدل والحرية والسلام، وحياة البشر وأمنهم واستقرارهم ومفاهيمهم.

وتتولد من رؤية واعية لمسؤولياتها الإنسانية والخلقية، ولموقعها وموقفها القوميين، أومن رؤية مشوهة لتلك المسؤولية، ولذلك الموقع والموقف تتولد شرارة الإبداع التي تستخدم طاقة الروح النابعة من ضمير وإحساس عميق بمعنى العدل، الحرية والمسؤولية التاريخية ـ إن على أرضية سليمة أو مشوهة ـ وتذكي أداءها المؤثر من خلال الأدب بصيغه وأنواعه، فتقوم على أرضية ذلك خلافات في الرأي، قد تكون التضاد والتعصب المقيت بعينه، وتنشأ في أحضان ذلك أيضاً الاختلافات المهلكة التي توظف الإبداع لخدمتها وللتعبير عنها، فيكون التناقض الصارخ في الفهم والأداء من خلال معطى القيمة وفهمها وتفسيرها واستخدامها، ومن خلال المنتج الأدبي والفكري والفني، ذاك الذي لا يخلو من أحكام قيمة متناقضة أو متضادة.

وإليكم نماذج من ذلك :ففي رأي الشاعر الإنكليزي رديارد كبلنغ مثلاً : أن الاستعمار منة من الأمة المتحضرة على تلك الأقل حضارة، ومنحة مكلفة يقدمها المستعمرون للشعوب المتخلفة حتى تتمدن، وأن مجد أمته الإنكليزية يقاس ـ حسب رأيه ـ بمقدار المستعمرات التي تقيمها، والشعوب التي تسيطر عليها، فهو يرى إذاً أن إخضاع الشعوب فضيلة إنكليزية استعمارية ؟!

ولا يرى الجانب المأساوي من الاستعمار، ويعطي ضميره إجازة متغاضياً عن النهب والقهر، وفرض أشكال من التبعية والاستلاب على الآخرين، وتغييبهم في الجهل والعبودية، ليبقوا خاضعين للاستعمار الذي يقطع أوصال الأمم، كما يقطع أوصال الحقيقة. نعم الحقيقة، فهل وعد الاستعمار الإنكليزي للصهاينة بفلسطين على لسان بلفور عنا ببعيد ؟ وهل نتائجه كانت خيراً من أي نوع على العرب

والمنطقة كلها ؟!

وفي رأي كاتب وروائي أمـيركي مثـل جـون شـتاينبك أن حـرب فيتنـام واجـب إنساني أميركي، حسب مفـهوم السياسـة الأميركيـة لمـا هـو إنسـاني، وحسـب قيـم شتاينبك وتحديده للإنسانية، في ضوء انتمائه القومي، أو قل تعصبه القومي، وأن هذا الواجب ـ أي حرب فيتنام ـ خُلقي مقدس، وينبغي أن يهب الأمريكيون لأدائه بكـل قوة وحزم، وهناك طبعاً من يخـالف شـتاينبك في المجتمـع الأمريكـي في هـذه النقطـة، ولنذكر كلينتون ومحمد علي كلاي، اللذين رفضا الخدمـة في الجيـش آنـذاك بسـبب حرب فيتنام.

ومثل هذه الآراء والمواقف كانت لكتّاب فرنسيين من حـرب فرنسـا في الجزائـر، ولكتاب إيطاليين من مذابح ارتكبها جيشهم المستعمر ضد المدنيين العـزل في ليبيـا، ولكتاب روس من حرب المئتي سنة وحـرب القـرم – لـيرمنتوف مثـلاً –، ولكتـاب سوفييت من غزو تشيكوسلوفاكيا، واحتلال أفغانستان، ومما جرى في كمبوديا ... إلخ.

على هذه الصورة من التفكير والتعبير وفساد المعايير بالنسـبة للجوهـري العـام من القيم إنسانياً أو خلقياً أو تعددها وتضاد مرجعياتها، تهتز كـل القيـم الإنسـانية والخلقية على الخصوص، وتصبح إبادة هتلر لملايين البشر مبررة من وجهة نظر تأخذ بالقيم من منظـور نـازي، وإبـادة سـتالين ـ عـدو هتلـر ـ لملايـين الفلاحـين لإقامـة الكولخوزات والسوفخوزات لتطبيق الشيوعية تغدو مبررة هي الأخرى وفعلاً وطنيـاً وإنسانياً وأيديولوجياً عادلاً بنظر أولئك المؤيدين الكثر للشيوعية، من أدباء وكتـاب ومفكرين ومبدعين.

وتدمير هيروشيما وناغازاكي ودريسدن، وحتى إبادة الهنود الحمر من قبل البيض في أمريكا القرون القريبة الماضية تغدو من الأفعال المبررة إنسانياً وحضارياً، وربما يقال إنها من الأسباب التي أدت إلى التقدم وقيام الحضارة، ورسوخ ازدواجية المعايير اليوم في نظام الولايات المتحدة الأمريكية العالمي الجديد ؟!!

في رأي كتاب صهاينة في أوربا وأمريكا وفلسطين المحتلة أنّ عدوان ((إسرائيل)) على العرب، وسرقتها لوطنهم فعل مبرر، بل أداء خلقي عقائدي إنساني بديع، يقره الاعتقاد الديني القائم على((وعد الرب)) بمنح أرض شعب أصلي، لشعب آخر محبب إليه، ولو بقوة القهر وسيول الدماء وسيادة البؤس. وهذا الفهم يحوّل الرب أويهوه إلى سمسار عقارات، ويجرده من السمو، ومن أن يكون للخلق كافة دون تمييز، ويحول القيمة الدينية والخلقية وحتى الإنسانية إلى أداة عنصرية، أو إلى نظرة أووسيلة عقائديتين مشوهتين.

وهو الفهم أو الرأي الذي أدى ويؤدي إلى تبرير كل صور العدوان على العرب، والقيام بالمذابح البشعة ضدهم من قبل الصهاينة، منذ دير ياسين وكفر قاسم في الأربعينات والخمسينات من هذا القرن، إلى مذبحة الحرم الإبراهيمي في الخليل، ومذبحة قانا في جنوبي لبنان في التسعينات منه، وإلى هدم البيوت وتشريد مئات آلاف السكان من ديارهم، وحرمانهم من الحق في وطن وكرامة وحرية وأمن من جوع وخوف.

وفي رأي كتاب من العرب ((يتبرؤون)) من تهمة العروبة التي قد توجه إليهم؟!؟ من لطفي السيد وسلامة موسى وشبلي الشميل وغيرهم في الماضي القريب، إلى

لويس عوض وأنيس منصور وعلي سالم ولطفي الخولي وأدونيس ومن والاهم من المحدثين في رأي المتأخرين منهم، على الأقل أن الاعتراف بإسرائيل على حساب فلسطين، وتطبيع العلاقات معها وهي تحتل أرض العرب وتقتلهم وتشردهم وتنتهك مقدساتهم، هو من الأفعال الحضارية المطلوبة، ومن الأمور الواقعية المقبولة بل التي يشكل عدم الأخذ بها إدانة لصاحبها.

إن القيم موضع اتفاق واختلاف، اتفاق مثالي واختلاف تطبيقي ـ عملي ـ اتفاق في جوهر الروح، واختلاف في الانتماء لمجتمعات وبلدان وقوميات وأيديولوجيات ومصالح.

وهكذا يبقى الأدب محكوماً إلى حد ما، أو إلى حد كبير لسيطرة العقائد والسياسات والمصالح والأيديولوجيات والانتماءات القومية والعرقية على معظم مفاهيمه وقيمه، ويبقى بشكل من الأشكال أداة مثلومة الحدود إنسانياً بالمعنى الشامل ـ الخالص للإنسانية، وربما أداة غير عادلة في النهاية بالمفهوم العميق للعدل شأنه في ذلك شأن كثير من صور الأداء البشري.

وتبقى كل الأفعال التي ارتكبت تحت مظلات القيم، وكل الممارسات التي تمت بحق البشرية، وتناولها الأدب واستلهمها الإبداع على نحو ما، كل ذلك يبقى في ظل المفاهيم والتفسيرات المختلفة للقيم، من أجل الإنسانية على نحو ما، باجتهادات المبررين وما أسهل التبرير.

وهكذا يعتقد الطغاة دوماً عندما تعميهم أنانيتهم، وتمد أخطاؤهم خطاهم في طريق الجريمة، يعتقد هؤلاء أن كل شيء مباح، وكل شيء يمكن أن يغطى بغطاء

الإنسانية، ويكون في سبيلها ويمكن تبريره ؛ ويدفع الفقراء، تدفع الإنسانية ثمن كل ما هو من أجلها، وفي سبيلها حسب إدعاء الأقوياء تدفع ثمنه غالياً جداً ؟!؟ وحتى لا نذهب بعيداً نذكر ونتذكر لبنان العربي الذي عرضت الحرب الأهلية آلاف الأبرياء الفقراء من أبنائه للموت والتشرد، وأوجدت الكلمة لدى جميع الأطراف بعداً إنسانياً لما يقوم به الذين ينتمي إليهم المتكلم أو الكاتب.

مات الإنسان وبقيت راية القيمة الإنسانية منتفخة، وبقيت الزعامات سالمة ومنتفخة ترضي ((خواطر)) بعضها بعضاً. وتبقى.. تبقى زعامات وتبقى ((فوق)) لا تتأثر أبداً بالدم الذي يزين الأبنية والأرصفة، السفوح والقمم الخضراء والبيضاء، وكل فريق من الفرقاء يعتقد أنه يفعل ذلك إرضاء لقيم ولحقوق ولمبادئ عادلة، إنسانية أو دينية أو قومية أو وطنية أو اشتراكية، وربما من أجل إرضاء الله بنظر البعض تنزه الله تعالى عن كل شر !؟

ونذكر ونتذكر أيضاً حرب الخليج، وتكاليفها الباهظة، وكوارثها وكل ما فعلته بالناس وبالأحلام والتطلعات والإمكانيات، وكيف تذهب الثروات والطاقات إلى جيوب المتاجرين في الدم والسلاح في العالم (المتمدن ـ العالم الغربي)، أولئك الذين يريدون لسبب أو لآخر أن تستمر وأن تزداد ضراوتها وشراستها، وعلى صعيد آخر أكثر جذرية نرى أصحاب الجيوب الممتلئة والمصالح الكبيرة في العالم، معسكر الرأسمالية والاحتكارات الكبيرة والبورجوازية الحليفة لها، نجد هؤلاء يرون أن تطبيق العدالة الاجتماعية ـ أو الاشتراكية بمفهوم نظيف ـ حيث يقع بساح الأغنياء، وأنها كمبدأ نوع من تعميم الفقر، يؤدي إلى إيقاع الظلم بالإنسان. وينظر مفكرون وكتاب

وأدباء في أرجاء مختلفة من الأرض إلى الشيوعية على أنها مبدأ غير إنساني، وأنها سبب تأخر البشر، وضياع القيم، واضطراب عالم اليوم وتوتره. أما كل هذه القيم والمفاهيم والنظرات والتقويمات السابقة فهي في نظر بعض الشعوب، وبعض العرب، وبنظر الثورة الاشتراكية والشيوعية وكتابها ومفكريها قيم مهترئة، وأحكام ومفاهيم فاسدة، وإمبريالية وصهيونية غير إنسانية، أدت إلى الكثير من الكوارث. وهي نتاج مجتمع استغلالي مريض، ويرون أنها قيم تنطوي على ظلم للإنسان، وانتهاك لحقوقه، وتنم عن عقلية متخلّفة، بل ومنحطة تنظر إلى الإنسان على أنه سلعة، ويجب أن تمحى من الوجود نهائياً، لكي ينطلق الإنسان الثائر الحق، وترتفع أغنية الحرية والعدالة والإخاء، من حناجر سليمة وقلوب مطمئنة، في جميع أرجاء العالم، حتى يعم العدل والسلام، وتسود الأرض قيم الإنسانية، وإنسانية القيم.

في هذا الخضم المتلاطم من الآراء والآراء المضادة (النقيضة)التي يدعي كل منها الخير لنفسه، وينسب الشر إلى سواه، وفي هذا العصر عصر حقائق الإعلام والتزييف المنظم والمؤدلج والمدعم بأساليب العلم وإمكانياته، وبمستلزمات الإغواء والإغراء وأسلحة التصفية إذا لزم الأمر، وضمن هذه الشروط شروط الحرب المحتدمة بالأسلحة جميعاً ودون انقطاع على الساحة البشرية في هذا المناخ، وفي هذه الظروف يتوجب على الأدب والفن، وعلى الأديب والفنان أن يختارا طريقهما، وأن يميزا دقيقاً بين ما صلح وما طلح من ذلك كله، وأن يحددوا مواقفهما وأهدافهما والقيم التي يدافعان عنها بوصفها (القيم الإنسانية السليمة فعلاً)، والتي تحمل في الوقت ذاته هوية وأصالة وشخصية، دون أن يسقطا في فخٍ ما من تلك الفخاخ التي تنصبها

السياسات والإيديولوجيات والاحتكارات وأجهزة الإعلام والتزييف المنظم، ليقع فيها الأدب والفن والفكر لا من أجل تضليلهما فقط، بل من أجل تسخيرهما في حملات الدعاوة – مع أو ضد – ليكونا وسيلة من وسائلها، ويتنازلا عن دورهما البنّاء في تكوين الإنسان الفرد، وتكوين الجماعة تكويناً سليماً.

في هذا الإطار مفروض علينا أن نتحرك، وفي ضوء هذا كله على أديبنا ومفكرنا أن يستقرئ التاريخ بوعي، وأن يرسم ملامح الهوية بوضوح، وأن يقرأ التجارب الإنسانية بإدراك عميق، وتبصر يقظ، بعقل بارد، وضمير حي، وقلب دافئ، ليعرف المسالك والمناهج والأساليب التي اتبعها سواه، والتي مرت بها أجيال من أمته، والنتائج التي وصلوا إليها بإتباعهم إياها، وما آل إليه وضع الإنسان في ظلها، وما نوع القيم التي سادت، وما كان ثمن سيادتها ومردودها ونوع الحياة في ظلها ؟!هل أدت إلى قيم إنسانية فعلاً ؟ هل غرست السعادة في النفوس ؟ وهل فتحت آفاقاً جديدة أكثر حرية وكرامة وأكثر لياقة بالإنسان أمام البشر كل البشر ؟! وكيف كان السبيل إلى تحقيق ذلك ؟ هل تم ذبح الإنسان باسم الإنسان ومن أجله، كما هي الحال في اللعبة البشرية المستمرة تاريخياً، والتي يبدو أنها تسلية الإنسان الكبرى في حياة مريرة، أم آل الأمر إلى غير هذا المآل ؟! وما هو نوع الأدب الذي أنتج في ظل ذلك.

لا أظن أن أناس وطننا الكبير عامة وكتابنا خاصة يختارون غير ما هو إنساني وعادل، غير ما هو نظيف وسليم، غير ما هو عربي وأصيل، ولا أعتقد أنهم يمكن أن يضلوا إذا اتبعوا بإخلاص ما لديهم من مقومات الهداية وقيمها وأصولها من أجل الوصول إلى اختيار ونهج صحيحين.

لا أظن أن طلائعنا المثقفة، كتابنا ومثقفينا ومدبري سياستنا يختارون ـ إذا حكّموا المنطق والعقل ومناهج استقراء التاريخ العربي والإنساني والتجربة البشرية واحتكموا إلى سلّم معايير صحيحة عبر نظام حكم وعمل وتعامل شعبي ديمقراطي، تسوده العدالة والمساواة والإخاء، ولا ينفصل عن الجذر التاريخي لثقافة الأمة وعقيدتها وقيمها المستقاة من تلك العقيدة، وعن حس العدالة لديها، وهو بهذه المواصفات نظام في إطار التقدم والعدالة الاجتماعية في إطار العدل والحرية، ونظام مستقبلي أيضاً بعيداً عن الظلم والاستلاب، وهو الحق وطريقه المؤدية إلى السلام والسلامة في الدنيا والآخرة.

إن تجربة الإسلام : الثورة الشاملة، والعقيدة التامة التطبيق، والنتائج النماذج الرائدة، والأحكام الباقية الخالدة لا يمكن أن تكون ـ إذا فهمت بوعي وعمق وتبصر ـ أقل ثورية أو مساوية في ثوريتها وإنسانيتها لأية دعوة اشتراكية في العالم، أو لأي نظام ينشد العدالة الاجتماعية ويعمل من أجلها، بل ستكون رائدة متقدمة بما لا يقاس، وستبقى كذلك. فهل يكون ذلك هو اختيارنا بمنظور العصر ومنطقه ومقولاته وبما يتطلبه من تفتح ونظرة علمية حقيقية ؟ إن بحث ذلك والتدقيق فيه والتمعن في أمر اختياره مفيد وضروري وممكن دون شك، ونحن واجدون عند ذلك مضموناً فكرياً وإنسانياً عميقاً لقوميتنا ورسالة خالدة لنا، وعلينا أن لا ننسى أبداً أن الإسلام نبتٌ عربي، غذّاه العرب بدمائهم وجهودهم حتى نما وسما، فمحمد العربي ﷺ هو رسول الإسلام، والعرب هم بُناته وحماته وقادته، وبعثهم يكون بعثاً لأمجادهم فيه ولفضله عليهم، ولريادتهم به، ونحن واجدون في التجربة العربية في ظلال الإسلام، نماذج

ثورية متقدمة جداً على ما نألفه اليوم، نماذج لرجال وقيم وتعاليم وأساليب حياة وتعامل وسلوك، هي نماذج الحق والعدل، التي تحيي الجسد، لكن ليس على حساب الروح، وتحيي الروح، ولكن ليس على حساب الجسد، تتعامل مع المادة دون أن تحول الإنسان إلى مجرد جهاز هضم، أو رقم في آلة أو إشارة في قسم المحفوظات، وتتعامل مع الروح دون أن تنسى أن الجسد مادة، ويحتاج إلى المادة ليحيا ولتحيا الروح بحياته.

تتقن تجربة الإسلام إقامة هذه العلاقة الجدلية المتوازنة في هذا المقام: (اعمل لدنياك كأنك تعيش أبداً، واعمل لآخرتك كأنك تموت غداً).

والإسلام الذي نقصد ونفهم، هو دين الحياة الدنيا والآخرة، علم وسياسة واقتصاد وحرب وثقافة، خلاصته: حسن المعاملة ومكارم الأخلاق، وسيادة العدل والإخاء والديمقراطية والحرية التامتين: (متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً). وقول بدوي لعمر بن الخطاب: والله لو رأينا فيك اعوجاجاً لقومناه بسيوفنا. إسلام التكافل الاجتماعي، والمحافظة على مقومات الحياة وقيمها من خلال العدل وسلامة المناخ الاجتماعي كله: ﴿من قتل نفساً بغير نفس أو فساد في الأرض فكأنما قتل الناس جميعاً ومن أحياها فكأنما أحيا الناس جميعاً﴾ [المائدة:٣٢]، هو الإسلام الذي قدّم العلم على العمل، وقدّم العمل على العبادة، دينٌ يأخذ بالتسامح، ويتوجه إلى البشر كافةً بحب وعدل وإخاء تام، ويحترم الرأي الآخر وحق الآخر في الاختلاف: ﴿ لا إكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي﴾ [البقرة: ٢٥٦] .

ليس هو إسلام المستغِلّين والمجرمين والمتآمرين والخونة والظالمين وأصحاب التيجان، ومن ينصرون عدو وطنهم على أبناء أمتهم ودينهم. وليس هو إسلام الملايا

والطائفية، ولا هو ميدان قهر الناس أو شرائهم أو إلغائهم أو إفسادهم، كما يتم في ساحات عديدة ومنها الساحة العربية، تحت شعارات مختلفة وذرائع شتى، وليس هو الفوضى أيضاً بأي حال من الأحوال، إنه الإسلام الذي حدَّدته أحكام القرآن، وعزز فهمنا له الحديث النبوي الصحيح، وعاشه محمد النبي القدوة ﷺ، وفرضه وأنار حوالكه ومسالكه، وهو ما ثبتته سنته واتّباع الخلفاء الراشدين لها وإعلاؤهم إياها، وما أضافته الاجتهادات الفقهية النقية التي لم تنبع من هوى. إسلام لا تحركه سياسة الولايات المتحدة ولا سواها، كورقة في سوق التجارة الدولية والسمسرة السياسية والاقتصادية.

إنَّ في هذه التجربة الإنسانية العقائدية الرائدة مضامين وقيماً ثورية لا تخالف روح القيم الإنسانية ولا أهدافها، تلك التي تنشدها الاشتراكية وتدّعيها، أوتقول بها الرأسمالية وتقدّم صيغها، بل نجد أنها في الإسلام أكثر جذريّة (راديكالية)، وأكثر نقاء ووضوح وإنسانية، وحين نستفيد من روح عقيدتنا وتعاليمها وغناها، ومن تجربتنا القومية ومعاناتنا اليومية، ومن تطبيقات علمية استفادت من علوم العصر. عندما نفعل ذلك، نكون قد هيّأنا أرضية صالحة للانطلاق تجعل من أدبنا أدب حياة وإنسانية وبقاء، أدباً يحفظ قيم الإنسان، ويحافظ على إنسانية القيم، أدباً فاعلاً مؤثراً قادراً على التنوير والتغيير والتثوير، يبقى على اتصال بالناس من خلال التصاقه بواقعهم، وتبنّيه للأرضية الفكرية النقية التي توحّدهم والفطرة التي تجمعهم، وهي تلك التي لا يختلفون فيها، التي تشدُّهم ولا يزورون عنها، إنها بالاختصار مفاتيح قلوبهم وضمائرهم وعقولهم.

من خلال تلك المداخل يتمكّن الأدب من أن يكون موحِّداً للأمة في ثوب إنساني، وباعثاً للهمم وللإحساس بالعزة والكرامة لدى أبنائها، وفاعلاً في بناء قيم النفس وكيان الإنسان المتين، ويتمكّن من تفجير الطاقات الثوريّة، التي تكمن بذورها في نفسية المواطن العربي، تلك التي لا ترضى بالاستغلال والاستعباد والطغيان، ولا بالبيروقراطية والقمع والملَكية والتبعيّة، ولا باستمرار الاحتلال أوالجهل أوتخلّف المرأة وعدم مساواتها مع الرجل، في كل ميدان إلا بما فرضته الطبيعة والفطرة وما نشأ بسبب من ذلك.

بهذا يدخل الأدب والفكر والإبداع ميدان التكوين والتحرُّك الفردي الاجتماعي من الداخل، وبجواز مرور مفتوح تماماً إلى القلوب جميعاً، وعند ذلك يمكن أن يساهم بتقديم الأنموذج الحق للإنسان ذي الحرية والكرامة والقيم والمكانة، الإنسان الذي يعرف أنّه يعيش حياة واحدة لمرة واحدة فقط، ويعرف كيف يعيشها، ويسمح لسواه بأن يعيشها أيضاً، وبما يحقق قدراً مقبولاً من السعادة.

وإذا كنتُ أظنُّ أن إنساننا العربي سيختار نظاماً اجتماعياً عادلاً مُناراً بمفاهيم الإسلام الحق وقيمه، فإنني لا أجد ـ حتى قبل الاستقرار على ذلك الاختيار أو أي اختيار آخر سواه ـ لا أجد مبرراً لأن تبقى ظلال ثقيلة من الإمبريالية والمستوردة مخيّمة على الذهنية العربية، في الوقت الذي يعرف فيه العرب مقدار الضراوة والضرر، العنف والحقد، الذي تعاملهم به الإمبريالية والصهيونية، ولا أجد مبرراً لأن نكون تلاميذ الإمبريالية أو الشيوعية أو اتبعهما وجنودهما، وليس مشرّفاً لنا على الإطلاق أن نضع أنفسنا وخبراتنا وإمكاناتنا في خدمة الآخرين، لنخوض عنهم

حرباً بالوكالة نخسر فيها كل شيء دون أن نكسب شيئاً.

إن تجربة الغساسنة والمناذرة وحدها على الأقل كافية لتضع أمامنا درساً تاريخياً مفيداً، ولا أتكلم عن ألف درس ودرس مفيد كذلك الدرس، يقدّمها التاريخ العربي منذ كان العرب وحتى اليوم وتاريخ الأمم والشعوب، وعرب ذي قار لم يكونوا بأي حال من الأحوال أكثر منا قوّةً وعدّةً وعدداً يوم قرروا أن يكونوا عرباً غير ملحقين بـ(كسرى) وواجهوا الفرس وانتصروا.

وإذا كان إنساننا العربي لا يعرف اليوم بالضبط أين يقف ولا كيف يتصرف في موقف، ولا يُفكّر إلا كما يُوحى إليه، وكما يُراد له أن يفكر ويتصرّف، وإذا كان لا يعرف وجه الحاضر كيف يكون، ولا صورة المستقبل كيف تكون، ولا يجد تفسيراً لمعنى أن تغلبه (إسرائيل) بملايينها الثلاثة ؟ ولا لماذا يبقى وطنه ممزقاً على الرغم من إرادة الوحدة لدى مواطنيه وتكتُّل العالم في وحدات كبيرة من حوله، وإذا كان لا يصل إلى تحقيق الموقف الذي يريد، ولا يحرر إرادته ليتخذ موقفاً، ويُباع ويُشرى في سوق النخاسة العالمية، ويذهب إلى المرعى ويعود، دون أن يعرف كيف ذهب ولا كيف عاد ؟! فإن الجزء الأكبر من ذلك تقع مسؤوليته على أصحاب الرأي والكلمة، وتعود أسبابه إلى الأدب والفكر والفن ـ الأديب والمفكر والفنان ـ في وطننا الكبير، تلك التي تتخبّط تخبُّطاً غريباً مريباً، ينام ليلةً تحت عباءة أمير، وأخرى في رواق طاغية أوعميل، يغريها الدولار مرةً، وتخدم طمعاً وتظاهراً ونفاقاً، لقاء بعض المال والشهرة مرةً أخرى، وترى الأدب أحياناً عقاباً هرماً لا يكاد يهمُّ بالتحليق حتى يقع، وفي كثير من الأحايين تراه حمامة هائمة بلا هدف، يتجول في شوارع عربية تعجُّ بالبؤس

والمآسي، وبأنواع الصراع المرير مع العبودية والظلم والانتهاك والاستهانة والتخلف، ولكنه لا يخرج من هذه الشوارع الممتدة من أقفاص التنك في الرباط إلى مرابع الدم في بيروت، مروراً بألف حالة وحالة مخزية، لا يخرج إلا بخفّي حُنين، لماذا ؟ هل لأنه مشغول بحساباته وأوراقه، مشغول بالمخافر الداخلية والخارجية، ومشغول أكثر (بطقاطيق) فكرية وشكلية تجعل بينه وبين الصدق مسافة، وبينه وبين الإنسان ابن الشعب مسافة، وتجعل حتى بينه وبين اقتناعه، الذي يتجلى صارخاً في أعماقه على يقظات النَّزْعِ وصحو منه من آن لآخر، ألأنه لا يعرف كيف يرتبط بهذه الأرض ولا بإنسانها برباط يجعل الأرض وروح الإنسان الذي فيه، عناصر تحميه وتردد صوته وتصون حضوره وحريته ؟! ولأنه لا يعرف كيف يشدُّ شعر الأرض والإنسان ليزرع الصحو في البصائر والعيون، وفي مفارق العروق فالطرق، ألأنه كذلك ؟! أم لأنه ـ ربما ـ يخشى الارتباط بجواهر القيم وأصول العقيدة، وبقضايا هذا الإنسان، وبمواقع هذه الأرض، حرصاً منه على مغنم وتجنباً لمغرم، أم تجنباً لتغيُّر ما يؤدي إلى مكروه، وهو يكره أن يُعزل وألا يُؤْجر ؟! ألأنه يؤثر السلامة والسياحة على أرصفة البؤس والضياع العربيين، مأخوذاً آناً بشكليات الضياع والقلق الأوربيين ـ إن في الشكل وإن في المضمون ـ وآناً ضائعاً دون مضيّع، وآناً قاصداً أن يضيع مجانباً الهداية مقارباً الغواية، لأن اليأس استقر في قلبه ؟! وتراه يرافق الندابين إلى كل مكان تلم فيه ملمة، وربما أمسك زمام فرس الزفاف لكل حاكم يزف إلى رعية، أو قطر يساق متهاديا إلى حضن قوة عظمى تهادي محظية إلى فراش وثير تنقصه الشرعية، دونما خجل أو وجل.

إن كثيرين ممن يتخذون الأدب والفن (حرفة) وليس (رسالة) يتكسّبون بالأدب والفن، كي يكسبوا أكثر، ويشتهروا أكثر، فيزداد كسبهم أيضاً، يُقلّدون، يلبسون التقليعات ويُزيّفون، يغيرون الأقنعة والوجوه والأصباغ، ويغيّرون جلودهم كلما جاء موسم لقاح جديد، وهذا الاستعداد بعينه هو ما يفتح شهية بعض الساسة المولعين بشراء الأقلام وإفساد الضمائر، فقد استنّوا سنةً ووجدوا من يرتمي على أبوابهم ويطالب بأن يتفننوا في سنّتهم تلك، فحصد الشعب والأدب الزؤان.

ولذا ـ بتقديري ـ يبقى الكثير مما ينتج من كتابة، رهين مواسم الكسب أوالشهرة وشروطهما وأصولهما، ورهين سوق العرض والطلب ! أو قل : الطلب فالعرض على قدر الطلب. وهذه اللعبة أدركها الشعب فابتعد عن الأدب، وبقي جزء من الإنتاج الأدبي وسيبقى، بعيداً عن الحقيقة وعن الشعب، لأنه بعيد عن الصدق والقيم. وهذا من شأنه أن يبعد الشعب لأنه بعيد عن الأدب بقدر ما يبعد الأدب عن قضايا الشعب وعن التأثير فيه، عن الحقيقة والإنسانية وعن الأرض، وربّما عن تربة البيان الحقّ. وتبقى فئة كبيرة من منتجي الأدب ومتذوقيه وستبقى في الوقت ذاته، تحس بالغربة حتى عن نفسها، بَلْهَ عن الأدب والفن ورسالتيهما السامية. إن كثرةً من أولئك تبحث عن منطلقات جديدة، ولكن قانون منطلقاتهم هو قانون الكسب الذي يتغير من آنٍ إلى آن، ومن مكانٍ إلى مكان، ومن سلطانٍ إلى سلطان. وقانون الكسب وشروطه يتغير حسب الحاجة، حسب الطلب والعرض، العرض والطلب ولذا تجد القدرة على التلاؤم أو قل على التلوّن، وهي في أقصى درجات تألقها عندنا.

فهل أفسدت السياسة، فيما أفسدت، قسماً كبيراً من رجال الفكر والأدب

والفن!؟ أم أن المال وسوق التجارة غير النظيفة لغْمَط الجميع !؟ إن ميزة الحس العميق والسليم، حس الالتصاق بالإنسان وبالعدل، بالحقيقة والحرية، بالتعاسة وبالطموح البشريين، هذا الحس لا يحتكم إليه من أجل تمييز قيمة عن قيمة وموقف عن موقف، فميزان الذهب لا يعطي رقماً بل قل هو لا يتحرّك أبداً،إذا وضعت فيه القيم الإنسانية والخلقية جميعاً، وحتى لو أضيف إليها بؤس العالم، وجوع الأطفال، وكل أنواع الظلم والعدوان، وآلام الفلسطينيين، وأرواح مليون ونصف مليون شهيد جزائري سقطوا في حرب الاستقلال، وأرواح مئات الألوف في الخليج وفي أفغانستان، وكذلك أرواح ضحايا حرب فيتنام وكوريا وكمبوديا، والحروب العامة منذ فجر الإنسانية حتى اليوم ؛ ميزان الذهب يحركه الذهب أو أي مادة لها ثقله وقيمته الشرائية والإغوائية ؛ ومن يملك في أعماقه ميزان الذهب، لا يتحرك في داخله مؤشر ما، إلاّ إذا وضع على كفّه، كفّ ميزانه، الذهب والذهب فقط ؛ فشايلوك، المرابي اليهودي لم يرى الجانب الإنساني من التاجر أنطونيو، وإنما رأى دمه الذي يسيل ذهباً بعين الحقد العنصري البغيض.

في رأيي إنّ مصلحة الحاكم الواعي بحكمه وعدله أن يكون هناك أدب قادر على المساهمة في تكوين إنسان سليم ومجتمع سليم، لأن ذلك يشكّل دعماً لمسيرة الحكم وزهوعهده، ويمهّد لتحقيق طموحاته المشروعة في بناء مجتمع مزدهر متطور حر، وإنسان خيّر عادل متحرر، ويساهم في تحقيق سيادة القانون والعدل والديمقراطية، وبالتالي ازدهار الحضارة،والعمران بمعناه الشامل.

إنني لا أفرض قيماً ولا أروّج لقيم ولكن اقتناعي ينصرف إلى أمور منها :

- ضرورة الإسراع في بلورة موقف واختيار واضحين ومتفق عليهما، قابلين للتنفيذ، يستقطبان الشعب وتتوجّه إليهما جميع القوى بجهدها وإنتاجها ؛ لتكون محصلة التحرك والدفع العام التام للقوى المشاركة فيها جميعاً، وموظّفةً لأقصى طاقاتها

على العطاء.

- إن الاختيار لن يكون إلا باتجاه ((اشتراكية)) لها طعم تجربة العرب وطعم أرضهم وتاريخهم وعقيدتهم، وفيها خلاصة نضالهم، ترتكز في جوهرها قيمهم السليمة الأصيلة في كل ما ثبتت سلامته وأصالته وإنسانيته من تلك القيم. وإذا قيل: أهي دعوة إلى اشتراكية عربية ؟ أم إلى طريق عربي نحو الاشتراكية قلت : ليس بالضرورة، وإذا شاء البعض ذلك قلت :لا ضير ولا ضرار في كلٍّ من الأمرين، على أن نكون نحن الذين نختار في ضوء الإيمان ونور الإسلام، لا نستورد ولا ننسحق ولا نكون تبعاً، وكثيرة هي دول العالم التي شقّت طريقها ونهجها الخاصّين ؛ ولكنها في الحقيقة دعوة متبصرة تقرأ الواقع والمجتمع والتاريخ وتستقر في ذلك كلّه، تستفيد من منطق العصر ومن تطور الزمان ومن تجارب ناجحة لأمم أخرى، مع تجنب الأخطاء في نظرتها وتقويمها وأساليب تطبيق العدالة الإنسانية وقيمها وطريق القضاء على الظلم ؛ كما تستفيد من مناهج التطبيق التي عرفتها أمتنا على امتداد تاريخها الطويل، أمتنا التي فرضت بالإسلام أول نهج أممي في التاريخ، وكان مواطن دولتها يخرج من خوارزم وبخارى إلى أقصى الأندلس دون جواز سفر، أمتنا التي لم تفرّق بين عربي أوأعجمي إلا بالتقوى.

ولن يتسنى للأمّة تحقيق ذلك التحوّل الكبير قبل تحرير العقل من الجهل، والإرادة من القيود والتبعيات، والضمائر من مثقلاتها ومهلكاتها، والأرواح من كل أوزار تلحق بها وتطمرها في طين المجتمع ودِمَن الفساد، ووحل السياسة ومرارات العيش المتقن بأمر من الأمور أصلاً ...ولكن..!؟!

وأن العمل من أجل تحقيق أهداف عامّة عريضة، في مقدمتها الحرية بمعناها

الشامل، والوحدة بمفهومها الصحيح الكامل، هو الذي سيستقطب معظم الجهود، ليصب تيار العمل العربي العام في إطار القيم الإنسانية العامة، التي يمكن أن تكون شاملة يحسّ بها الآخرون، وتفعل وتؤثر فيهم، فتغيّرهم وتغيّر بهم، نحو الأفضل ومن أجل الإنسان.

هذا ما ينبغي أن يتبناه الأديب، ويعمل له، ويكرّس جهداً من أجله، ويضعه في مكانه الصحيح، في مرتبة المنطلقات الرئيسية المتفق على أولويتها المطلقة.

ولا يمكن أن نفصل هنا بين واجب الأديب ـ الأدب ـ وحقّه، أي بين ما يترتب عليه بينما ينبغي له، فالأديب الذي لا يتنفس في مناخ الوعي والحرية لا يعيش، ومن لا يعيش لا يمكنه بداهةً أن يقدّم للناس دفقة الحياة، ففاقد الشيء لا يعطيه، والشروط المفروضة الآن، أو بالأحرى المناخ والظروف التي يتحرّك ضمنها الأديب العربي الآن، لا تمكّنه من أن يفكر ويعبر ويتصرّف وينشر بحرية، فكيف يصل إلى أن يحرر الآخرين ويصنع اقتناعاً حراً لديهم، ويدفعهم إلى تجسيد ذلك الاقتناع في الواقع المعيش ؟!

هناك واجبٌ على السلطات والجهات المعنية والمسؤولة عن التوجيه والتخطيط، وعن رعاية الأدب والعناية به، والمعنية برسم سياسة شاملة في هذا المجال، ولكن ينبغي ألا ننتظر منها الكثير، فبعضها أصبح بشكل أو بآخر جزءاً من معوقات حرية الأدب، والمؤثر سلبياً في صحّة وسلامة توجهه وتوجيهه وفي منزلته وانطلاقته، وبعضها سوف تتجسد معها تحديداً معركة الأدب مستقبلاً من أجل الإنسان وحرياته وقيمه وحقوقه وحياته الروحية والخلقية والمادية، ومن أجل الأدب ووظيفته ودروه؛ فهل تنتظر ممن تقاتله أن يساعدك على نفسك، أو ترجو ممن يطيب له غيابك أن بدفع لك تكاليف الحضور والتسلّح لتحاربه في ساحته ؟!

إن الأدب أحوج ما يكون إلى أن يستعمل ما لديه من طاقة وجرأة وينميها ليرفع صوته، بل ليصرخ، في وجه الهراوات والحراب، العروش والكروش والملايا، التجار والعملاء، في وجه الأقنعة التي لا نهاية لتلونها: أن كفوا جميعاً عن الإدعاء والرياء والاستعلاء وكفى، كفى زيفاً وتزييفاً وتحريفاً، قمعاً وتخويفاً وتخريفاً، كفى نخراً لجسم الشعب وضميره وقيمه ومعاييره وحيويته وعقيدته السمحة، وانظروا إلى القيم الإنسانية السليمة، وإلى ما يفيد الشعب ويحرر طاقاته وإرادته، إلى ما يحقق عقله وضميره وأرضه ويفجر طاقاته الإبداعية، حتى يتمكن من أن يصون حريته ويحفظ وجوده وكرامته، ويصنع مجد الإنسان على هذه الأرض، التي ارتوت من دم الضحايا، وآن لها أن تنبت زرعها وتؤتي أكلها يانعاً وممتعاً للناس من أهلها كافة، أمناً من جوع وخوف، وسلاماً عادلاً وتسليماً لله وحده بالعزة.

إن هذا يتطلب في البداية قيام الحوار الجدي بشروطه الموضوعية ومناخه الحيوي، ومن المؤسف أن الحوار عندنا في معظم الحالات يولد ميتاً أو يموت طفلاً، نظراً للمواقف والأحكام والغايات المحددة مسبقاً، وعدم مجاوزتها.

إن استقراء الواقع وقراءة التجارب التي عشناها ونعيشها، كل ذلك لا يبشر بخير في هذا الاتجاه – ليس من باب التشاؤم فمجرد الإقبال على مثل هذا الأمر يحتوي قدراً من التفاؤل – فخلافات أمتنا هي خلافات ساسة ومثقفين، أكثر مما هي خلافات طبقات فقيرة بسيطة تشكل الأغلبية الساحقة لأبناء الشعب العربي، من فلاحين وعمال وحرفيين وكسبة صغار وجنود، ولكن النتائج التي ستصل إليها الأمة من جراء استمرار مثل هذا الوضع الخلافي سيئة وأليمة ووخيمة العواقب إلى أبعد الحدود، وإذا لم يتفق الأدباء والمثقفون والمفكرون جميعاً على نقاط هي القاسم المشترك

الأعظم بينهم لما يمكن أن نقول : إنّه أرضية انطلاق مشترك تستند إلى قيم إنسانية إيجابية سليمة، إذا لم نفعل ذلك ونفرضه في الساحة الثقافية والسياسية والاجتماعية فتتبناه الجماهير وتفرضه على الساسة، فكيف نتوقع من الحكام العرب الغارقين في دوّامة العمل السياسي اليومي، وتفصيلات الخلافات، ودوّامة الفعل ورد الفعل، والصراع من أجل البقاء في السلطة، والتناحر، وخوض مناورات، وعقد اتفاقيات وصفقات، وتقديم تنازلات، وإقامة صداقات، وإزجاء ولاءات من أجل البقاء، وتحقيق الانتصار الصغير القريب ....الخ كيف نطلب منهم أو نتوقع منهم،أن يفعلوا شيئاً إيجابياً لصالح الجماهير وقضاياها، وهم الذين يخشون الجماهير ووحدتها ويقظتها ودفاعها حق عن قضاياها !؟

(كما تكونون يولّى عليكم). حقيقة قالتها العرب، والشعب يكون كما نربيه، ودور الكلمة ـ بشمولها ـ أساس متين في كل تربية لشعب. فهل يحقق الأدب والأدباء، الفكر والمفكرون، شيئاً من تحرّك عام باتجاه اتفاق على نقاط التقاء، تعلو ولا يُعلى عليها، وتحكم التحرّك المحلّي، وتفرض نظام حكم عربي يليق بالأمّة وبالإنسان العربي ويحفظ حرياته وكرامته، ويوفّر له الحدّ الأدنى من حق الوجود ونشدان السعادة في حياةٍ يعيشها مرّة واحدة فقط ؟!

إنّ ذلك ممكن لو صدقت النيات، وجدّت العزائم، وصفت القلوب، وخرج أهل الرأي من دائرة الخلاف، ونبذوا ولاءات وأحكاماً ومواقف مسبقة، هي في الأصل مصادرات مسبقة للرأي والحرية وحكم المنطق، بدلاً من الاحتكام إليه ؛ وإن ذلك ممكن لو قام بينهم، من أجل ذلك، حوار موضوعي سليم، يعتمد على الطريق السليمة الواحدة المؤدية إلى الشعب، وإلى القيم السامية والأدب الخالد بهويته

الإنسانية وخصوصيته العربية، فهل هم فاعلون ؟!

إن سيف الزمن بتّار، والمسؤولية أمام التاريخ كبيرة، وحكم الأجيال والتاريخ مما ينبغي أن يحسب له كلّ حساب. فهل نحن وهم فاعلون ؟!!

أسئلة وتعقيبات

س١. ما هي صفات المناخ المنصف الذي يسمح بولادة أدب أخلاقي في إطاره العام؟

ج١. قد يكون المناخ الاجتماعي فاسداً وسيئاً، وهذا المناخ يدفع بالأدب إلى التحدي، وإلى التمسك بالفضائل والدعوة إليها، فنحن نلاحظ أن إبداعاً كبيراً في روسيا القيصرية قام على أنقاض ما كان من فساد اجتماعي بشكل عام. إذاً صفات المناخ قد تكون تدهوراً اجتماعياً، وقد تكون صلابة في المبدعين وتمسكاً من قبلهم بقيمهم الأخلاقية، ونضالاً على أرضية هذه القيم لأنّ الإنسان دون قيمة يتجرد من أشياء كثيرة في مقدمتها طاقة الروح الخلاقة والمبدعة، وبالإيمان الذي هو بالنتيجة نوع من الصوغ لعلاقة الإنسان بالخالق، وعلاقة الإنسان بالمطلق وتجليات الروح، فصفات المناخ قد تكون طغياناً سياسياً أو تدهوراً اجتماعياً، أو مظالماً أو قهراً، أو نضالاً قومياً، أو احتلالاً ومجابهة استعمار، أومجابهة عنصرية، أو حالات من فساد مجتمع وصل إلى درجة من الرفاهية فأصبحت قيمه تتراخى وتتحلل وممارساته تسوء فيغرق بالمخدرات والجنس، فهذا يستنهض همم المبدعين من جهة، وهمم المتمسكين بإنقاذ الإنسان، وتدفعهم إلى مخاطبة جوهر الإنسان، واستنهاض القيمة فيه، وإعادة النظر في تربيته من خلال مؤثرات عديدة منها الإبداع ومن الإبداع، الأدب بشكل عام.

س٢. إذا كان هناك طغيان سياسي كيف يمكن أن يكون هناك إبداع يولد في جو لا تسوده الحرية لأن أي إبداع يجب أن يولد في جو حر فكيف يولد

إبداع حر في جو غير حر ؟

ج٢. لا بد من الإشارة إلى حقيقة أن الحرية تؤخذ ولا تعطى، وعلى من يريد أن ينتزع حريته أن يدفع تكاليف ذلك مختاراً، أن يدفع مهر الحرية. والمفكر أو الأديب أوالمثقف الذي يريد أن يضع نفسه موضع الطليعة من أمة أو من وطن أو من شريحة اجتماعية يجب أن يدفع ثمن هذا الموقف، وينير شمعة في الظلام، بدل أن يلعن الظلام. فهو مطالب باتخاذ مواقف وتحمل مسؤولية هذه المواقف، ليشقّ الطريق أمام ولادة الحرية، وليشق طريقاً لمقاومة أشكال الطغيان والدكتاتورية وأشكال استلاب الحريات، وتشويه الممارسات الديمقراطية، والاعتداء على حقوق الإنسان وحرياته، وحقه في الاختلاف، وحقه في مجتمع ديمقراطي مدني يحترم أصوله ويتقدم على أسس سليمة. فهذه قضية نضالية، فعلى المثقف أن يتحمل هذه المسؤولية، أو يستقيل من موقعه كمثقف، ويتيح المجال لجهات أخرى، وأنا أحمّل المثقف في هذه المرحلة مسؤولية المبادرة، وأن يتحمل تكاليف هذه المبادرة، لأنه لا يمكن في فترات ظلام أو طغيان أو تخلف أن نطلب من عامل أو فلاح أو حرفي أن يقود مسيرة الوعي. فمسيرة الوعي يقودها واعون ومفكرون ومبدعون يحملون مسؤولية أمام الأجيال والأمة، ولو دفعوا دمهم ثمن هذه المواقف، فإن هذا الدم يصبح بذوراً منتشة وصالحة للنماء في الحقول الاجتماعية وحقول الأرواح .

س٣. كيف يمكن لنا أن نوجه الأدب باتجاه القيم التي نريد ؟

ج٣. باعتماد هذه القيم عن اقتناع والكتابة في تجسيد شخصيات، ورفع بطولات من خلال البطل، في نص معين يقدم أنموذجاً يحتذى به، سواء على الصعيد القومي، صعيد مقاومة الاحتلال أو الظلم، وصعيد الفضيلة والتمسك بالأخلاق. فهذه النماذج التي نقدمها في الإبداع سواء في الرواية أو المسرحية أو القصة هي نماذج مؤثرة، وتجعل المجتمع يحتذي بها، وتحرضه على أداء مغاير، وعلى علاقات اجتماعية

مغايرة أيضاً، وبالتالي تصبح هذه نماذج قادرة على تطهيره النفوس وإحداث ثورة داخلية فيها، وكأن هذه النماذج في إطار عطاء أدبي، كأنها مطر الربيع تغسل شجرة وتعيد تغذيتها وتهيؤها لربيع مقبل والإثمار ومواجهة الحياة بآلامها ومشكلاتها وقسوتها والانتصار في هذه المواجهة.

س ٤ . هل للسلطة الحاكمة دور في خلق الأدب والإبداع ؟

ج ٤ . إذا فسدت هذه السلطة دور من يكون ؟ هذا يطرح علينا علاقة الأدب بالسلطة فإذا كانت العلاقة علاقة نفاق متبادل، أي رجل الأدب يزين وجه الحاكم بمقابل أن الحاكم يعطي رجل الأدب منافع، فإن هذا يجعل الأدب في حالة فساد، وتبادل النفاق بين السلطة والمثقف أو الأديب يؤدي إلى أن يفقد المجتمع الأداة الحقيقية التي تكشف العيوب، وتدعو إلى إصلاح الحال فيجب أن يحتكم الحاكم أو السلطة والأديب إلى معيارية اجتماعية أخلاقية رائدها الحقيقة، الحرية، والعدالة الاجتماعية، والقيم الدينية والأخلاقية، وبالتالي السلطة التي تحكم هي المجتمع ، لكن في ظل الجور الذي قد يكون للسلطة فإن الأديب عليه أن يحرر ساحته ويدافع عنها ويدفع ثمن هذه المواقف ، ولكن لا نقول له اذهب أنت وربك فقاتلا إنا هاهنا قاعدون ، وإنما يكون المجتمع بشكل من الأشكال مشكلاً درعاً وحمايةً ، فهو درع الكلمة وحاميها ، ولكن إذا كانت السلطة قادرة على أن تخلق مناخاً إيجابياً حول الإبداع بإتاحة الحرية، وعدم القمع، والحمايات الاجتماعية حول المبدع، حمايته من جوع وخوف، فإنها تلعب دوراً إيجابياً في خلق مناخ مساعد على تطوير الأداء الإبداعي، وتطوير وظائف الأدب الاجتماعية، والنهوض المعرفي العام لأن هذا سيؤدي إلى تغيير في كل مجالات الحياة العلمية والتنمية العامة الاقتصادية وغير الاقتصادية، ولا يوجد تنمية بدون تنمية الإنسان، لأنه هو الذي يقوم بها وهي تقوم من أجله، والإنسان بتكوينه العام الأخلاقي والعلمي والأدبي والمعرفي والعقائدي هو الأساس.

س٥. هل تلحظون ضعفاً أو ندرةً في النتاج الأدبي العربي الذي يحاكي واقع العالم العربي وطموحاته ومشكلاته ؟

ج ٥ . هناك قلة في النوع، إذا ما قسنا مجمل الإنتاج الأدبي والثقافي العام في العالم العربي مقارنة مع المجتمعات الأخرى، وهناك قلّة في الكم أيضاً، وأنا أرد ذلك إلى أسباب منها :

أولاً: الإمكانات المالية القليلة الموضوعة تحت تصرف الأوساط الثقافية من قبل الحكومات العربية، مقابل ما يوضع في جهات أخرى، وللمقارنة ولنعرف أين المشكلة دعونا ننظر إلى ما يوضع في الوطن العربي للأمن وما يخصص للثقافة.

ثانياً: إنّ الكمّ الجيّد أو النوع الجيّد من الكمّ الذي يصدر قليل، وهذا يستدعي منا أن نطرح مشكلة على المثقف العربي هي ضرورة تغيير جذري أو جوهري في الخطاب الثقافي العربي، ليكون أكثر علمية، أكثر تقديماً للمعلومات، أكثر موضوعية، أكثر اتصالاً بالآخر وبحثاً عن الحقيقة، بأسلوب ومنهج علمي، وتغذية الأدب الإبداعي بمعطى معرفي عام، وليكون هذا الخطاب بالمقابل أقل شعاراتية، وأقل انفعالية وأقل إنشائية، وبالتالي نستطيع أن نغير من النوع، وطبيعة القراء، ونوعية الأداء المعرفي، وهذه مشكلة كبيرة تحتاج إلى جهد في السياسة الثقافية العربية .

(انتهى)



الأخلاق والقانون

د . محمد كمال الإمام

المحاضرة السابعة

محمّد كمال الإمام

- من مواليد ١٩٦٤م.
- دبلوم الدراسات العليا في الشريعة الإسلامية ١٩٧٢م.
- دبلوم الدراسات العليا في القانون العام، ١٩٧٦م.
- دكتوراه في الحقوق، ١٩٨٢م.
- شارك في العديد من المؤتمرات بالمملكة العربية السعودية والأردن والكويت والدانمارك، وماليزيا.
- له عدّة مؤلفات وبحوث منشورة باللغة العربية منها:
  - المسؤولية الجنائية في القانون الوضعي والشريعة، ١٩٨٤م.
  - أصول الحسبة في الإسلام، ١٩٨٦م.
  - النظرة الإسلامية للإعلام، ١٩٨١م.
  - تنظير القوة ، دراسة في فقه العلاقات الدولية.
  - هموم المستضعفين في العالم الإسلامي، ١٩٨٧م.
  - في منهجية التقنين، دراسة في علم تاريخ الشرائع وأصول الفقه في الأحوال الشخصية، ١٩٩٢م.

في حقيقة الأمر أريد أن أتحدث عن الأخلاق والقانون من زاويتين:

الزاوية الأولى : القانون والأخلاق بصفة عامة حيث إنّ القانون أحد أنظمة الضبط الاجتماعي في كل العالم، والزاوية الثانية أتحدث فيها عن القانون الإسلامي والأخلاق.

الأخلاق والقانون:

من المسلمات الرئيسية الآن في نظم الفكر القانوني وفي فلسفة القانون ربّما منذ القرن الثامن عشر أن هناك معالم للتفرقة بين القانون وبين الأخلاق، لأن التفرقة التي استقرت في عالمنا المعاصر تجعل إطار الأخلاق، أوسع من إطار القانون، ويشتركان معاً في بعض الأوامر والنواهي، فكما أن الأخلاق تنهى عن الاعتداء على النفس والمال والعرض وعدم الوفاء بالعهود، كذلك أيضاً يجعل القانون من هذه الأمور قواعد أساسية في بنيته الداخلية ومصالح محمية، سواء في النظام الجنائي أو المدني، وربما يكون هذا داعياً للتساؤل حول إمكانية الخلط بين القانون والأخلاق في بعض الموضوعات؟ ولكن هذا الخلط قد يكون وارداً باعتبار أن الأخلاق أحد مصادر القاعدة القانونية، لكن الأمر الأخلاقي يكون العقاب عليه في داخل الضمير الإنساني، بينما العقاب القانوني دائماً يتجسد في يد السلطة العامة التي تنفذ ما نطلق عليه شق الجزاء في القاعدة القانونية، لأن القاعدة القانونية كما يعلم

الكثيرون تنطوي على شقين: شق الحكم أي الأمر والنهي - افعل ولا تفعل - ثم شق الجزاء الذي يترتب على مخالفة ما جاء به حكم القاعدة القانونية.

سلطان القانون في بعض الأحيان ينبسط على بعض المسائل التي لا تهتم بها قواعد الأخلاق، ولا قيم النسق الأخلاقي، وهذا في النظم القانونية المختلفة فمن بين القواعد التي تختفي فيها الأخلاق، وفي نفس الوقت القانون لا يضع لها عقاباً، النوايا الحسنة، فهي أمر أخلاقي لا يمكن أن يعاقب القانون على النيّة، لكن الأخلاق جزء منها النية، الداخلية، وهنا يتفرق القانون عن الأخلاق. أيضاً يفترق القانون عن الأخلاق في موضوعات لا تحتل أهمية في داخل الأخلاق، ولكنها تحتل أهمية في داخل القانون. مثلاً مواعيد الطعن في الأحكام، أو القواعد الخاصة بالمرور، إلى غير ذلك من الموضوعات التي تكون محلاً للعناية القانونية، وليست لها نفس المكانة في داخل البنية الأخلاقية، هنا يأتي التساؤل: ما هو المعيار الذي نفرق به بين القانون والأخلاق؟ لو قلنا إنّ دائرة الأخلاق أوسع من دائرة القانون يكون أمراً صحيحاً، لكن نحن نريد معياراً ضابطاً نستطيع به أن نفصل بين القاعدة القانونية والخلقية، وأهم ضابط في التفرقة بين القانون والأخلاق هو أن القاعدة القانونية أبداً لها جزاء مادي تطبقه السلطة العامة، وهو ما نطلق عليه عنصر الإجبار والإلزام في القاعدة القانونية – وهو عنصر لا يطبق بواسطة الفرد ولكن بواسطة السلطة العامة – بينما مخالفة القاعدة الأخلاقية لا نجد جزاءاً على خرقها إلا استنكار المجتمع، تأنيب الضمير، وما إلى ذلك، لكن مثل هذا المعيار كما يقول أساتذة القانون لا يكفي وحده، وهو معيار الجزاء للتفرقة بين القاعدة القانونية والأخلاقية، ولكن هناك ما يمكن أن نسميه النظرة الوظيفية للنظام القانوني الأخلاقي دائماً النظام الأخلاقي، يحمي القواعد المثالية للمجتمع التي يرتبط بها كمال المجتمع الإنساني وسموه بينما تهتم القاعدة القانونية في الدرجة الأولى في غاية واقعية، لأن القانون إنما يقوم على مجموعة من القيم التي تحتكم دائماً إلى الواقع الاجتماعي، من هنا نجد أن مثالية الأخلاق قد تختلف مع واقعية القانون، وهو أمرٌ يؤدي إلى نتائج لأن الاختلاف في

الغاية بين القانون والأخلاق يترتب عليه خلاف في طبيعة المثل التي يدافع عنها النظام الأخلاقي، وطبيعة المصلحة التي يدافع عنها النظام القانوني في بعض الأحيان نجد بعض الأنظمة القانونية ترخص للإقراض بفائدة مثلاً، أو ترخص لمعاقبة المدين عندما يمتنع عن الوفاء بينما في حقيقة الأمر النظام الأخلاقي، يرفض عدم معونة الغير في الجانب الاقتصادي، واستدعاء فكرة الإقراض. النظام الأخلاقي في مجال المدين يأخذ بالجانب الإسلامي نظرة إلى ميسرة، بينما النظام القانوني قد يفتح الباب على مصراعيه للحجز على مال المدين، وفي القوانين القديمة كان الأمر يتعلق في شخص المدين وبيع المدين، وكأنه لا توجد صلة وصل ما بين الغاية الأخلاقية التي يتوخاها النظام الأخلاقي وبين الغاية النفعية التي يتوخاها النظام القانوني. هذا لا يعني أن النظام القانوني منبت الصلة عن النظام الأخلاقي، بل إن قراءة بعض فروع القانون مباشرة تؤدي إلى تصوير الحالة الأخلاقية للمجتمع. يقول علماء فلسفة القانون إن قراءة القانون الجنائي في أي مجتمع هو تعبير عن أخلاق ذلك المجتمع، لأن ما هو ممنوع وما هو محرم وما هو معاقب عليه يعني أن هناك نوعاً من شلل خلقي معين قد تفشى في ذلك المجتمع، اقتضى تدخل السلطة العامة بوضع عقوبة على هذا الفعل لم يعد الأمر أمراً فردياً يمكن أن نتركه للجزاء الأخلاقي أوالاستنكار الجماعي، وإنما تحول إلى ظاهرة عامة لابد أن توجد نصوص قانونية تؤدي إلى معالجة هذا الخلل الأخلاقي.

لا تزال في بينة القانون بعض النظم الأخلاقية والتي تكون في كثير من الأحيان سبباً في تحويل القاعدة القانونية من قاعدة قانونية مكملة أو مفسرة لإرادة المتعاقدين إلى قاعدة آمرة، لأنها تتعلق بالأدب التي يحملها المجتمع، هنا تصبح القاعدة آمرة لا تفسح مجالاً للإرادة لكي تخالف القاعدة القانونية. هذا مجمل موقف القانون بصفة عامة من الأخلاق، والعلاقة بينهما. نوجزها بأن النظام الأخلاقي جزء من القوى الخالقة للقانون، لكن دائرة القانون دائماً أضيق من دائرة الأخلاق، ودائرة الأخلاق أوسع من دائرة القانون .

في النظام الإسلامي نجد أن النظام القانوني والأخلاقي لا يتطابقان أمام القاضي، ولكنهما يتطابقان أمام الإلزام الخاص بالإيمان، لأن الإسلام يفرق بين ما نسميه الواجب قضاءً والواجب ديانةً والواجب ديانةً، يشمل كل الواجبات بما فيها الواجب القانوني الذي يستطيع الفرد أن يطالب به أمام السلطة العامة، أي أمام السلطة المختصة، وهي دائماً القضاء الذي يفصل في المنازعات بصورها المختلفة، سواء كانت منازعات بين الدولة والأفراد أو بين الأفراد وبعضهم البعض، من هنا نجد أن النظام الأخلاقي الإسلامي يكاد يكون عنصراً أساسياً وضابطاً ومراقباً لحركة النظام القانوني الإسلامي، وهو عنصر لا يمكن تخلي القاعدة الإسلامية عنه وهذا ما جعل عدد كبير جداً من الكاتبين في مجال الفكر الإسلامي في القديم والحديث نجدهم يضعون في نهاية كتابهم في الفقه الإسلامي فصولاً عن الأخلاق ويقدمون لكتبهم في الفقه الإسلامي فصولاً عن علم الكلام أو علم العقائد، للإشارة إلى الترابط العضوي الوثيق ما بين علم العقيدة الذي على أساسه يطيع الإنسان التشريع، وعلم الأخلاق هو يمثل جزءاً أساسياً من البناء الإسلامي، وعنصراً رئيساً من البناء التشريعي في الإسلام، فإذا كان من الممكن في القانون الوضعي الفصل بين دائرتي القانون والأخلاق فإنه في المجال الإسلامي لا يمكن إطلاقاً جعل الأخلاق بغير قانون، وجعل القانون بغير أخلاق.

عملية تحييد النص القانوني بحيث يكون نصاً مجرداً بعيداً عن مصدره الأخلاقي وبعيداً عن غايته الأخلاقية أمر لا يعرفه النظام التشريعي الإسلامي، ومن هنا نجد حتى بعض مشكلات الفروع القانونية تحل أمام القانون الإسلامي، لأنها تجد تطبيقاً عملياً لها يوضح مدى الصلة بين الدين وبين القانون وبين الأخلاق، أضرب مثالاً على ذلك: نحن نشكو في مجال العلاقات الدولية وقوانين الدول أو مجموعة القانون العام نجد قلّما يوجد جزاء يفرض الاحترام بالنسبة لجميع الدول للقاعدة الدولية، وإنما القوة فقط هي التي تؤدي إلى احترام هذه القاعدة من عدمه، وليس الطاعة للنظام القانوني، وإنما الخوف من القوة، بينما في النظام الإسلامي نجد أن الدين

والأخلاق كلاهما يقومان بجعل عنصر الجزاء في القاعدة القانونية الدولية الإسلامية متوافر وموجود ومكفولاً . واضرب مثالاً على ذلك بأنه حينما فتحت سمرقند، والنظام الإسلامي في مجال الفتوح يخيّر بين أن يدفع أهل البلد الذي سيفتح مبلغاً من المال، أو أن يستجيب إلى الدعوة إلى الإسلام ..الخ، فإذا لم تتم هذه المخالفة يكون الدخول إلى هذا المكان مشروعاً أما إذا تمت مخالفة القواعد الإسلامية في الدخول إلى دولة أخرى أو مكان آخر يصبح هذا التدخل باطلاً أو ممنوعاً من الناحية الشرعية، فحين فتح سمرقند لم يخير القائد أهلها، فذهبوا إلى الخليفة، فأرسل القاضي، وتم تحقيق المسألة، وأدى الأمر إلى إلزام المسلمين للخروج من سمرقند ودفع دية من قتل فيها كدية المسلم، وهنا إذاً القاعدة القانونية الدولية التي تتعلق بالتعامل الدولي هي محمية حماية كاملة بعنصر الجزاء الذي هو عنصر من الإيمان أولاً، ثم هي عنصر من النظام القانوني الداخلي الحاكم للدولة الإسلامية، وهو جزء من النظام الدولي الإسلامي. هنا يبدو أثر الدين وبالتالي أثر الأخلاق التي مصدرها الدين على القاعدة القانونية وخاصةً على عنصر الإجبار أو فكرة الجزاء في القاعدة القانونية، في ظل نظام تشريعي هذا هو مضمونه الرئيسي، وهذه هي غاياته، نجد أنفسنا أمام أمرين رئيسيين:

الأمر الأول: هو الترابط العضوي الوثيق بين الأفكار الثلاثة وهي: فكرة الدين، والتشريع، والأخلاق.

والأمر الثاني: أنه لا توجد قاعدة من هذه القواعد ليس لها جزاء مادي فيما يتعلق بعلاقة الإنسان بالله سبحانه وتعالى، أو بيوم القيامة، أو حينما يبعث الناس لرب العالمين، ولذلك يظل عنصر الإجبار المادي متمثلاً دائماً في القاعدة، سواء كانت قاعدة دينية أو أخلاقية أو قانونية، ويصبح الفرق بين القاعدة القانونية أو الأخلاقية أوالدينية أن القاعدة الأخلاقية مع أنها من نفس المنبع، وهو منبع القاعدة الدينية والقانونية إلا أن القاعدة القانونية يتم المطالبة بتطبيق الجزاء فيها أمام القضاء الذي

عليه أن يتثبت من وقوع الأفعال أو عدم وقوعها وفق ما يملكه الإنسان من أدلة ظاهرة، أو أدلة إثبات ممكن أن يعرفها الناس وأن يتصوروها أو يشهدوا بها، لأن الحكم على النوايا غير جائز أمام محكمة البشر، وإنما لا يعرف نوايا الإنسان إلا خالق الإنسان ألا وهو الله سبحانه وتعالى، ومن هنا نفهم حديث رسول الله ﷺ : [إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى]. هنا نجد أن كافة المجموعات الجزائية سواء كانت دينية أو أخلاقية أو قانونيةً تترابط، وتصبح حزمة واحدة في مواجهة المحكمة الإلهية ولذلك نحن هنا لسنا أمام مجرد نظام قانوني يمكن أن يصلح في أي مجتمع، وإنما لابد أن يكون هذا النظام القانوني في مجتمع يؤمن أن الله موجود، وأن الله خالق، وأن الله سوف يبعث الناس يوم القيامة ويحاسبهم على ما فرطوا في جنب الله، لأن الذي قد يجد وسيلة للهروب من عقاب الدنيا فإنه لا يجد وسيلة للهروب من عقاب الآخرة.

أسئلة وتعقيبات

س١. إلى أي حد تتقاطع الحدود الأخلاقية للتشريعات القانونية الأرضيـة في العالم العربي والإسلامي اليوم والتشريع الإسلامي؟.

ج١. هنالك فجوة بين الحدود الأخلاقية للتشريعات القانونية الأرضية في عالمنـا العربي والإسلامي وبين التشريع الإسلامي لأنّ أغلب الدول التي استوردت مجموعة من التشريعات قد استوردت مع هذه المجموعة مـن التشـريعات القيـم الـتي يحميـها التشريع، وهذا الاستيراد غير جائز في مجال التشريعات، الخبرة مفيـدة، العزلـة ضـارّة، تبادل المعلومات وتبادل المعرفة أمر أساسي لكن النظـام القـانوني لكـل مجتمـع هـو بطاقة هوية وينبغي أن لا تذوب الحدود، ومن هنا نستطيع أن نقول إنّ الخلل الموجود بين القاعدة القانونية الحالية في بعض المجتمعات الإسلامية وبين الواقع الاجتمـاعي مصدرها أنه القاعدة القانونية مستوردة وليست تعبيراً عن هذا الواقـع الاجتمـاعي، ولهذا نحن مثلاً نضرب مثالاً صارخاً القوانين العربية في مجال الزنا نجد أنها منفصلـة تماماً عن موقف أو عن رؤية الواقع الاجتماعي لهذه القضية، لأن الواقع الاجتمـاعي مكون على أساس من التراث العقائدي والتراث الديني العام، بينما النظام القانوني قائم على فكرة الحرية الشخصية.

في نطاق علاقات الأسرة النظام القانوني الغربي يختلف تماماً عن النظام القانوني الإسلامي، لأن النظام القانوني الإسلامي يـرى أن كـل علاقـة بـين الرجـل والمـرأة أساسها التحريم، إلا إذا وجد عقد الزواج، بينما الحضارة الغربية بنـاء عـن فكرتـها عن حقوق الإنسان والحرية الشخصية ترى أن العلاقة بين الرجـل والمـرأة الأسـاس فيها الحل إلا ما حرّمه القانون.

س٢. هل تعتقدون أن المسلمين اليوم ميعوا القانون الإسلامي بحجة حسن الأخلاق فلم تعد تحكمهم قوانين رسمية تحق الحق للمتعاقدين؟.

ج٢. القاعدة العامة في الشريعة الإسلامية فيما يتعلق بالعقود مبدأ قانوني وأخلاقي ﴿ يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود﴾ [المائدة:١]، هذا مبدأ قانوني وديني وأخلاقي، لكن القول بأنه تحت ستار ارتفاع مستوى الأخلاق في البلاد العربية أوالإسلامية. نحن لسنا بحاجة إلى تطبيق النظام القانوني الشرعي في مجال العقود هذه الفكرة أعتقد أنها مرفوضة من ناحية، ومن ناحية أخرى من الذي قال إن النظام الأخلاقي في المجتمعات الإسلامية مرتفع إلى الحد الذي لا تعوزه القاعدة القانونية ؟ بالعكس تعوزه القاعدة القانونية والدينية، نحن نقول إن المجتمع العربي والإسلامي متماسك أخلاقياً أكثر من المجتمع الغربي بالمقاييس الأخلاقية الإسلامية، لكن ليس معنى ذلك أن الفجوة، بينه وبين المثال المطلوب ليست موجودة، بل هي موجودة، ولابد أن يساعد القانون على إيجاد وسائل لإزالة هذه الفجوة، لأن الله يزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن.

س٣. ما رأيكم بالقوانين الأخلاقية التي تحكم العلاقات الدولية في القانون المعاصر؟.

ج٣. أنا لا أرى في القانون المعاصر قواعد أخلاقية حاكمة، ولكن أرى دعوات وشعارات أخلاقية. مثلاً الدعاوى التي تتحدث عن حقوق الإنسان بمجرد أن يفرق بين إنسان وإنسان، إنسان يعيش في دولة نامية وإنسان يعيش في دولة غنية، وأن يتم التفريق في الأمم المتحدة، أو في المنظمات الإقليمية على أساس من الانتماء الجغرافي أو الديني أو السياسي، فقد سقطت مقولة أن هناك قاعدة أخلاقية، لأن القاعدة الأخلاقية أهم ما فيها أنها تسوي بين الجميع أمامها، فإذا قلنا في القاعدة القانونية نحن نصنف الأفراد إلى قواعد تحكم الأشخاص العاديين، وقواعد تحكم الموظفين،

وقواعد تحكم الدبلوماسيين ورؤساء الدول إلى غيره، ففي القاعدة الأخلاقية الجميع سواءٌ أمامها، وبالتالي أنا لا أظن أن النظام الدولي تحكمه قواعد أخلاقية، وإنما النظام الدولي المعاصر ليس إلا تجسيداً للقوة المهيمنة على النظام العالمي، ويكفي أن القرارات التي تصدر عن الأمم المتحدة تطبق في مكان ولا تطبق في مكان، تقبلها بعض الدول وترفضها بعض الدول، ترغم بعض الدول على قبولها ولا ترغم دولاً أخرى على قبولها، أي أن عنصر الإلزام في القاعدة الدولية غير متوافر على الإطلاق، وإنما لا يتوافر عنصر الجزاء، وإنما إكراه بعض الدول على تحقيق إرادة دول أخرى، وليس على تحقيق الإرادة الدولية، وإذا كان الأمر على هذا النحو فإننا لسنا أمام نظام أخلاقي، وإنما نحن أمام نظام قوة، وإذا أردنا للقانون أن يكون موجوداً، وللأخلاق أن تكون موجودة. فأول ما نستدعيه هو أن نستعبد عنصر القوة إلا باعتبارها إحدى عناصر القاعدة القانونية، وليس هو غايتها وليس هو مصدرها.

س٤ . كيف تفهمون موضوع الديمقراطية في الإطار الأخلاقي وفي إطار الإسلام؟.

ج٤ . الديمقراطية في الإطار الأخلاقي لا تعني حرية الإنسان أن يفعل ما يشاء، وإنما تعني حرية الإنسان في أن ينمي كافة قواه الأخلاقية والجسدية والعقلية بصورة متكافئة، وأنا لا أقول هنا بصورة متساوية مساواة حسابية على الطريقة الأرسطية ولكن أقول بصورة متكافئة، بمعنى أنه من يستطيع أن يكون طبيباً أيا كانت انتماءاته الطبقية والدينية والاجتماعية فلا بد أن نفتح له المجال لكي يكون طبيباً، من يستطيع أن يكون كاتباً أو حاكماً فهذه بداية الديمقراطية أن يتعلم الجميع من أن طاقاتهم العقلية والاجتماعية والجسدية ...الخ.

على أنّ القضية ليست قضية تنمية طاقات، وإنما احترام إرادات، والإرادة تقيدها الإرادة الأخرى، وتقيدها المصلحة العامة للمجتمع، ولكن لابد أن يصاغ النظام

السياسي والنظام القانوني في المجتمع تعبيراً حقيقياً عن الإرادة العامة لهذا المجتمع، ففكرة تداول السلطة في داخل المجتمع، وفكرة أن الحرية ليست لأحد دون غيره في داخل المجتمع، فكرة أن الهواء الطلق الذي يعيش في ظل جغرافيا مكان معين هو ملك لكل من يعيشون على هذا المكان، بقدر إمكاناتهم على الاستفادة الحقيقية من هذا الهواء الرحب أو الطلق. أنا لا أفهم الديمقراطية إلا على هذا النحو، فالديمقراطية ليست انتخاباً، فمن الممكن أن توجد ديمقراطية ولا توجد انتخابات، وفي الإطار الإسلامي لم يضع نظاماً محدداً للحكم، وإنما وضع مواصفات للحكم، حكم لابد أن يحقق غايات معينة مثل العدل، الحرية، المساواة، الشورى، ثم جعل الأشكال التي يتم تعبئة وتحقيق هذه المقاصد الشرعية الرئيسية للزمان والمكان، فنحن نستطيع مثلاً أن نطبق النظام الديمقراطي عن طريق نظام التمثيل النسبي، كنظام من أنظمة الانتخابات أو عن طريق الاستفتاء الشعبي أو عن طريق انتخاب مباشر أو تحديد مجموعة أحزاب، أو إطلاق حرية إنشاء الأحزاب. هذه الصورة التنظيمية في مجال الإجراءات، فالإسلام لا يمنع إلا تلك الإجراءات التي ترتد على مقاصده الرئيسية بالنقض، أما أن يضع الإنسان الإجراءات التي تكفل تحقيق هذه المقاصد مع التغير النسبي سواء في الزمان الواحد بين مجتمع ومجتمع، ومكان ومكان، أو في الأزمنة المختلفة، نتيجة تطور الإنسان في حركته التاريخية، فلا شك أن الديمقراطية في عصر وسائل الاتصال المعاصرة غير الديمقراطية التي كانت موجودة في دولة المدنية في أثينا، أو في دول أخرى، لأن المكان والزمان له تأثير التطور، وتأثير صناعة القرار السياسي.

فالديمقراطية الإسلامية ليست شكلاً معيناً، وإنما هي التي تحقق حريات الأفراد في إطار مقاصد الشريعة، هي التي تحقق المساواة والعدل والشورى ..الخ والمصلحة الواقعية للأفراد دون أن تنحى الدين عن الحياة، ودون أن تجتاز بإسراف أو بإفراط ما وضعه الدين كحدود رئيسة لا يجوز تجاوزها.

س٥. يأمر الخطاب القرآني في موضوع الجزية أن تدفع ﴿ عن يد وهم

صاغرون﴾ والسؤال كيف يفهم مفهوم القوة والإجبار في العلاقات الدولية الإسلامية؟.

ج٥. أولاً: الإسلام لا يعرف في ظل معاملة غير المسلمين إلا العدالة الحقيقية، والعدالة الحقيقية تقتضي أن ننظر إلى طبيعة العصر الذي نعيش فيه، ففي موضوع الجزية هو موضوع كبير والناس يضخمونه أكثر من اللازم، وإنما هي صيغة من الصيغ التي ترتبت على الجزية الواردة في النص القرآني، نمت بعد ذلك في نظام تشريعي قانوني مرتبط بعقد ذمة، وعقد الذمة هي صيغة وضعها الفقهاء المسلمون لحماية حقوق أهل الذمة في مواجهة السلطة، ولذلك جعلوها ذمة الله، حتى لا يستطيع حاكم أن يعتدي على حقوق أهل الذمة، وفي ظل مجتمع لم يكن يضع لأهل الذمة مكان في المعارك والحروب، كان هذا الدفع يعد بدلاً لذلك يقول الفقهاء في قاعدة شرعية إذا وجد الأصل امتنع البدل، ففي ظل الدولة القومية المعاصرة يشترك المواطنون جميعاً والإسلام يقر ذلك على الدفاع عن أوطانهم، بل إن المجموعات البشرية المختلفة في العالم الثالث مسلمين وغير مسلمين اشتركوا في تحرير بلادهم، وفي إنشاء الدولة القومية المعاصرة في العالم الإسلامي، وهذه الدولة يشترك في حمايتها المسلمون وغير المسلمين ولذلك آن لهذه المصطلحات أن تختفي من معاجمنا السياسية والإعلامية ويظل بديلاً عنها الحقوق التي يتحدث عنها الدستور، لكي تكون الميثاق الذي يتفق عليه المواطنون جميعاً، فالقاعدة الشرعية إذا وجد الأصل، أي أن يدافع غير المسلمين عن الوطن، كما يفعل غيرهم من المسلمين، فهنا لا مكان للجزية، ولا حديث عنها، وأعتقد أنها صيغة تاريخية من الصيغ التي ينبغي أن يعلم المسلمون جميعاً أنها ليست قدراً مسلطاً على المواطن غير المسلم، وإنما كانت جزءاً من تركيبة فقهية عامة أصبح الزمن الآن يتحدث عن غيرها، ولم تعد هي الصيغة الملائمة للتعامل لحماية حقوق الأغلبية، أو حقوق الأقلية في داخل المجتمع الإسلامي وإحداث التوازن بينها .

س٦ .كيف يمكن فهم من يقول بإلجاء النصارى إلى أضيق الطرق أو أمرهم بلباس معين بزمن عمر بن الخطاب ضمن المجتمع الإسلامي؟.

ج٦ . في زمانهم كانت في إطار المساواة، والآن ليست في إطار المساواة، هذه مشاكل متزمنة. كان ضرورياً في ظل المجتمع الإسلامي القديم أن يفرق بين المواطنين حسب الدين، لأن المعاملة كانت تتم حسب الدين، وكان من الممكن أن الخمر متقومة بالنسبة للذمي، وليست متقومة للمسلم، فكانت هذه الأمور يستدعيها الواقع الاجتماعي، وكان هذا العرف متداولاً في كافة الدول الموجودة في المنطقة، وليس في الدولة الإسلامية فحسب، وهي التمييز بين المواطنين حسب الدين، وحتى فكرة المواطنة كانت قائمة على الدين أكثر من الجغرافيا والانتماء لهذه الجغرافيا. نستطيع أن نقول إنّها من الأفكار المتزمنة المرتبطة بزمن، وأنه كان المقصود بها ليس أن ينظر إليه نظرة تحقير، وإنما لضمان حقوقه وحمايتها حتى لا يتصور الأغلبية أن هذا ضمنهم فيعاقبه على شيء ، أو يعامله وفق دينه، وإنما هذا له دين، وله شخصية، فحين أريد الدخول إلى أميركا أنا مصري آخذ التأشيرة سواء كنت مسلماً أو غير ذلك، لأن فكرة المواطنة وفكرة الوطن أصبحت جزءاً رئيسياً من الفكر القانوني المعاصر، وبالتالي لسنا بحاجة إلى الأفكار المتزمنة، فكل عصر له أفكاره، ولكن هل القواعد الإسلامية والنظم الإسلامية تفترض أن يفعل المسلمون ذلك في كل عصر وفي كل زمان ؟ هذا غير وارد، ولم يقل به أحد من الفقهاء. قالوا بوجودها ولكن لم يقولوا بديمومتها، فهي ليست من ثوابت الدين أو الفقه أو الشريعة.

س٧. كتبتم كتاب «الحرب والسلام في الفقه الدولي الإسلامي» فالسؤال ما هي رؤيتكم التي طرحتموها فيما يخص الطرح الأخلاقي في موضوع الحرب والسلام في الفقه الدولي الإسلامي؟.

ج ٧. هذا الكتاب ينطوي على معالجة لفكرة السلام في الإسلام، وهل يقر

الإسلام الحرب العدوانية أم لا ؟ وما حدود الحرب المشروعة في الإسلام ؟ وقلت إن الإسلام يرفض الوسيلة الظالمة لتحقيق غاية العدل، لأنه يقر نظاماً قانونياً تترابط فيه الغايات والوسائل، وهما معاً يكفلان نظاماً إنسانياً مثالياً، والمثالية لا تتعلق بعدم واقعية، وإنما احترامه للقيم المثالية في العالم المادي، وتحدثت عن أثر الحرب على الأشخاص وعلى الأموال، وأر الحرب على العلاقات بين الدول، وأثرها في الحصار البحري ..الخ.

النقطة الأخلاقية التي أشرت إليها هي أن النظام الدولي الإسلامي في مجال الحرب والسلام ملزم للمسلمين كجزء من عقيدتهم أولاً، ثم كجزء من الأمر التشريعي الصادر إليهم ثانياً، والذي طاعته بالنسبة لولي الأمر قانون وطاعته بالنسبة لله سبحانه وتعالى ثواب، واستسلام لخالق السماوات والأرض، وهذا إعلاء لفكرة الأخلاق في داخل النظام الدولي، وهو أمر لم تصل إليه القوانين المعاصرة.

فأنا حين أطبق القاعدة الدولية الإسلامية التي تمنعني من قتل الأسير، أو تمنعني من قتل الصغار، أو تمنعني من قتل أهل الأديان، كل ذلك أؤديه باعتباره أمراً دينياً وباعتباره أمراً قانونياً وأخلاقياً.

(انتهى)



الأخلاق بين الدين والفلسفة

د . محمد الشرقاوي

المحاضرة الثامنة

محمد عبد الله الشرقاوي

- باحث في الفلسفة الإسلامية.
- ولد في محافظة قنا، مصر، ١٩٥٠م.
- تخرّج من كلية دار العلوم ١٩٧٤م.
- عيّن معيداً بقسم الفلسفة الإسلامية بدار العلوم ١٩٧٥م، ثمّ مدرّساً، ثم رقّي أستاذاً مساعداً سنة ١٩٨٦م.
- رقّي إلى درجة أستاذ للفلسفة الإسلامية، ومقارنة الأديان ١٩٩٤م، ولا يزال يشغل هذه الوظيفة حتى الآن.
- عمل في عدد من الجامعات المصرية والعربية والإسلامية.
- أشرف على العديد من رسائل الماجستير والدكتوراه في مصر والدول العربية وباكستان.
- شارك وأسهم في العديد من المؤتمرات والندوات المحلية والدولية.
- نشر عدداً من الكتب والبحوث في حقل الفلسفة الإسلامية، ومقارنة الأديان (عشرون كتاباً بين تأليف وتحقيق وترجمة).
- ترجمت بعض مؤلفاته إلى اللغات الأخرى.

الحمد لله رب العالمين، وأسلم على رسول الله وعلى آله وصحبه، يسعدني أن ألتقي بكم وأن أتقدم لكم بالتحية والشكر والتقدير ((لمنتدى الفكر والثقافة)). وفي البداية دعونا نسأل هذا السؤال الأولي السهل البسيط .

بم يتميز الإنسان عن غيره من المخلوقات ؟ أو بتحديد أكثر بم يتميز الإنسان عن الحيوان ؟ إنه من ناحية البيولوجيا والفزيولوجيا يكاد يتطابق الإنسان مع الحيوان أويتماثل معه في معظم الحالات، فالإنسان بيولوجياً وفزيولوجياً حيوان تام وكامل الحيوانية، كما نجد الإنسان مزوداً بمعظم الغرائز البهيمية الحيوانية، لكن تبقى خصائص خص بها الإنسان وميز بها دون الحيوان، من هذه الخصائص الإنسانية العقل أو الإدراك فوق الحسي، أو الاندهاش العقلي، الذي يدفع إلى التساؤل المُلِحّ، فالتأمل العميق. وإن شئت فقل التفلسف، ومن هذه الخصائص الحرية بمعنى التمييز والاختيار بين بدائل عديدة، وليست الحرية المقصودة هنا الانطلاق بدون قيود، فهذه حرية البهائم. من هذه الخصائص التدين بمعنى الإيمان أو الاعتقاد، والعبادة والتقديس، ولم نسمع عن حيوان اتخذ إلهاً حسياً أو معنوياً، وراح يصلي له ويسجد ويدعو ويتقرب، كذلك الأخلاق والقيم والمُثُل أو التمييز بين الخير والشرّ، وما يجوز أخلاقياً وما لا يجوز أخلاقياً. فالأخلاق من الخصائص الإنسانية العليا التي تميز الإنسان عن الحيوان ومما يميز الإنسان أيضاً الفن، فلم نسمع بحيوان كتب قصيدة أوقصة، أو رسم لوحة، أو راح يتأمل جمال السماء أو روعة الفن والكون، فالإنسان

وحده هو الذي يعي ويعقل ويتأمل ويتدبر ويتفلسف، وهو وحده الذي يختار ويميز بين بدائل عدة، وهو وحده الذي يتدين، أي يؤمن ويعبد، وهو وحده الذي يفرّق بين الخير والشر، والذي يفعل ما يمليه عليه الواجب الأخلاقي والضمير.

هو وحده الذي يميز بين الجميل والقبيح، وما كان ذلك إلا بسبب النفخة الإلهية فيه في قوله عزّ وجلّ : ﴿ونفخت فيه من روحي﴾ [ص:٧٢].

دعونا أيها الأخوة نتقدم خطوة لنقول الحيوان له غرائز فقط، يتصرف بدافع منها. أما الإنسان فله غرائز حيوانية بهيمية، وله في نفس الوقت خصائص إنسانية، أو قل إن شئت له قيم ومثل إنسانية، أي أن في الإنسان إثنية غرائز ومُثُل، ويمكنه أن يتصرف طبقاً لهذه، كما يمكن أن يتصرف طبقاً لتلك، ولعل ذلك هو المقصود من قوله عزّ وجلّ ﴿ وهديناه النجدين﴾ [البلد:١٠]. أما مهمة الأخلاق فهي تحقيق الموائمة والانسجام بين هذه الإثنية المتعارضة في الإنسان، أي أن الأخلاق تحث التسامي على غرائز الحيوان الساكن فينا، وينبغي أن ننتبه إلى أن الأخلاق لا تهدف إلى التخلص من هذا الحيوان والقضاء عليه قضاءً تامّاً، فهذا غير ممكن فضلاً عن أنه غير مطلوب، فالمطلوب إذاً هو تهذيبه واستئناسه وترويضه، نأخذ منه لصالح الإنسانية العليا، وعلى قدر نجاح الإنسان في تحقيق إنسانيته على حساب ضبط غرائزه البهيمية والتحكم فيها يكون إنسانياً ويكون أخلاقياً، وهذا بطبيعة الحال يحتاج إلى وعي وجهاد نفسي وسلوكي متصل، ليسمو الإنسان ويحلّق في سماء الإنسانية الفاضلة بقيمها ومُثُلها .

ولقد تمثلت عظمة الخلق أكمل ما تمثلت في شخص محمد ﷺ وقد شهد الله سبحانه وتعالى على ذلك حين قال :﴿وإنك لعلى خلق عظيم﴾ [القلم:٤]، من أجل ذلك أي من أجل خلقه العظيم المتمثل في عظمة تحكّمه في الغرائز الدنيا، والسمو في مجال القيم والمُثُل الإنسانية العليا كان محمد ﷺ هو الأسوة والقدوة، كان القدوة والنموذج ليس لأنه أعظم سلطاناً ، وليس لأنه الأغنى، ولكن لأنه الأعظم خُلقاً.

وحين سأل الناس عن خُلقه قالت السيدة عائشة : [كان خلقه القرآن]، أي التطبيق العملي لتوجيهات القرآن ومنهجه في سماحة ويسر، ودون تكلف أو تطرف أو شطط أو إفراط أو تفريط، وكان ﷺ يعلم أن الغاية القصوى والهدف الأسمى من رسالته وبعثته هو إعلاء شأن الأخلاق والبلوغ بها إلى أسمى مكانة وأرفعها.

يقول نفسه ﷺ : [إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق]، فالأخلاق روح الدين وثمرته، وكل العبادات والشعائر والتشريعات هي جسمه وهيكله. ومن هنا قال العلماء: ((الدين خلق، ومن زاد عليك في الخلق زاد عليك في الدين))، فلا دين بلا أخلاق، ولا أخلاق بلا دين، وإن قابلت من يصلي ويصوم ويحج وأخلاقه سيئة فاعلم أنه لبس عباءة الدين فحسب، وأنّه لم يتدين التدين الصحيح الحق، ولئن كان الحيوان الساكن فينا يدعونا إلى الأنانية والفردية بكل مظاهرها وظواهرها وأشكالها وصورها، ولا يألو جهداً في حبسنا عند مستوى المادة والحس، مع الكم والحجم و القياس والعد، مع الأدوات والوسائل، مع الآلات والأشياء لإشباع حاجات الاستهلاك والاستمتاع، وخلق سلسلة من الحاجات الجديدة. كل يوم يلهث هذا الإنسان المسكين لإشباعها، ليطحن في طاحونة الإنتاج والتسويق والاستهلاك، وليس بالخبز وحده يحيا الإنسان كما نسب إلى السيد المسيح عليه السلام. لئن كان ذلك كذلك، فإن الأخلاق تدعو الإنسان إلى التوازن بين الغرائز البهيمية الدنيا وبين المُثُل الفاضلة والقيم العليا والحقائق المطلقة، والدين يدعو الإنسان أن يكون حراً مختاراً ذا مشيئة، وأن يتحكم في أنانيته وأثرته وفرديته، وأن يكون عضواً متعاوناً في مجتمع متآخٍ.

الدين يدعوه إلى تحكيم معنى الإنسانية في أعلى صورها، في كل تصرفاته يدعوه إلى الإيمان بالله والعدل والإحسان، وتجنب الفحشاء والمنكر والبغي، وإلى المحافظة على المحرمات، حرمة النفس والدين والعقل والمال والعرض ..الخ.

يمكننا أن نختصر فنقول: إن الأخلاق تدعونا إلى التوازن الدقيق بين المصلحة

والواجب، فالدين يبين الخير والشر، ويدعو الإنسان ويحفز ضميره، ويستنهض همته لعمل الخير وتجنب الشر لقاء وجه الله، وليس لجلب منفعة مادية أو دفع أذى حسي. بل إن الإنسان قد يتحمل في سبيل ذلك بعض الأذى، وتفوته بعض المكاسب، وتلك هي التضحية التي قد تسمو إلى غايتها، فيضحي الإنسان بنفسه أو بماله أوبهما معا في سبيل الواجب وحده، وليس في سبيل المصلحة. فالدين هو المبين للأخلاق، وهو الدافع إلى السلوك الأخلاقي في نفس الوقت، وكما يقول الفيلسوف الرئيس علي عزت بيكوفيتش لا يمكن بناء الأخلاق إلا على الدين، وانظر الوصايا العشر إن شئت في العهد القديم على حالها اليوم تجدها وصايا أخلاقية سامية، وانظر إن شئت إلى موعظة الجبل في إنجيل لوقا تجدها لوحة أخلاقية رفيعة المستوى، بل وانظر إلى وصايا بوذا وكونفوشيوس وزرادشت تجدها وصايا أخلاقية رفيعة المستوى، هذه نظرة الدين إلى الأخلاق، أو علاقة الأخلاق بالدين.

أما الفلسفة وهي التأمل العقلي الخالص، فإنها منذ أقدم العصور، أي منذ أن سجل الإنسان تاريخه حاولت أن تشرح مفهوم الأخلاق، وتبين طبيعتها، وتشرح وجه الإلزام الخلقي. حاول الفلاسفة والمفكرون ذلك قبل سقراط واهتموا بالأخلاق، وبحثوا فيها بعقولهم الخالصة، بحثوا في الأخلاق على أساس من العقل الإنساني الخالص، وقد تكلم كل فيلسوف عن الأخلاق من وجهة نظره، وقال فيها بحسب تكوين عقله وسعته والعقل يتلون بالبيئة، ويتشكل بالظروف. فعقول الفلاسفة ليست سواء بقوة إدراكها أو في منطلقاتها أو غاياتها وأهدافها، ويمكننا أن نلخص ذلك بقولنا إن العقول نسبية وليست مطلقة، وما يتأسس على النسبي فهو نسبي، ومن هنا تفاوتت اجتهادات الفلاسفة ومذاهبهم في الأخلاق، بل وتناقضت وتدابرت. انظروا مثلا آراء سقراط وأفلاطون وبوذا وكونفوشيوس وأرسطو ولاوتزي ونيتشة تجد آية هذا التباين والاختلاف، اختلفوا في كل ما يتعلق بالأخلاق، اختلفوا حول أساس الفعل الخلقي وبواعثه، وفي تحديد المراد بالواجب والضمير، وفي أساس الإلزام الخلقي، وكما قلت اختلفوا في كل جانب من جوانب الأخلاق

واسمحوا لي أن أقدم موجزاً لرأي الفيلسوف الألماني نيتشة في الأخلاق بألفاظه، ولقد اخترت نيتشة لأهميته القصوى، فهو يقول وأنا أنقل لكم بالحرف الواحد يقول: ((يوجد في الدنيا نوعان من الناس طائفة القطيع الدهماء المتشابهين، والطبقة الراقية جسمياً وعقلياً وخلقياً ـ أي الصفوة ـ والطبيعة قد وضعت قانوناً هو القانون الأعلى والأقوى، فالقوّة هي صاحبة كل شيء، والمسيطرة على كل شيء، وأما الضعف فإنّه يستجدي القوة ويطيعها، وهذا ما شعرت به طائفة القطيع، فأرادوا أن يتفادوا هذا القانون بهم أي القانون الطبيعي، ومن أجل ذلك اخترعوا الأخلاق)). وقال نيتشة : ((إن كل طفلٍ يولد كان يستطيع أن يكون من الصفوة، لكن طائفة القطيع تهيمن عليه وتلقنه منذ نعومة أظفاره تعاليم خدّاعه وضيعة، إنهم يرددون على مسمعه دون انقطاع أن شيئاً واحداً هو الجميل، هو الطيب هو الجدير بالثناء والاحترام والتبجيل، ذلك أن يحترم أفراد القطيع، وأن يعمل من أجلهم، دون أن يكون له من عمله أية غاية مادية، إنهم يؤكدون له أن استعمال القوة للسيطرة والسيادة شيء جدير بالمقت، إنهم يعلمونه أن العادل حسب قانون الطبيعة ليس عادلاً، وإنما العادل هو دائماً العادل حسب القانون الأخلاقي الذي وضعوه، إنهم يبردون أنياب الشبل، ويقلمون أظفاره، إنهم يصيغون من هذه الطفولة، أولئك العبيد من طبقة الدهماء التي يسمونها جمهرة الناس)).

واستمع إلى قوله: ((إنّ الأخلاق ليست إلا اختراع الضعفاء، لكي يقيدوا بها سلطة الأقوياء))، ثم يهتف قائلاً : ((فلنكن إذاً حرباً على الأخلاق ولنتخطى في نظرنا ذلك الخير وذلك الشر يجب أن نطلق العنان لطبيعتنا المطلقة، يجب أن نكون كذلك، يجب أن يكون لنا من الجسارة ما به نحيا حياة حرّة سافرة في وضح النهار، وإذا ما اقتضى الأمر أن نسير فوق طريق من الجماجم فعلينا أن نسحقها بأقدامنا، دون أن يتحرك ضميرنا بملام، يجب أن تكون لنا قلوب قاسية، يجب أن نطلق صرخة الحرب دون وجل أو ندم، في وجه مصطلحات العالم ومصطلحات أخلاق القطيع، لن تكون القوانين الأخلاقية إلا مخترعات جديرة بالمقت والازدراء، هي وأصحابها الذين

وضعوها، ولن تكون المعاهدات الدولية أكثر من قصاصات ورق . إن الإرادة الصحيحة الوحيدة هي إرادة القوة، إن القوة هي كل شيء وهي وحدها التي تقرر الحق))، ومن الملاحظ أن الأخلاق التي دعا إليها نيتشة هي التي يطبقها الغرب اليوم واقعاً وعملاً، ويكفي أن نشير ونذكر أنهم يستخدمون المعاهدات والقانون الدولي لمصلحتهم فقط، لاحظوا وتذكروا موقف الغرب في بوسنة والهرسك، في زائير، في فلسطين، في الصومال، في لبنان، في إيران، حتى في روسيا، إن أجهزة استخباراتهم تُحيك المؤامرات، والطائرات توزع الأسلحة على الميليشيات في الجانبين، ويغطون ذلك بحجّة أنها أعمال الإغاثة، يوزعون القمح والدواء، أمام كاميرات أجهزة الإعلام، وشبكات سي. إن.إن ، و بي.بي.سي ..الخ.

لاحظوا حظر التكنولوجيا المتقدمة اليوم على الدول النامية، واحتكارها ودفن النفايات النووية في البلاد المختلفة، وحصار شعب العراق، وشعب البوسنة ! لاحظوا أن حماية حقوق الإنسان هي للغربي فقط ليس إلا ! لاحظوا الوقوف إلى جانب الأنظمة المتسلطة المستبدة الطاغية في كل أنحاء العالم ! وإنكم تتابعون نظرة بول كندي وصموئيل هانتينغتون وفوكوياما وديرمل لويس، وكلهم يعيشون في الولايات المتحدة، كل هذه النظريات تأصل وتفلسف وتقنن لهذه الدعاوى، لا حظوا استنزاف العقول البشرية في العالم الثالث ووضعها في خدمة الغرب، إن سيطرة عقدة الاستعلاء والفوقية على عقل ومشاعر الرجل الأبيض تشكل تأكيداً على التمييز الاسمي بين الناس، الأمثلة كثيرة ويطول حصرها.

هكذا قال نيتشة وهكذا طبّق الغرب نظرياته الفلسفية.

أما أفلاطون فإذا نظرنا إلى فلسفته الأخلاقية نظرة موضوعية، ولم تحجبنا هالات المجد والشرف والقدسية والملائكية التي خلعها عليه الدارسون الغربيون، وجدنا أن أفلاطون كان فيلسوفاً عنصرياً متعصباً، كان يتعصب لجنسه اليوناني، وينظر باستعلاء إلى الشعوب الأخرى، ويصفهم بالهمجية، بل إن نظام جمهوريته الفاضلة كان طبقياً

عنصرياً بغيضاً، قسم الناس كما تعلمون إلى طبقات ثلاث: الطبقة الذهبية، وهي طبقة الحكام، والطبقة الفضية، وهم الجند والحراس، والطبقة النحاسية، وهم بقية الشعب أو الفئات العاملة.

الناس عند أفلاطون رعاع وقطيع، الحكام هم الرعاة، والمواطنون هم أفراد القطيع أو الدهماء، وهم بحسب وصفه وألفاظه بهائم منحطة التفكير تريد أن تملأ بطونها، لها رغبات وليس لها مُثُل عليا ! وألفت نظر الأخوة والأخوات إلى مطالعة كتابه ((الجمهورية)) وكذلك كتابه ((القوانين))، لتجدوا تفصيلاً لنظرية أفلاطون الخُلقية، أو لفلسفته الخُلقية.

أفلاطون المثالي كان يؤمن بالعبودية، أي أن أناساً ولدوا عبيداً، وأن العبد يستحق مصيره لأنه لا يصلح إلا للعبودية، كانت الفكرة الأثيرة لديه هي التفاوت الطبيعي بين البشر، وضرورة محافظة الدولة على هذه المسافات الشاسعة بين الناس، والطريف أن أفلاطون كان ممن يبغضون المرأة، يبدو هذا كثيراً في ثنايا كتاباته، ويتعجب أحد الباحثين الأميركان المعاصرين وهو جورج سيراتون كيف يستطيع الإنسان أن يصدق أن أفلاطون قد أمكنه أن يضحي بالنساء، وقدسية الزواج ؟ وقد كان من السهل على رجلٍ منحرفٍ جنسياً أن يسلم بشيوعية الزوجات والأطفال، يقصد بذلك أفلاطون، كما أنّه أباح للحكام أن يكذبوا على شعوبهم، وأن يخدعوهم، وهذه عبارته: ((يبدو لي أن الحكام سيضطرون إلى أن يلجئوا إلى الكذب والخداع، من أجل نفع تابعيهم، وقد قلنا من قبل إن هذا الكذب نافع، وإن لحكام الدولة وحدهم الحق في خداع الأعداء أو المواطنين على السواء)).

كما أن قسوة أفلاطون قد فاقت كل حدّ، فهو لا يكفل حق الحياة للمرضى، لكنه يكفل حق الحياة للأصحّاء فقط، الذين يعملون وينتجون، أما أولئك المرضى، فعلى المجتمع أن يتخلص منهم، كما أن على الأبوين أن يتخلصوا من الأطفال الذين لا تريدهم الدولة.

يعجبني في هذا المقام ما وصف به ديمتري بيتروف جمهورية أفلاطون الفاضلة التي لخّص فيها نظريته الفلسفية : إن جمهورية أفلاطون تتألف من موظفين ومحاربين وصناع وحرفيين وعبيد وإناث، لكنها لا تتألف من أناس، فكل فردٍ فيها ليس ابناً، وليس أخاً، وليس زوجاً، وليس أباً، وليس صديقاً، وليس حبيباً ...الخ.

ويعلّق أحد الباحثين على ذلك فيقول صورة رهيبة هذه ولاشك، ومع ذلك فقد تغنى فيها الكتاب ومجّدها المفكرون، وأشادوا بمبدعها، ووصفوه بأنه الفيلسوف الإلهي، ولست أدري أكان ذلك نفاقاً منهم أم تحيزاً إلى جانب معين ؟!

هذه مجرد نماذج من فلسفة الأخلاق التي اتبعتها عقول الفلاسفة العباقرة، فهل يؤتمن العقل دون الاستضاءة بنور الوحي أن يشرّع للأخلاق ؟! إن أفضل ما أختم به كلمتي كلمة وجيزة صادقة من عالم الأخلاق الفرنسي المعروف أندريه كريسوا يقول: ((إن العقول الإنسانية لا تعزف لحناً واحداً، فأي لحن نسمع، وأي لحن ندع؟)) فأخلاق الفلاسفة كما قلنا نسبية، ونسبية الأخلاق قضاء عليها.

أسئلة وتعقيبات

س١. يعرف بعض المفكرين الإنسان أنه حيوان اجتماعي، وأنه حيوان مكلف، وآخر يقول هو حيوان محبّ، فأي تعريف برأيكم هو أجدر بالتبني؟.

ج١. أنا أميل للتعريف الأخير لأنه جمع بين شيئين، بين الغرائز التي هي من مملكة الحيوان، وجمع بين العاطفة التي هي خاصية من خصائص الإنسان، أما كونه اجتماعياً، فهو صحيح اجتماعي، لكن نجد في المخلوقات الأخرى الناحية الاجتماعية، في الطيور والحيوانات، بل بعض علماء النباتات يقولون ذلك، فأنا أميل للتعريف الثالث، لأنه يجمع بين الخاصتين.

س٢. هل تعتقدون أن الطروحات الأخلاقية في الإسلام فيها ثابت ومتحول؟ أو ما هو ثابت وقابل للتغيير بالاجتهاد؟.

ج٢. أصول الأخلاق ثابتة، لكن تفاصيل الأخلاق متحولة، حسب الحالة وحسب الموقع. فتفاصيل الأخلاق نسبية، أما أصول الأخلاق فهي مطلقة، وهي لا تتغير ولا تتحول بحسب الحالة أو الموقف أو الزمان أو المكان، ولتوضيح هذه النقطة أقول في الإسلام جميعها ثابتة ومنها أصول العقيدة، ومنها أصول التشريع، منها أصول العبادات، ومنها أصول الأخلاق، هذه الأصول الأربعة الثابتة في الإسلام، أما ما يُبنى عليها والتفاصيل، وما يتأسس عليها فهي متحولة ومتغيرة ومتطورة، والعقل الإنساني مدعو ومكلف أن يعمل فيما عدا الأصول، ليجتهد وليطور ويواكب حركة الإنسان المتغيرة التي لا تنتهي، والتي تتميز بتميز موقع الإنسان، أو بتميز ثقافته أوبيئته أو وضعه الاجتماعي، أو حتى وضعه الاقتصادي.

س٣. هل تعتقدون أن العرف والعادة تطغى أحياناً على الحدود الأخلاقية الإسلامية فنضطر لإتباعها دون الطرح الأصيل للأخلاق في الإسلام؟.

ج٣. هذه مشكلة تقع فيها بعض المجتمعات الإسلامية، فبعض الأعراف والتقاليد تطغى فيتبناها الإنسان، ويظنّ بعضهم أنّ هذه الأعراف وهذه التقاليد أخلاقاً إسلامية، بينما هي أعراف وتقاليد. أحياناً تكون مقبولة في التوجيه الإسلامي العام، وأحياناً لا تكون مقبولة، ومع ذلك تنتشر، ومع ذلك تجد من يدافع عنها ويتبناها وينشرها ويذيعها ويفرضها على الناس فرضاً، والأمثلة كثيرة جداً، ولقد قرأت أخيراً في كتاب المفكر الألماني مراد هوفمان إشارة جيدة لهذه الناحية، وكذلك المستشرقة المعروفة آني ماري شميل تعالج هذه المسألة في المجتمعات الإسلامية، وتفرق فيها بين الظواهر التي تتعلق بالعرف والعادة، وبين التي تشكل توجيهات إسلامية أخلاقية.

س٤. هل تتفقون مع الرأي القائل :إن المرأة باسم الأخلاق يفرض عليها في بعض المجتمعات تطبيقات ليس لها من الإسلام إلا اسمه؟.

ج٤. أنا أتفق مع هذا الرأي، بل المثال الذي كان يتعلق بالمثال السابق كان يتعلق بالمرأة، مثلاً ملابس المرأة أن تكون سوداء في بعض المجتمعات الإسلامية، هذه ليست من توجيهات الإسلام الأساسية الكلية، هذه مسألة تتعلق بالعرف والعادة.

بعض فقهاء الإسلام الثقات السابقين والمعاصرين يرون أن لبس النقاب للمرأة ليس توجيهاً إسلامياً يتعلق بالأصول الثابتة، إنه من التفاصيل، وهذا مما فُرض على المرأة عرفاً وعادةً، وليس ديناً، وكذلك أن تبقى المرأة في البيت فلا تخرج كما يقول البعض إلا مرتين، وأن المرأة لا تعمل العمل المناسب في الظروف المناسبة ؟؟ في الحقيقة فرضت على المرأة باسم الأخلاق الإسلامية، والأخلاق الإسلامية بريئة منها تماماً، وهي تعود إلى أعراف وتقاليد في مجتمعات محلية، تتفاوت بين مجتمع وآخر.

ونقول بهذه المناسبة : إن وضع المرأة في المجتمع الإسلامي يشكل سمة من سمات الارتقاء الحضاري في هذا المجتمع، أو الانحطاط الحضاري في هذا المجتمع، فبقدر ما يحترم المجتمع المرأة، ويضعها موضعها الصحيح الذي أراده الله تعالى، والذي وجه إليه الرسول ﷺ بقدر ما يرتقي المجتمع، وكنا نقول من مدّة قليلة : إن من مظاهر الانحطاط الحضاري في المجتمعات الإسلامية هي تلك الأثقال والقيود والأغلال التي توضع فوق المرأة باسم الإسلام وتوجيهاته، والإسلام يناقض هذه التوجيهات مناقضة تامة وكاملة.

س٥. هل تعتقدون أن الطروحات الأخلاقية في الإسلام لها أحقية دون غيرها من الطروحات ؟.

ج٥. هناك القاسم الإنساني المشترك الذي يتفق عليه الناس، وهنالك الخصوصية الإسلامية، فالإسلام يجمع بمرونته بين ناحيتين، بين القاسم المشترك بين الناس جميعاً ... الناس جميعاً يتفقون على أمور وسط في الأخلاق وفي غيرها، بالنسبة لهذه فإن الإسلام يرعاها ويقف وراءها ويؤيدها، وكما أن الإسلام يضيف إلى ذلك رؤية خاصة تشكل خصوصيته، وتشكل تفرّده، الدين الخاتم الصالح للناس جميعاً في الشمال والجنوب، والشرق والغرب، إلى قيام الساعة، فالإسلام يوافق على كل ما يتعلق بالقاسم الإنساني العام في الأخلاق، بمعنى لا نجد هناك من يقول إن الصدق غير أخلاقي، إلا أولئك الذي ننتقدهم، وإذا قال أحدهم هذا الكلام انتقده أقرب الناس إليه، هذا مشترك عام بين الناس. فالنموذج الذي ذكرته من نيتشة وأفلاطون، الانتقادات التي وجهت إليهم من فلاسفة غربيين.

س٦. إن بعض المجتمعات تطرح موضوعات أخلاقية للتصويت كي يقرر فيها الشعب قراره، هل تعتقد أن المجتمع الإسلامي يمكن أن يتبع نفس الأسلوب؟.

ج٦. إن كانت من أصول الأخلاق فليست خاضعة لاختيار الناس، أما إن كانت من التفاصيل، أو كانت من النظم العامة التي تنظم سلوك وسير المجتمع في ناحية أوجانب معين فهذا ممكن، لِمَ لا فهذه آلية لتطبيق أصلٍ من الأصول، ولكن ليست لابتداع أصل من الأصول، فالأصول من الثوابت، هذه ليست للناس دخل أو اختيار في تطبيقها، أو عدم تطبيقها. أما إن كانت من التفاصيل، أو كانت تتعلق بآلية، أوبشكل، أو بنموذج، أو بنظام تطبيقي لهذه الأصل فلم لا.

س٧. كيف تفهمون أخلاق الاختلاف بين المسلمين وما سرّ الاختلاف في تاريخنا من فتنة علي ومعاوية رضي الله عنهما ؟ وانتهاء بفتنة أفغانستان المعاصرة بين أبناء الصف الواحد؟.

ج٧. الحقيقة حسب اجتهادي المتواضع أحد أهم أسباب الاختلافات بين المسلمين، التي كانت ولا تزال، هي أن المسلمين لم يطوروا للمجتمعات الإسلامية نظاماً سياسياً فاعلاً يضمن أعلى قدر من الشورى أو الديمقراطية، يضمن كذلك محاسبة الحكام ومراقبتهم، ويضمن عزلهم إذا ما فرطّوا في العقد الاجتماعي بينهم وبين مجتمعاتهم.

إن عدم تطوير نظام سياسي فاعل في المجتمعات الإسلامية هو السبب الرئيسي فيما أتصور في بدء الخلافات منذ القرن الهجري الأول وإلى اليوم، فالمسألة لا ترجع إلى التعامل الأخلاقي أساساً أو إلى التوجيهات والقيم والمُثُل الأخلاقية الفاضلة، لكن يرجع إلى ما أتصوره من هذه الناحية، فنحن اليوم أحوج ما نكون للخروج من هذا المأزق الحضاري إلى تطوير نظام سياسي فاعل، يضبط حركة المجتمعات الإسلامية، ويعيد إليها سيرها واستقامتها ورشدها.

(انتهى)

الأخلاق و بنية الشخصية الإسلامية

د . أبو اليزيد العجمي

المحاضرة التاسعة

أبو اليزيد العجمي

- أستاذ في دار العلوم بالقاهرة.
- يحمل شهادة الثانوية الأزهرية، وليسانس دار العلوم ١٩٦٧م.
- ماجستير من دار العلوم ١٩٧٧م.
- دكتوراه من دار العلوم ١٩٨١م بمرتبة الشرف الأولى.
- درّس في عدّة جامعات منها : محمد بن مسعود، صنعاء، الأمير عبد القادر، القاهرة.
- شارك في مؤتمرات محلّية ودولية.
- عضو في الجمعية الفلسفية المصرية.
- له العديد من المؤلفات في العقيدة والفلسفة والتصوف منها: فقه العقيدة عند أبي حنيفة ومالك، فقه العقيدة عند الشافعي وأحمد، الأخلاق بين العقل والنقل، نظرية المعرفة بين الفكر الغربي والإسلامي، وغيرها.

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه وبعد :

قبل أن نتناول النقاط الرئيسية في موضوع الأخلاق وبنية الشخصية الإسلامية نرى أن هناك مسلمات ثلاث لا بد من الإشارة إليها :

المسلّمة الأولى : أن الإنسان هو كائن أخلاقي بحكم الطبيعة التي خلقه الله عليها، حيث زوده بعقل وإرادة. يوازن بالعقل، ويختار بالإرادة، ويتعامل بهما مع كل المخلوقات، وأخلاقياته هذه تتجلى في مظاهر عديدة نذكر منها:

١- الحكم على الأشياء نفعاً وضراً، خيراً وشراً. فالإنسان منذ أن وجد على الأرض وهو يحكم على الأشياء حسناً أو قبحاً، نفعاً أو ضراً.

٢- أن الإنسان بحكم خلقته، وبحكم خلق الله له مسؤول قبل أن يكون مكرماً، وإن مسؤوليته هذه وهي صميم الأخلاق هي أيضاً صميم شخصيته، وبقدر ما يحقق هذه المسؤولية بقدر ما تتحقق له الشخصية الخلقية، وقد تجلى هذا في قصة خلقه حيث قال ربنا سبحانه ﴿وإذ قال ربك للملائكة إني جاعل في الأرض خليفة قالوا أتجعل فيها من يفسد فيها ويسفك الدماء ونحن نسبح بحمدك ونقدس لك قال إني أعلم ما لا تعلمون ﴾ [البقرة:٣٠].

والمفسرون يقولون إن كلمة خليفة تعني كلمة إنسان. إذ الحديث عن خلق الإنسان.

المسلّمة الثانية: أن الإسلام دين البشرية كلها باعتباره مستوعباً الأديان قبله، مضيفاً إلى ما في الأديان مقتضى العالمية والخاتمية. هذا الإسلام محوره الأساس الأخلاق، ولذلك حين امتدح ربنا نبينا محمداً ﷺ بقوله تعالى : ﴿ وإنك لعلى خلق عظيم ﴾ [القلم:٤] قال المفسرون: وإنك لعلى دين عظيم، أي الإسلام. ولعل هذا ما عبر عنه الرسول في حديثه الصحيح : [إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق].

المسلّمة الثالثة: إن هذا الدين الذي هو عند الله الإسلام يهتمّ بالإنسان باعتباره كائناً أخلاقياً له رسالة، التي هي الخلافة والعمارة والعبادة، وإذا أردنا أن نظهر موضوع الأخلاق وبنية الشخصية الإسلامية فإنه ينبغي أن نفهم أننا أمام رسالة، وأمام شخص يقوم بها، وهذا يلزمنا أن نشير إلى نقط ثلاث هي محور هذا الحديث:

أولاً: ماهية الرسالة وحقيقتها:

نشير بإيجاز شديد إلى أنّ رسالة الإنسان قد ذكرت في القرآن الكريم محددة في مجالات ثلاثة :

أ ـــ **العبادة:** أخذاً من قوله تعالى : ﴿ وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون﴾ [الذاريات:٥٦]، هذه العبادة تعني كما يقول الراغب الأصفهاني في كتابه الذريعة إلى مكارم الشريعة: الامتثال لأوامر الله ونواهيه. هذا المجال من مجالات رسالة الإنسان

على هذه الأرض، وهذه العبادة تتسع لتشمل كل عمل يؤديه الإنسان، ليحقق به ذاته، وليمتثل أمر الله ونهيه، في كل مجالات الحياة وكل تشريعاتها .

ب ـــ **العمارة**: وهو المجال الثاني الذي يتحرك فيه الإنسان، والعلماء استدلوا على ذلك بقوله تعالى : ﴿ وأنشأكم من الأرض واستعمركم فيها ﴾ [هود:٦١]، وحددوا معنى العمارة فقالوا: ما به يتحقق المعاش لنفسه وغيره، يعنون بذلك الحركة والجهد. وأوضح قليلاً فأقول العمارة تعني ما يبذله الإنسان من جهد ليحقق لنفسه ولغيره معاشاً.

ج ـــ **الخلافة**: والخلافة وردت في قوله تعالى: ﴿ إني جاعل في الأرض خليفة ﴾ [البقرة:٣٠] والعلماء أيضاً حددوها وقالوا: الخلافة تعني الاقتداء بالله سبحانه على قدر طاقة البشر، باستعمال مكارم الشريعة. بمعنى أن الخلافة محاولة من الإنسان أن يتسامى بسلوكه ليتصف بصفات وصف الله بها نفسه، لكن مع الفارق، ولله المثل الأعلى، ولذلك قالوا على قدر طاقة البشر، فإذا كان الله كريماً فينبغي أن يتعلم الإنسان أن يكون كريماً، وإذا كان الله عفواً ومتسامحاً مع العصاة فإن على الإنسان أن يحاكي هذه الصفات، لكن كما قلنا بقدر الطاقة البشرية، ونحن عندنا أوصاف اشترك فيها البشر مع الصفة العليا لله فنحن نعلم أن الله موصوف بالرحمة ، فهو الرحمن الرحيم، وقد وصف النبي ﷺ بالرحمة في قوله تعالى: ﴿بالمؤمنين رؤوف رحيم ﴾ [التوبة:١٢٨]، لكن الرحمة هنا غير الرحمة هناك، فرحمة الله مطلقة ورحمة البشر مقيدة. إذاً رسالة الإنسان تحدد في ثلاث مجالات :

العبادة بما تعنيه من امتثال لأوامر الله ونواهيه، والعمارة بما تعنيه من جهد وحركة لتعمر الحياة، والخلافة بما تعنيه من تخلّق بأخلاق الله قدر الطاقة البشرية .

ثانياً: ما هي الأخلاق اللازمة لتحمّل أعباء الرسالة:

ماذا تطلب هذه الرسالة في شخصية مؤديها لكي تكوّن شخصية إسلامية؟ هناك صفات كثيرة ينبغي أن تتوفر في الشخصية المسلمة، والتي يمكن أن نسميها بالبنية الأساسية لهذه الشخصية، لكن في الوقت المتاح لنا سنشير إلى أبرز هذه الصفات ونقول :

الصفة الأولى : المسؤولية:

لأن الرسالة كلها تحتاج جهداً، تتطلب وعياً في استثمار التكريم الذي منحه الله للإنسان، لأننا نعلم أن الله سبحانه وتعالى كرم هذا الإنسان، خلقه بأحسن تقويم، أرسل إليه الرسل، أعطاه عقلاً، سخر له الكون، كل هذه تكريمات، لكن ينبغي أن ندرك أن هذه التكريمات إنما هي عون على المسؤولية لأن الرسالة : (الخلافة والعبادة والعمارة) عمل صعب، والعلماء قالوا إن الإنسان مطلوب منه أن يلتزم بهذا الدين حتى يورثه للأجيال، وأن ينشره بين العالمين، وبناء عليه فالرسالة صعبة ومجهدة، ولذلك أعان الله الإنسان عليها بالتكريم، وما لم يكن الشخص عنده حسٌ مسؤول فلن يستطيع أن ينهض بأعباء هذه الرسالة الضخمة والصعبة .

الصفة الثانية : العلم:

لأن العبادة التزام، والالتزام لا يبنى على الحدس والتخمين، وإنما لا بد أن تكون الأمور واضحة، كي تعرف مصادر هذا الإلزام.كيف نعرف حدوده ومجالاته، كل هذا لا بد أن يكون بالعلم. والعلم في الإسلام له قيمته التي لا توجد في غيره من الأديان،وحسبك أن تعلم أن أول آية نزلت كانت في العلم، والعلم المتخصص. لأن الآية تقول: ﴿اقرأ باسم ربك الذي خلق خلق الإنسان من علق ﴾

[العلق:١ـ٢]،الحديث عن العلق في بداية نزول القرآن ليس حديثاً عبثياً وإنّما هو حديث عن العلم بمعناه العميق والواسع، وأيضاً آيات التسخير ﴿ وسخر لكم الليل والنهار والشمس والقمر﴾ [النمل:١٢] ، ﴿وهو الذي سخر البحر لتأكلوا منه لحماً طرياً وتستخرجوا منه حلية تلبسونه ا﴾ [النمل:١٤] ، أنا أقول إن آيات التسخير هذه لا يمكن أن يستفيد الإنسان منها إلا إذا علم قوانين المسخرات، والبحار والفضاء والزمن إلى غير ذلك. بناء عليه العلم هنا صفة أساسية للشخصية المسلمة، وكما قلنا إذا كانت الخلافة تعني الاقتداء بصفات الله، فهذه أيضاً تحتاج إلى علم لأننا بدون علم، لا نستطيع أن نعلم مقدار رحمة الله وبرّه وعطفه وغير ذلك من الصفات.

الصفة الثالثة : هي العمل:

لأن العمارة جهد لإثراء الحياة، وإذا كان العلم له مكانة في الإسلام فالعمل قرين العلم، والحديث الصحيح يقول: [إنما العلم للعمل] وإذا علم الناس ولم يعملوا عوتبوا بمثل ما عوتب به بعض المؤمنين حينما قال لهم ربهم : ﴿يا أيها الذين آمنوا لم تقولون ما لا تفعلون كبر مقتاً عند الله أن تقولوا ما لا تفعلون ﴾ [الصف:٣].

العمل هنا قيمته مقرونة بالإيمان بالكتاب والسنة ،والكتاب والسنة حينما يتحدثان عن العمل الصالح فليس المقصود به مجرد العمل بالعبادة فقط، وإنما كل عمل صالح مثمر هو عمل، وهو خُلق ينبغي أن لا يحيد عنه الإنسان المسلم، والخلق اللازم لبنية الشخصية المسلمة حتى تؤدي رسالتها.

الصفة الرابعة: الإحساس بالزمن:

وليست مصادفة أن يقسم الله سبحانه بالزمن، فيقسم بالليل والضحى، وليست مصادفة أن تربط التشريعات الإسلامية عبادات ومعاملات بالزمن، والإحساس

بالزمن مطلب حضاري.

والذين لا يدركون قيمة الوقت يهدرون قيمة الإنسان في هذه الحياة، ونحن نعلم ذلك جيداً في الصراع الدائر حول التقدم في هذه الحياة.

هذه الصفات الأربع: المسؤولية والعلم والعمل والزمن هي صفات أساسية، لكن ليس معنى ذلك أنها كل الصفات، بل إن هذه الصفات هي التي ستنتج السلوك الذي يتفرع منها، مثل حب الآخرين، التسامح، الكرم، الإتقان للعمل. لماذا ؟ لأن ما أشرنا إليه من أخلاق يتضمن تربية الإنسان بحيث يظهر في سلوكه كل ما هو من أدب الإسلام باعتباره ديناً وخلقاً .

ثالثاً: وسائل إعداد البنية الأخلاقية للشخصية المسلمة:

كيف نحصل على هذه البنية الإسلامية لهذه الشخصية ؟ وسائل الإعداد يتسع الحديث عنها لكن في حدود الوقت المتاح سأشير إلى أبرزها:

أولاً: النصوص الواردة في الكتاب والسنة: هناك نصوص تتحدث عن المسئولية ﴿بل الإنسان على نفسه بصيرة ولو ألقى معاذيره ﴾ [القيامة:١٥]، ﴿كل نفس بما كسبت رهينة﴾ [المدثر: ٣٨]، ﴿أيحسب الإنسان أن يترك سدى ﴾ [القيامة:٣٦].

هناك آيات تتحدث عن العلم ﴿إنما يخشى الله من عباده العلماء ﴾ [فاطر:٢٨]،﴿هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون﴾ [الزمر: ٩]، هناك آيات تتحدث عن العمل والوقت في الآداب العامة﴿يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وكونوا مع الصادقين﴾ [التوبة:١١٩]، أقول هذه نصوص واردة في الكتاب والسنة وموثقة ومعتمدة ولها دلالاتها الأخلاقية والعملية .

ثانياً : الفروض التي فرضها الله علينا: فالالتزام بها يخرج للدنيا إنساناً ملتزماً وعنده بنية أساسية تعينه على الحياة، وتؤهله لما بعدها، فعندنا الصلاة، وحسبنا

أن نشير إشارات عابرة في القرآن أن الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر، وأنّ الزكاة تطهرهم وتزكيهم، والصيام ﴿لعلكم تتقون﴾ [البقرة:١٨٣].

و الحج ﴿فلا رفث ولا فسوق﴾ [البقرة:١٩٧]، هذه العناوين العامة لكن الصلاة تصقل الشخصية صقلاً آخر حيث تعلم النظام والحرص على الوقت والقيمة الجماعة ، الزكاة تقيم ركناً اجتماعياً وتساهم في التنمية الاقتصادية، وتعلم الناس الإحساس بالزمن. الصيام الذي هو الضمير الخلقي الذي يتحدث عنه الناس والذي لا يجدون فكاكاً من الاعتراف به والدعوة إليه، والحج احتكاك واختبار عملي للأخوة. وبناء عليه فإن هذه الفروض وما ينتج عنها من نوافل هي رافد آخر من روافد إعداد هذه الشخصية.

ثالثاً : شخصية الرسول ﷺ : لأن الله علمنا ﴿لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر﴾ [الأحزاب:٢١]، والرسول ﷺ قال : [إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق] والذين يدرسون حياة الرسول ﷺ العامة والخاصة يرون فيها كل ما يحتاجون، إن كانوا يبحثون عن العلم.

فقد ورد ذلك في اجتهادات الرسول، إذا كانوا يبحثون عن التخطيط والفطنة فقد ورد ذلك في حياة الرسول وفي إسهاماته العسكرية والقضائية ونحو ذلك ، لو كانوا يبحثون عن الصفات السلوكية الراقية وجدوا فيها الرفق بالزوجة والأولاد بالناس، ولوجدوا فيها الرحمة ولذلك فقد كانت شخصية الرسول ﷺ محوراً هاماً من المحاور الأساسية التي يتربى عليها المسلمون، ولم يكن أصحاب ﷺ نماذج خلقية عفواً ولا عشوائية أبداً، وإنما الذي حدث أنهم تمثلوا واستفادوا من هذه الوسائل الثلاث، فقد كانت عندهم دراية بالنصوص الواردة في الكتاب والسنة، وكان عندهم التزام بالفروض وإدراك لأسرارها، وعندهم إقتداء وحب للرسولﷺ، والأمور الثلاثة تتكامل ولا تتناقض، والنصوص التي تتحدث عن خلق تأتي الفروض لتثبت بالممارسة صحة هذه الأخلاق ثم يفتش الإنسان في تطبيق عملي في الحياة لكيلا

يقول بعض الناس إن الأخلاق في الإسلام مثالية وليست واقعية، لا وإنما الأخلاق في الإسلام تجمع بين المثالية والواقعية، وإذا كان حديثنا في كثير من الأحيان عن الرسولﷺ فلأنه القدوة وإلا فهناك المئات والآلاف وعشرات من المسلمين الذين التزموا هذا الطريق، هم متخلقون ملتزمون على جادة الطريق وصواب الأخلاق الحسنة. حسبنا أن نذكر بالخلفاء الراشدين والتابعين والعلماء، وكل واحد من هؤلاء يحتاج إلى وقفة طويلة.

خلاصة: إن الإنسان هو الكائن الأخلاقي الوحيد الذي يعي تصرفه والذي يدرك هدفه والذي يحدد وسائله والإسلام دين البشرية الذي رعى هذا الإنسان، إنّ التطبيقات التاريخية لهذا الدين أثبتت حضارة متخلقة ملتزمة تعطي الحياة ولا تفسدها وتمدّ يدها بالخير لهذه البشرية فضلاً عن كل جوانب الحياة لأنها الرسالة التي حملها من خوطب بقوله تعالى: ﴿وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين﴾ [الأنبياء:١٠٧].

أسئلة وتعقيبات

س١. هل تعتقدون أن هناك بين علماء الأخلاق الغربيين أو غير الإسلاميين من اقترب بطرحه من الطرح الإسلامي للأخلاق .

ج١. الواقع أن علماء الأخلاق الغربيين هم يتحدثون حديثا نظريا بالدرجة الأولى، ولكن هناك قواسم مشتركة وهي الجوانب الإنسانية مثلا يتحدثون عن الضمير ويقولون أنها حاسة إلهية، وبعضهم يسمي مذهبه مذهب الحاسة الخلقية، ويتحدثون أن الإنسان يملك حاسة تميز له الخير من الشر، هذا صحيح نحن نتفق في هذه النقطة لكن نختلف في ماذا ؟ في مصدر الإلزام، يعني هذا الضمير كيف يتكون في الإسلام، يتكون من نصوص وأوامر وقدوة وممارسات من تدريب الخ ، لكن يتكون عند صاحب الأخلاق الغربية إذا كان يؤمن بأن المجتمع هو مصدر الإلزام أوالعقل هو مصدر الإلزام، وأن الإنسان هو مصدر كل شيء ومقياسه لكن أقول إن القاسم الإنساني المشترك هو أن الأخلاق عند كل الناس الذين كتبوا عنها شرقيين وغربيين يدركون أهميتها وجدواها، بدليل أن الناس في الغرب يتمتعون بصفة الصدق والإتقان ربما لفوائد يدركونها أكثر منا ، لكن هذا لا يمنع أن نقول إن كثيرا من علماء الأخلاق الغربيين يقتربون منا في بعض النقاط لكن هناك ناس كتبوا مثل أليكس كارل كتابه : (الإنسان ذلك المجهول) هؤلاء يقتربون جدا من النظرة الإسلامية.

س٢. ما هو رأيكم في مقولة نسبية الأخلاق ؟

ج٢. لنحدد أولا معنى النسبية إذا كنا نريد بنسبية الأخلاق أنها تتغير بتغير

الأزمان والأماكن وأن القيم ليست مطلقة فهذا ما نرفضه الحق هو الحق في كل مكان،الصدق هو الصدق في كل مكان، الإتقان في كل مكان، الخير هو الخير في كل مكان. إذا القيم الرئيسة ثابتة لا تتغير لكن تفاصيل الفضائل يمكن أن يتغير شكلها فقط مثلا صلة الرحم خلق إسلامي وفضيلة من الفضائل لكن ممارسة هذه الفضيلة قد تتغير من عصر إلى عصر مثلا قد تكون صلة الرحم بالنسبة للأبوين الفقيرين أن أعطيهما مالا يتعيشان منه، قد تكون صلة الرحم بالنسبة للأبوين القادرين أن أتصَل هاتفيا أو أزورهما .

فإذا نسبية الأخلاق بمعنى أنها تتغير بتغير الزمان والمكان نقول لا، هي لا تتغير لأنها بالنسبة لنا هي دين.

س٣. هل تلمسون انهيارا بتمثل المسلمين للطرح الأخلاقي لرسالة الإسلام الأخلاقية ؟ وما هي علاجاته برأيكم إن وجد ؟

ج٣. في الحقيقة فترة التراجع التي أصابت المسلمين منذ قرون أو قرنين على الأقل ولها ظروفها عوامل داخلية وخارجية أوقعتهم في خطأين الخطأ الأول : عدم الارتباط بالمصادر الإسلامية الحقيقية التي تكون فكرتهم ورؤيتهم. والخطأ الثاني : أنهم إذا علموا شيئا ولو غير كامل أو مشوها أيضا لم يلتزموا به .

فالخطأ الأول : هو عدم معرفة حقيقية بما عندنا من كنوز يمكن أن نصلح بها حياتنا في مجالات كثيرة، والخطأ الثاني : ما عرفناه مما عندنا لم نطبقه ولم ننفذه، فكانت عملية الفصام النكد بين القول والعمل.

برأيي أن العلاج هو أن تتبنى المؤسسات التربوية التعليمية والتثقيفية والدينية أن تتبنى رؤية متكاملة تربط فيها بين العلم والعمل، وأن تأخذ الناس بالتدريج وأن تدرك أن هذا العالم قد ساءت ظروفه في المائتي سنة، فلا نتعجل أن نحبط ولا نيأس

إذا لم تتغير الأحوال في فترة وجيزة، وإنما علينا أن نبني ونقول البناء يبدأ دائما بالتعليم والتعاون بين بيت يرعى أولاده، ومدرسة تحاول أن تعاضد البيت،ومؤسسات إعلامية تحاول أن تقدم الثقافة الصحيحة لمتلقيها، ومؤسسات ثقافية تحاول أن تقدم الفكرة الناضجة لكل هؤلاء، هذا الأمر يأخذ وقتا، ولا بد أن ندرك أننا نحتاج لأكثر من جيل لكي نزيح الغبار الذي لحق بظروف هذه الأمة .

س٤ . هل تعتقدون أن هناك إساءة في تمثل فهم خلافة الله في الأرض في العصور الأولى للإسلام، وبعدها عن معايير الأخلاقية الأصيلة ؟

ج٤ . الخلافة فهمت في بعض الأحيان من زاوية واحدة وهي زاوية التكريم يعني نظر الإنسان إلى ما كرمه الله به فظن أنه سيد هذا الكون ... هو سيد هذا الكون بشرط أن يتحمل ويدفع ثمن هذه السيادة فإذا كان الفهم مرتبط بهذه الصورة بأن المسؤولية هي أساس تكليف الإنسان، فالإنسان مخلوق ليكلف،وليس مخلوقاً ليكرم،وإنما التكريم كإعانة، فالذين فهموا هذا بشكل صحيح كانت خطواتهم على الطريق خطوات صحيحة، وأدركوا أن كل ولاية يليها الإنسان ينبغي أن يتحمل مسؤوليتها، وأن لا يفرح بها لأن تبعاتها ثقيلة، لكن الذين فهموا النصف المريح من القضية وهو التكريم هؤلاء طبعاً بالقطع أصابهم ما أصاب الإنسان كما في القرآن:﴿كلا إن الإنسان ليطغى أن رآه استغنى﴾ [العلق:٧]،وهذا حدث طبعاً في بعض فترات التاريخ أن بعض الناس ظلموا وطغوا وبعض الناس لم يقبلوا النصيحة وبعض الولاة لم يقيلوا الرأي الآخر، هذا كله بالطبع لم يكن تمثلاً صادقاً للخلافة (ولا أعني الوظيفة السياسية)، وإنما أقصد الخلافة بمعناه العام الولايات العامة والخاصة، وكل الأعمال الإنسانية التي يمكن أن يؤديها الإنسان .

(انتهى)



الأخلاق و السياسية

عبد الرحمن العامودي

المحاضرة العاشرة

عبد الرحمن العامودي

- المؤسس والمدير التنفيـذي للمجلـس الوطـني الإسـلامي الأمـيركي في واشـنطن لحمايـة حقـوق المسـلمين السياسية ، ولمنع التمييز العنصري ضد المسلمين.
- شغل منصب ممثل إقليمي لمنظمة الجماعة الإسلامية في شمال أميركا *I.S.N.A* .
- شغل منصب رئيس منظمة الطلبة المسلمين في الولايات المتّحدة الأميركية و كندا *M.S.A*.

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسوله الكريم، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، هذا الموضوع صعب ولكن أبدأ وأقول إن تعريف الأخلاق هي معاملة الناس وكيف يعامل الإنسان أخيه الإنسان من خلالها، ولعلي أستعرض بعض النصوص. بداية فإن الله سبحانه وتعالى يقول:﴿ وإنك لعلى خلق عظيم ﴾ [القلم:٤]، وقال تعالى: ﴿والكاظمين الغيظ والعافين عن الناس ﴾ [آل عمران:١٣٤]، فالله سبحانه وتعالى حدد لنا أخلاقنا في التعامل كمسلمين ألا وهو تعامل الرسول ﷺ.

فقد ذكر أنس رضي الله عنه عن الرسول ﷺ [أنه أحسن الناس أخلاقاً]، وحديث آخر عن الرسول ﷺ :[البر حسن الخلق، والإثم ما حاك في النفس، وكرهت أن يطّلع عليه الناس].

لم يكن الرسول ﷺ لا فاحشاً ولا متفحشاً وكان يقول:[إنّ من خياركم أحسنكم أخلاقاً] وكان يقول:[أكمل المؤمنين إيماناً أحسنهم خلقاً وخياركم خياركم لنسائهم]. وعن عائشة رضي الله عنها قالت: سمعت رسول الله ﷺ يقول: [إن المؤمن ليدرك بحسن خلقه درجة الصائم القائم]. وقال الرسول ﷺ في مناسبةٍ أخرى: [أنا زعيم بيت في ربض الجنة لمن ترك المراء وإن كان محقاً، وببيتٍ في وسط الجنّة لمن ترك الكذب، ولو كان مازحاً، وبيتٍ في أعلى الجنة لمن حسن خلقه]. هذا ما علمنا

الرسول ﷺ عن معنى الخُلق وحسن الخُلق.

أما السياسة فأسهل تعريف لها فهو: إدارة شؤون الدولة وأنا عرّفتها هنا تعريفين:

أولاً: فن التعامل بالمصالح الكلية للجماعة أو للدولة، وصولاً إلى هدف السلام والرخاء العام، ورعاية حاجات الناس، من أجل السعادة للكافة، وأما التعريف الآخر فهو: تولي أمر الناس، وإرشادهم إلى الطريق الصالح، وتدبير معاشهم عن طريق العدل.

السياسة، ليست المناورة الحزبية، ولا الكذب على الجماهير، ولا التضليل بمعسول الكلام، والخطب الرنانة.

أحب أن أستعرض بعض القضايا وأنتم أدرى بها:

- السياسة الربانية مع عباد الله سبحانه وتعالى منذ أن خلق آدم وزوجه.
- التعامل الرباني مع سيدنا آدم وزوجه، حيث أعطاهم الأمان، وعلمهم الأسماء كلها، ثم حذّرهم من الشجرة، لكن حتى لما أكلوا منها وزلوا غفر لهم، وأنزلهم الأرض وتوعدهم مرة أخرى.
- تعامل الله سبحانه وتعالى مع إبليس، حيث سمح له بأن يناقشه، ثم أعطاه الأمان إلى آخر يوم في الحياة إلى يوم القيامة.
- تعامل الله عزّ وجل مع سيّدنا نوح، سأله عن ابنه وقال: إنه ليس منك، وتعامل الله مع كل الأنبياء من سيّدنا إبراهيم إلى سيّدنا محمد ﷺ . هذه قضية فيما يتعلق بالرب والتعامل الرباني في السياسة.

أما تعامل الأنبياء في السياسة، فدائماً يحضرني سيّدنا يوسف عليه السلام، وسورة سيدنا يوسف في القرآن الكريم مليئة بهذه المعاني، وفيها الربط بين خُلق الإنسان وعمله، فسيدنا يوسف في السجن، رجل شاب يدخل السجن، ويدخل معه اثنان من الشباب، والقرآن يذكر أنهم سألا سيدنا يوسف لأنهما رأوه من المحسنين، لقد

استشار هذان الشابان سيدنا يوسف لأنهم لمسوا فيه ذلك الخلق الحسن.

وهنا تأتي مسألة خلق المسلم. من هذه الحادثة يتبين لنا كيف أن خلق المسلم عنصر دعوي جاذب وملفت للانتباه، وقضية الدعوة إلى الإسلام يمكن أن تكون الدعوة من خلال العمل. ولنتابع سيّدنا يوسف عليه السلام ونرى كيف أعطى النصيحة عندما جاءه المرسل، وهذا خلق المسلم حيث أنه لما طلب منه أن ينصح أعطى النصيحة من غير أن يطلب منهم شيئاً وهذا خلق المسلم. لكن حينما طلبه الملك فهناك طالب بقضيته التي اتُّهم بها مع النساء، وحتى عندما ذهب إلى الملك وهذا خلق المسلم لقد طلب منه شيئاً أن يعمله ويكون أميناً في طلبه للشيء، وقال بما يختلف به بعض الأخوة بأنه طلب منصباً معيناً، وطلب أن يكون على مفاتيح الدولة، أو ما يسمى الآن بالشؤون المالية، فهل للمسلم أن يطالب بمنصبٍ معينٍ؟ من هنا أستخلص من حادثة سيدنا يوسف عليه السلام أنه ضَرَبَ لنا مثلاً رائعاً في هذا العمل من ناحية خُلقه في سجنه مع الشباب، ثمّ عندما طُلب منه الاستشارة أعطاها دون مقابل، ثم حين طلب منه الخروج طالب بإثبات براءته، ثم عندما سأله الملك قال بأن يسلمه الخزائن، ولما سلّمه الخزائن، وحين أصبح من أهم وزراء الملك لم يترك الأمانة في تعامله مع أهل البلد، ولكنه قام بواجبه حقاً، وأعان أهله وجاء بهم. إن تعامل سيدنا يوسف الأخلاقي في السياسة مثالاً مهماً.

ثم نأتي إلى الرسول ﷺ مثلنا الأعلى، وإن الرسول ﷺ وتاريخه كله حافل بالعمل السياسي. (وأحب أن أنبّه الأخوة بأنني استعنت ببعض الكتب فاستعنت بكتاب النظام السياسي في الإسلام للدكتور محمد أبو فارس، وكتاب السياسة الشرعية لشيخ الإسلام ابن تيمية، والحرية السياسية في الإسلام للدكتور أحمد شوقي الفنجري، والتحالف السياسي في الإسلام لمنير الغضبان).

من أول ما بدأ الرسول ﷺ والتحالفات التي قام بها كانت تحالفات لا تخدش لا الإسلام ولا العقيدة بأي طريقةٍ كانت، ولكن الكل يعلم بأن الرسول ﷺ دخل في

تحالفات كثيرة من أول التحالف مع عمّه أبي طالب، ثم حتى من قبل التحالف مع عمّه، وكيف نصره عمّه، ثم التحالفات التي كانت قبل أو في مرحلة تأسيس الدولة الإسلامية، ثم التحالفات التي عقدها الرسول بعد تأليف الدولة الإسلامية وقبل التأسيس، كما هي في بيعتي العقبة الأولى والثانية، ثم من الأشياء التي حتى المسلمين أو كثير من المسلمين في عهد الرسول ﷺ أنكروها بدايةً كصلح الحديبية، والتي فيها الكثير مما نمرّ به كمسلمين في الوقت الحالي، فقد تنبه المسلم العامل في وقت الرسول ﷺ أنّه هناك بعض القضايا التي يمكن أن تظهر للمسلمين في وقتها غير وافية أومقبولة، ولكن نتائجها الإيجابية تظهر فيما بعد، وبتوفيق الله كان صلح الحديبية من أفضل العقود التي قام بها الرسول ﷺ من غير أن يتخلى عن أي مبدأ من مبادئ الإسلام.

في عصرنا هذا كما يقول منير الغضبان: في العصر السابق أو ثلثه الأخير كان الحديث في الدولة الإسلامية هو حديث التميز ما بين الحكام والمسلمين، لأنه هناك قضية كيف يتميز المسلمين من غير المسلمين، في هذا العصر أصبحت القضية بعد أن ضربت الخلافة الإسلامية في أوائل هذا القرن كيف أن المسلمين بدؤوا يناقشون قضية التحالفات السياسية، ورأينا بعضها في السبعينات والثمانينات، فهل هناك تناقض بين القضيتين ؟ وهل انحرفت الحركة الإسلامية بمسارها ؟ استبدال المفاصلة والتمييز بالتحالف أقول لا ليس هذا، ولكن سنّة التطور الرباني هي التي تقود حركات إسلامية أو دول إسلامية إلى مواقع معينة، فلابد أن نرى موقع عملنا في كل عصر، حينما نكون في دولة إسلامية يوجد نظام كامل إسلامي لهذه الدولة، وحقيقة كتاب الدكتور محمد أبو فارس شافي في هذا الموضوع، وحينما تكون الدول الإسلامية مستضعفة، ونحن كأقلية مسلمة في الغرب هنا لنا أن نقوي شوكتنا، فتكون لنا ظروفنا الخاصة في كيفية التعامل.

فهل السياسة هي الكذب والكلام المعسول ؟ أبداً، وهل على المسلم أن يتعامل

مع غير المسلمين ؟ نحن في الغرب أعتقد مما قرأت هنا ومما أعتقد به، ومما سمعت به من كثير من الفقهاء والشيوخ أن تعاملنا السياسي في الغرب لابد أن يكون في حدود سنّة الرسول ﷺ ، وأن لا نكذب، بل العكس بالعكس فعلى الجالية المسلمة في أميركا خاصّة وفي الغرب عامةً أن تكون القلة الرائدة للعمل المعنوي والأخلاقي، وعلى الجالية المسلمة في أميركا أن تتحمل مسئوليتها، حتى تكون هي القائدة الأخلاقية في أميركا، خاصة فيما نراه من فجور في العمل السياسي في أميركا ولا يكون هناك خلاص لأميركا أو غير أميركا إلا أن تقوم مجموعة من المسلمين للتصدي للعمل السياسي في أميركا لأسباب كثيرة:

أولاً: لحماية أنفسنا، فمن الممكن أن توجد لنا مساحة معينة نحمي بها أنفسنا ودينننا ونقوى شوكتنا.

ثانياً: حتى نستطيع أن نورث أبناءنا وبناتنا في هذا البلد موقعاً متميزاً، كأقلّية رائدة بإذن الله.

وثالثاً: لمصلحة هذا البلد ـ الولايات المتحدة ـ نحن ممن أتينا إلى هذا البلد أوولدنا في هذا البلد، توجد في هذا البلد مواثيق ووعود، ونحن ممن تعاقد معهم بهذا، إما علماً أو جهلاً لكن كل من أتى إلى هذه الدولة، أو إلى أي دولة أخرى دائماً يوقع بأنه لابد أن يحترم قوانين هذه الدولة، وحقيقة أنا لم أرَ شيئاً في القوانين المنصوصة في أمريكا باستثناء ما جرى في سنة ١٩٩٦ في السنة الماضية ما يمنعنا من أن نؤدي شعائرنا الدينية، ونحمي الجالية المسلمة في أمريكا.

لهذا فالعمل السياسي للفرد المسلم في الغرب شائكٌ جداً، لكن إذا استطاع المسلم أن يتحلى بخلق الإسلام وبالجماعة المسلمة، حتى لا نكون كما قال الرسول ﷺ : [إنّ الذئب أقرب ما تكون من الغنم القاصية]، لكن الجالية المسلمة في أمريكا أو الحركة الإسلامية في أمريكا وبهذا أعني جميع المسلمين إذا اتفقوا على شيء، ورسموا خطة يحمون بها أنفسهم وعقيدتهم، بل أكثر من هذا يعينون على الدعوة

للإسلام في حدود قوانين هذا البلد، لا أعتقد أنه يوجد أي شـــيء مخـالف فيـها مـن العمل السياسي، الذي يمكن أن يقوم على المبادئ التي ذكرتها.

لا يخفى علينا أن كثيراً من العمل السياسي في أمريكا من الممكن أن تكـون فيـه المغالطات، لكن نحن كجالية مسلمة وكمجلس إسلامي أمريكي في أمريكـا في عمـر مؤسستنا ٧ سنوات حاولنـا ونحـاول ونجـاهد مـا نسـتطيع أن نلـتزم بقواعـد الديـن الإسلامي وبأخلاق المسلم وبســنة الرسـول ﷺ ، فأنـا أرى أن العمـل السياسـي في أمريكا شيء مهم حتى يأتي القرن القادم، وتكون شـوكة المسـلمين أقـوى وأكـبر في أمريكا بإذن الله تعالى.

أسئلة وتعقيبات

س١. من خلال تجربتكم السياسية في أمريكا كيف ترون أخـــذ الأخـــلاق كمعيار في السياسة الأمريكية؟

ج٢. هل يتقيد كلهم بالأخلاق ؟ لا لكن يوجد كثير منهم ممن لا نيأس من رحمة الله فيهم، وندعوهم بطريقة عملية، فلا أقول إنّ كلهم يلـتزم بأخلاقـهم ووعودهـم، ولكن نحن دائماً نفتش في واشنطن وغير واشنطن على مـن يخـافون الله بطريقتـهم الخاصة، وممن يوفون بوعودهم، وحقيقة توجد بعض الأمثلة ممـن هـم مسـتعدون أن يقفوا معنا في الصالح والطالح كما يقال.

س٢. هل هناك توجه أخلاقي معين تنتهجه الـ إي إم سي AMC المجلـس الإسلامي الأمريكي في التعامل مع السياسة الأمريكية ؟

ج٢. منهجنا هو المنهج الإسلامي بقدر ما نستطيع، فنحن دائمـاً بقـدر الإمكـان نلتزم بما نقوله، ونتوخى الحرص والصبر والمصارحة والمشـافهة، ونحـن نلـتزم بـهذه المعايير التي حددها لنا الرسول ﷺ.

س٣. هل تختارون مرشحي الكونغرس ليختاروا من قبل المسلمين على أسس أخلاقية أم على أساس المصلحة ؟

ج٣. الحقيقة الحديث عن المرشح المسلم للكونغـرس الأمريكـي سـابق لأوانـه، نحن طبعاً نحاول بقدر الإمكان أن نبحث عن المرشح المسـلم الصـالح، وهـذا عملنـا

لكن عملنا الأساسي الآن كيف نعد من نرشحه عن الجالية المسلمة، إلى الآن يوجد بعض من رشح أنفسهم للكونغرس الأمريكي وخاصة سنة ١٩٩٢ وللأسف، لم يكن لنا الخيار في ذلك لا في أخلاقهم ولا في غيرها، بالرغم من هذا حاولنا مع كل من أراد أن يرشح نفسه، يوجد الآن بعض من انتخبوا في المجالس المحليّة، وكثير منهم من إخواننا الأفارقة المسلمين، ممن نشجعهم فنحن في هذه المرحلة كمجلس إسلامي في أمريكا نشجع أياً كان ممن يدعي أنه مسلم أن يخوض هذه التجربة.

هل وصلنا أن نرشح مسلمين أتقياء عندهم العلم الشرعي ؟ للأسف لا لم نجد أحداً ولم يتقدم أحد إلى الآن، لكن نحن في مرحلة الإعداد، لهذا وأملي في الله أنه لن تمر علينا خمس أو عشر سنوات وإلاّ سيكون لنا ممثلين في كثير من الدوائر الحكومية بإذن الله.

س٤. هل وجدتم مضايقات من قبل الصف الإسلامي نفسه حين قررتم العمل في المجال السياسي في الولايات المتحدة ؟

ج٤. للأسف نعم مضايقات شديدة وكثيرة من بعض المنظمات، بسبب فكرة إنشاء المجلس الإسلامي، كان لابد لنا أن نبين لكل مسلم في أمريكا بأننا لا نتبع فكراً معيناً أو حزباً معيناً، ولا نتبع مجموعة معينة بل على العكس نحاول أن نمثل الجالية المسلمة الأمريكية، منهم من اتهمنا بأننا نتبع الإسنا ISNA أو التربل آي تي IIIT وكثير من هذه القضايا، لكن أهم ما في الموضوع أن القضية كانت غريبة على بعض الناس، نحن ممن تعلمنا أنه لا بد من المفاصلة، ولابد للأسف من العزلة، ليس فقط عزلة شعورية، وإنما عزلة حسية.

للأسف الشديد الحركة الإسلامية في أمريكا عامة حتى إخواننا الأفارقة المسلمين قد ورثوا مفهوم أن العمل في السياسة، وغير لائق وغير أخلاقي وغير أمين. لقد

واجهنا ذلك، لكن نحن نعتقد بأنه كان جهلاً بالمصلحة، وأول خمس سنوات مر بها المجلس الإسلامي الأمريكي كانت صعبة جداً من كثير من النواحي من الجالية المسلمة وغيرها.

س٥. هل تعرضتم لإغراءات من قبل دول عربية إسلامية لتوجيه مسار المجلس الإسلامي الأمريكي؟

ج٥. حقيقة من أول ما بدأ المجلس الإسلامي الأمريكي حاولنا أن نتصل بالسفارات ونتعاون معهم، لكن قضية أن هذا المجلس مجلس إسلامي كان شيئاً غريباً بالنسبة لهم، حتى أنه بلغني أن إحدى المسؤولين في أحد السفارات قال: على المسلمين أن يبقوا في مساجدهم ويربوا أنفسهم هناك، لكن الآن نحظى باحترام هذه السفارات، ولا يوجد بيننا أي تعامل، لكن نحن نحاول أن نفرض أنفسنا عليهم بأن نخاطب الحكومة الأمريكية التي هي معترفة بنا، وما فتح الله به علينا من خلال الستّ سنوات الأخيرة بين الحكومات العربية والإسلامية أن المجلس الإسلامي الأمريكي مؤسسة أمريكية تعنى بشؤون الجالية المسلمة أولاً، وأحب أن أبين نقطة مهمة: نحن في المجلس الإسلامي كان علينا إقناع الجالية المسلمة الاشتغال بالعمل السياسي الأمريكي، وخاصّة الداخلي، لأننا نعتقد أنه لا يمكن أن نؤثر في السياسة الخارجية الأمريكية إلا بعد إقناع الشعب الأمريكي بقضايا المسلمين في أمريكا، وأن الجالية المسلمة في أمريكا لم تعد جالية مغتربة، نحن جزء لا يتجزأ من أمريكا، لنا ما لهم وعلينا ما عليهم، ومما تعلمناه في العمل السياسي في أمريكا أن جميع السياسات هي محلّية، فعلى الجالية المسلمة أن تؤثر على القضايا الأمريكية، وتظهر بمظهر الجالية التي تعمل العمل الإيجابي.

المجلس الإسلامي الأمريكي ليس بمؤسسة دينية، ليس إنقاصاً من حق الدين، ولكن توجد مؤسسات دينية كثيرة، المجلس الإسلامي الأمريكي كنا نقول ولازلنا نحن

مؤسسة سياسية لخدمة قضايا الجالية المسلمة، والآن نقول نحن مؤسسة سياسية اجتماعية لخدمة قضايا الجالية المسلمة، للتأثير في السياسة الداخلية الأمريكية، ثم نعتقد أنه إذا كان هناك تأثير مباشر في قضايا أمريكا واستطاعت الجالية المسلمة أن تسمى في هذا الأمر سيكون تأثيرنا في القضايا الخارجية أفضل وأنفع وأسهل بإذن الله.

س ٦. هل تجدون هامش الديمقراطية في أمريكا هو الذي سمح للمجلس الإسلامي الأمريكي للعمل في المجال السياسي أم هو نوع من استيعاب الطاقات الإسلامية ضمن قنوات تحت أنظار صانع القرار الأمريكي؟

ج ٦. نحن إذا أردنا بمحض إرادتنا كجالية مسلمة أن نقيم في هذا البلد لابد أن نتعامل مع الظروف ومعطيات هذا البلد، وهذا البلد في أمريكا يعطينا شيئاً من الحرية في العمل، لابد أن نستغلها، وإنّ الجالية المسلمة تمر بفترة حرجة في أمريكا خاصة في السنوات القليلة لظروف دولية معينة، لكن حقيقة من خلال استعراضنا لجميع الأقليات التي جاءت إلى أمريكا بدون استثناء نجد أنها مرت بالمراحل التي نمر بها: الجالية الايرلندية، الإيطالية، والجالية اليهودية.

بالنسبة للأديان، الكاثوليك حينما أتوا إلى أمريكا ظلوا إلى فترة طويلة مضطهدين، إلى أن أصبح جون كندي رئيس جمهورية أمريكا، لقد كان الكاثوليكي في أمريكا يعتقد أنه هو في الصف الثاني، جون كندي هو الذي اخترق هذه القضية، وأصبح أكثر من ربع أعضاء الكونغرس الأمريكي من الكاثوليك، والجالية أكثر من ٦٠ مليون. فنحن نمر بظروف طبيعية في أمريكا، ومن يدرس ومن يلاحظ التاريخ الإسلامي في أمريكا يرى أن الجالية المسلمة قفزت قفزات هائلة في تثبيت نفسها في أمريكا، فأرجع وأقول نعم نحن سنستغل كل القوانين الأمريكية لتثبيت حقوقنا الشرعية في أمريكا، وأقول ما قاله عمر بن الخطاب (لست بالخب وليس الخب

يخدعني) فإن حاولوا استعمالنا في غرض معين أو طريقة معينة فنحن سنحاول أن نتعامل مع معطيات هذا البلد في حدود القانون، وإذا حوربنا في ديننا فتلك قضية أخرى، لكن في أمريكا لا يوجد أي قانون أو أي شخص يمكن أن يمنعنا من إقامة شعائرنا الإسلامية أو التجمّع الإسلامي، أو التوعية الإسلامية، أو الدفاع عن حقوقنا الإسلامية فهل هذا يعني أنهم يستغلوننا بطريقة أخرى؟ لِمَ لَم نقل أنهم يستغلون الجالية اليهودية، أو الجاليات الثانية، فنحن سنتوكل على الله، وسنحاول دائماً أن نقوي شوكة الجالية المسلمة، وأقول: نحن نعلم أنه يمكن أن تمر علينا ظروف أصعب من هذه، كما مرت على الجالية اليابانية في أثناء الحرب العالمية الثانية فقد أُخذوا إلى معسكرات، وأنه مع تطورات حرب الخليج المؤسفة لوحظ أن إدارة الهجرة والجوازات كان لها مواقف معينة، كان من الممكن أن يجمعوا كل العرب فيها، فنحن نعلم بهذه القضايا، ونعلم بأن الخطر ممكن أن يأتينا في أيّ وقت، ولكن سنسلح أنفسنا، ونحمي أنفسنا بعمل تحالفات شرعية مع باقي الأقليات في أمريكا.

س ٧. ما هي أهم الإنجازات التي حققها المجلس الإسلامي على صعيد العمل السياسي في أمريكا ؟

ج ٧. نحن نعتبرها إنجازات والبعض قد لا يراها كذلك، لكن على الأقل نعتقد بأن الرئيس الأمريكي يعترف الآن بأنه توجد جالية مسلمة، للأسف عددها لا يقل عن خمس أو ستّ ملايين، أقول للأسف لأنه لا توجد لنا إحصائية تقول لنا كم عدد المسلمين في أمريكا، بعضهم من يقول نحن (١٠) مليون، ونحن نقول إننا(٦-٧) ملايين، والجالية الإسلامية معترفٌ بها اليوم من خلال البيت الأبيض، والرئيس الأمريكي الذي يهنئ الجالية المسلمة بأعيادها.

فهنالك اعتراف من الحكومات والإدارة، وأصبح الرئيس الأمريكي وخصوصاً هذا الرئيس بقدر سوء التعامل بالسياسة الخارجية لا يذكر أي شيء ديني مثلاً

الكنيسة والمعبد اليهودي إلاّ ويذكر المسلمين، وهذه الإشارات مهمة في العمل الإعلامي في أمريكا، ولنا صلات مع البيت الأبيض في هذا الموضوع، وأصبح الاعتراف في الكونغرس الأمريكي بالجالية المسلمة، وإن شاء الله سنكرر هذا أكثر من مرة بأننا استطعنا أن نأتي باثنين من شيوخ الجالية المسلمة ممن افتتح جلسات الكونغرس الأمريكي، مثل الإمام سراج الوهاج، والإمام وارث الدين محمد، فعلى الرغم من أن هذه المؤسسة مؤسسة علمانية تفتتح المجلس بما هم يسمونه صلاة، ونحن نسميه دعاء، واستطعنا أن نحضر هؤلاء لافتتاح مجلس الشيوخ والنواب ونعتقد أن فيها فائدة. إنّ كان هناك فوائد من حرب الخليج بعد تحرير الكويت فهي أننا استطعنا أن نفتح هذه المؤسسة العسكرية لأنه يوجد فيها ١٠ آلاف جندي مسلم، ويوجد الآن اثنين من المرشدين الدينيين الذين يقومون بالسهر على قضايا المسلمين في الجيش الأميركي، ويقومون بالعمل الدعوي في الجيش الأميركي، وسنحاول أن نحضر أكثر من مرشدين. أصبح كلا الحزبين الديمقراطي والجمهوري وكثير من المؤسسات على علم بحقيقة عمل المجلس الإسلامي الأميركي وباقي المؤسسات التي تبعتنا فيما بعد، وأصبح هناك اعتراف واقعي بالإسلامي والجالية المسلمة، والمجلس الإسلامي الأميركي، ممن استغل الكوارث التي جرت من بعد سنة تسعين في أميركا استغليناها لصالح الجالية المسلمة لكن التحديات كثيرة وكبيرة ونسأل الله التوفيق.

س ٨. كيف يمكن لأي كان أي يساعد عمل مجلسكم؟

ج ٨. بأن يتصل بنا لنوصل له نشراتنا، ونبين لهم أن حقيقة العمل السياسي في أميركا يحتاج الدعم من كل مسلم أولاً إذا كنا ٦ستة ملايين أو أكثر، فيجب أن نعلم بأنّه يوجد في المجلس الإسلامي الأميركي ٤٠٠ ألف اسم من المسلمين الأميركان ممن قاموا بالتصويت بالانتخابات الأميركية، وقمنا بهذا عن طريق برنامج معيّن، وهذا يعني أن الجالية المسلمة يوجد فيها أكثر من مليون مسلم ممن يقومون بهذا الواجب،

كيف لنا أن نؤثر بترجيح كفة على أخرى في السياسة الأميركية، السياسة الأميركية لها أعمدة كثيرة لكن أهم هذه الأعمدة هي الصوت والمال، فإذا أقنعنا الساسة في أميركا بأنه يوجد لنا أكثر من مليون إلى مليوني ناخب مسلم، من الممكن أن نغير أشياء كثيرة في الأماكن المحلية، وفي الولايات، مثلاً في كاليفورنيا يوجد في المجلس الإسلامي الأميركي أكثر من ١٠٠ ألف شخص، السؤال هو كيف ١٠٠ ألف مسلم له الحق في التصويت. كيف لنا أن نوحد هذا الكم من المسلمين على التصويت على صوتٍ واحد؟.

نحن لا نعتقد في قضايا معينة، ولا نتوقع بأن الجالية المسلمة ستتوحد في كل كبيرة وصغيرة ولكن توجد بعض القضايا المهمّة التي من المفروض أن نقوم بها.

مثلاً قضية رئاسة الجمهورية، لا بد في سنة ٢٠٠٠ أن نبين لأميركا أنه يوجد مليون مسلم سيعطون أصواتهم لمرشح واحد، وصوتنا لن يكون على أساس حزبي، وإنما سيقوم على مصالح الجالية المسلمة، فإن اتفق أي من هؤلاء المرشحين بالقضايا التي ستعرضها الجالية المسلمة عن طريق المؤسسات الشرعية، فالجالية ستصوت لهذا الصوت أو هذا، هذا الآن شغلنا الشاغل في المجلس الإسلامي الأميركي، ثم كيف يمكن أن نختار بعض الولايات والأماكن التي يمكن أن نحقق بها بعض الإنجازات القوية، مثلاً كاليفورنيا يوجد لنا ١٠٠ ألف، في ميشيغان للأسف أصبنا بصدمة لأن البرنامج بين لنا أن ٦٠٠٠ فقط في ميشيغان ممن يحق لهم التصويت.

إن كثيراً من العرب والمسلمين موجودون في ديترويت وحولها، هل يوجد عندنا خطأ أم لا ؟ لا أعلم، وأسأل كل من يحب أن يتعاون معنا على تشجيع الجالية المسلمة أن تقوم بواجبها، وأنا أقول إن أي مسلم في أميركا يحمل الجنسية الأميركية عليه هذا الواجب، أن يخوض هذه الانتخابات، وأن يصوت لمصلحة الجالية المسلمة كلها.

س ٩. هل يمكن أن يكون اختياركم لفروعكم في ديترويت ميشيغان قد أقيمت على أسس غير سليمة؟

ج ٩. إلى الآن لا يوجد لنا فرع في ميشيغان، لكن حقيقةً غاب عنا العنصر المسلم العربي، وأرجو من كل الاخوة الذين يفهمون عملنا ويريدون أن يتعاملوا معنا، أن يتعاونوا معنا وسنحاول أن ننشئ فرعاً في ديترويت، فموقف المسلمين في أميركا الآن حرج. وأرجو من كل أخ صادق يحب أن يتعامل معنا أن يتقدّم لنتعاون في نصرة الإسلام والمسلمين في أميركا.

ملاحظة: لقد فتح فرع المجلس الإسلامي في ديترويت ميشيغان بعد أشهر قليلة من هذا الحوار الهاتفي.

س ١٠ . إلى ماذا تعزون جهل المسلمين في العمل السياسي في أميركا؟.

ج ١٠. أقول لأنّنا في الشرق جيلٌ تأثر بكثير من القضايا بالشرق... من جاء من دول كانت دكتاتورية، ومن تربى على أن العمل السياسي هو عمل غير صالح، ولكن يجب أن نغير هذا الإتجاه مغتربين ومقيمين، ونخلع عنا هذا اللباس غير الإيجابي، وأعتقد أن الجالية المسلمة في أميركا لا بد لها أن تلعب دوراً ريادياً وإبداعياً في أميركا، فالشعب الأميركي ينتظر من مجموعة، من نخبة، من جالية أن تخرجهم مما هم فيه، ولعلم الأخ أن الجالية المسلمة في أميركا من أغنى الجاليات، ليس فقط في أميركا وإنما في العالم كلّه، يوجد فينا عناصر كثيرة ممن أنعم الله عليه، بالعلم والمال، ولكن جهودنا متناثرة ومتباينة، ولابد أن نعمل على توحيد الصف بطريقة واسعة وواعية، وأملي بالله سبحانه وتعالى أن الجالية المسلمة تمر بمخاض في أميركا وستشعر بأهمية وجودها ومصيرها.

سؤال أخير: كيف ترون مستقبل الوجه السياسي للإسلام في الولايات المتحدة الأميركية؟.

الجواب: أراه مشرقاً، ولكن سنمر بكثير من المراحل، وأعتقد أن السنوات السبع الأخيرة بينت للجالية المسلمة بأنه لابد لنا أن نعمل شيئاً، وحادثة أوكلاهوما بقدر ما ضرت كثيراً من المسلمين بقدر ما استطعنا أن نستفيد من هذا الحادث في مصلحة الجالية المسلمة، فقد مرت الجالية بمرحلة عصيبة بعد حادثة أوكلاهوما أول ستين ساعة، ولكن نحن، وأتوقع باقي المؤسسات الإسلامية أيضاً، استفدنا من هذا الحادث بأن بينوا للجالية المسلمة أن العيب فينا، وفي العزوف والانعزال في الجالية المسلمة، ففي أوكلاهوما يوجد ثلاث مساجد إسلامية ومع انفجار أوكلاهوما ظهرت عدة ظواهر إيجابية.

أولاً: تحمس الكثير من الجالية المسلمة برغم ما مروا به وجمعوا أكثر من ٢٠ ألف دولار، وتعاونوا إنسانياً مع أهل أوكلاهوما.

ثانياً: الرئيس الأميركي بعد الحادث بثلاث ساعات خرج على العالم وقال: (أنه لابد للأمريكان أن لا يتهموا أحداً إلا أن يكون بين أيدينا المجرم) بالرغم أن الإعلام اضطهد الجالية المسلمة.

ثالثاً: بعد أوكلاهوما يوم الأحد بعد الحادث، كان هناك حفل تأبين في أوكلاهوما لم يمثل الجالية المسلمة في هذا الحفل أي من القيادات الإسلامية، وتأثرت الجالية الإسلامية من هذا، ولكن عندما استعرضنا القضية اتضح بأن المساجد الثلاثة في أوكلاهوما ليس لهم علاقة بأي أحد لا بالعمدة ولا بمجلس البلدية ولا ببوليس المدينة.

امرأة في أحد هذه المساجد اتصلت بالبيت الأبيض، طلبت منه أن يوجّه لمسجدها الدعوة لحضور وتمثيل المسلمين ! إذاً على المساجد أن تنفتح على العالم من حولها، وهذا ما استغله المجلس الإسلامي الأميركي وباقي المؤسسات، بأن باشرنا العمل

بإشعار المؤسسات الإسلامية والمراكز بأننا يجب أن ننفتح على العالم، وحقيقة لا يوجد خطر على الإسلام في أميركا بقدر ما يوجد من خطر سلبية المسلمين في أميركا نحو العمل الإيجابي عامةً، ونحن في المجلس الإسلامي نعمل ونسأل الله التوفيق.

(انتهى)

الأخلاق والأداء الاقتصادي

د . منذر القحف

المحاضرة الحادية عشرة

منذر القحف

- باحث في الاقتصاد الإسلامي.
- ولد في دمشق ١٩٤٠م.
- بكالوريوس في التجارة ١٩٦٢م، دمشق.
- دبلوم دراسات عليا في التخطيط ١٩٦٧م، دمشق.
- دكتوراه في الاقتصاد ١٩٧٥ ، جامعة يوتا — أميركا.
- ساهم في علّة مؤتمرات وندوات : باحثاً ومعقباً، ومحضّراً.
- محاضر في دورات تدريبية عديدة في جوانب الاقتصاد الإسلامي المختلفة.
- يعمل في الوقت الحالي باحثاً اقتصادياً في المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية بجدّة.

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد أشرف الأنبياء والمرسلين.

لبّ موضوعنا الأداء الاقتصادي وعلاقته بالأخلاق، المسألة السلوكية للإنسان هي مسألة تتعلق بجوانب متعددة:

- السلوك الفردي.
- السلوك العاطفي.
- السلوك تجاه الآخرين.
- السلوك تجاه الأشياء.

جزء من هذا السلوك الشامل هو الذي يتعلق بالنشاط الاقتصادي، وكما يعرفه ابن خلدون أنه السلطة أو السلوك الذي يتعلق باستعمال الموارد وتطويرها وتقديمها أو استخدامها في استخلاص المنافع وتلبية الحاجات والرغبات. هذا التعريف شبيه جداً بما يعرّفه ((روبين)) بعد عدة قرون بأن الاقتصاد هو: استعمال الموارد النادرة في تلبية الحاجات.

هذا السلوك الاقتصادي هو بطبيعة الحال جزء من مهمة الدين، فالدين جاء ليعالج السلوك الإنساني بكامله، وليعيد تنظيم هذا السلوك بكل جوانبه. والدين الإسلامي بشكلٍ خاص جاء بهذه الرسالة التي هي شاملة من جهة ما تشمله من جوانب السلوك الإنساني، ومن جهة كيفية المعالجة التي تتابع الخطوات المتعددة

فتربط كل هذا السلوك بالهدف المقصود، ينبني على ذلك أن السلوك الاقتصادي بكونه جزءاً من السلوك الإنساني هو جزء من مهمة الدين وهو جزءٌ من مهمة الإسلام بشكلٍ خاص، والاقتصاد الإسلامي كجزء من هذه الرسالة والإسلام يتبع خطوات ثلاثٍ في معالجة السلوك الاقتصادي للإنسان :

الخطوة الأولى: هو تكوين القناعة الفكرية العقدية والوجدانية للخالق.

الخطوة الثانية: الحض على السلوك الأخلاقي في الاقتصاد، والتشجيع عليه وبيان عيوب الموقف والسلوك المعاكس.

الخطوة الثالثة: أنه يرتبط ذلك بإطار اقتصادي مؤسسي، كما سنلاحظ من الأمثلة التي سنعرضها.

هو إذاً يقوم على تكوين قناعة فكرية وجدانية، ثم على الحض والحث على السلوك الأخلاقي، والثالثة هي وضع إطار قانوني ومؤسسي لحماية هذا الموقف الأخلاقي. من هنا نلاحظ الشمولية في المعالجة.

مثال أول: الآيات التي تتحدث عن التطفيف ﴿ويلٌ للمطففين الذين إذا اكتالوا على الناس يستوفون وإذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون ألا يظن أولئك أنّهم مبعوثون ليومٍ عظيم﴾ [المطففين:١-٥]. هذه الآيات هي من أوائل الوحي، وهي كما نلاحظ أنها تقرر ثلاثة أمور:

الأول: مبدأ العدل، لأنّه أمر بشع جدّاً أن يُطفف الكيل أو الوزن.

الثاني: تربط مبدأ العدل بالمصير الإنساني إلى الجنّة أو النار ﴿ ألا يظنّ أولئك أنّهم مبعوثون ليومٍ عظيم ﴾ [المطففين:٤-٥].

الثالث: أنها تنظم المعاملات بين الناس فتمنع البخس، وتبطل العقد الذي وقع فيه البخس وترفضه، ثم تقيم مؤسسة رقابية هي مؤسسة المحتسب، والمحتسب هو مراقب السوق، وهي مهمةٌ قام بها الرسول ﷺ بنفسه، ثم عيّن الخلفاء من بعده

مسؤولاً عن رقابة السوق، ومن المعروف أن عمر بن الخطاب الخليفة الثاني عين الشفاء وهي امرأة صحابية عيّنها محتسبة على السوق.

مثال آخر: الآيات التي تتحدث عن رسالة شعيب عليه السلام، قوم شعيب يقولون مستنكرين ﴿ أصلاتك تأمرك أن نترك ما يعبد آباؤنا أو أن نفعل في أموالنا ما نشاء ﴾ [هود:٨٧]، قال لهم شعيب بشكلٍ واضح: إن التعامل مع المال مرتبط بالصلاة واليوم الآخر ومرتبطٌ بالإيمان بالله، هم لم يستطيعوا أن يدركوا هذا الربط واستنكروه ! فكيف تزعم أن الصلاة هي التي تحدد نوع التعامل مع المادة، إذاً من مضمون الرسالة أن الربط بين كيفية التعامل مع المال وبين التعبد لله تعالى من خلال الصلاة .

الخطوة الثانية: إنّ الشريعة وضعت تنظيماً للتعامل مع الأموال حددت ما هي طرق كسب المال ؟ وأنواع الملكية الخاصة الفردية والعامة، ثم حددت حدوداً في التصرف بالمال بما يجوز أو يصح أو يباح أو لا يجوز، ثم أقامت مؤسسات رقابية بعد ذلك من خلال القانون الإسلامي .

مثال ثالث: في مسألة الربا نلاحظ كيف بسط الإسلام أولاً المبدأ الأخلاقي حرم أكل أموال الناس بالباطل، واعتبر الربا نوعاً من أكل أموال الناس بالباطل ﴿ ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل﴾ [البقرة: ١٨٨]، ثم عمد إلى إظهار التناقض الأخلاقي في السلوك الربوي باعتراضه على اليهود أنهم كانوا يقولون: لا مانع أن تأخذ الربا من الأميين، من غير اليهود، ولا تأخذه من اليهود ﴿ليس علينا في الأميين سبيل﴾ [آل عمران: ٧٥]، قالها القرآن الكريم على سبيل الاعتراض، الناس كلهم سواء، فإن كان علينا من سبيل مع اليهود في التعامل في الربا فينبغي أن يكون علينا سبيل مع غير اليهود في التعامل بالربا.

ثم في الآية الأخرى، استنكر ﴿وأخذهم الربا وقد نُهوا عنه﴾ [النساء: ١٦١]، ثم استنكر في آية ثالثة ﴿لا تأكلوا الربا أضعافاً مضاعفة﴾ [آل عمران: ١٣٠]. هذه أضعافاً

مضاعفة هنا لإظهار البشاعة، وليست لتحريم نوع واحد من الربا أنّه ربا الأضعاف المضاعفة، كل ربا أضعاف لأنه تزايد من غير حق، فقال لا تأكلوا الربا فمن بشاعته أنّه أضعاف مضاعفة.

إذاً عالج المسألة من الناحية الوجدانية، ثم العلاج الفكري للحوار العلمي المكثف ﴿قالوا إنما البيع مثل الربا﴾ [البقرة: ٢٧٥]، ولكن الله تعالى قال: لا ، ولكن حلّل معنى القول:﴿وأحل الله البيع وحرّم الربا﴾ [البقرة: ٢٧٥]، ليسا متماثلين، البون بينهما كبير وشاسع، وقال:﴿الذين يأكلون الربا لا يقومون إلا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس﴾ [البقرة: ٢٧٥]، ثم جاءت الأحاديث الكثيرة بذم الربا، ثم قال:﴿يمحق الله الربا ويربي الصدقات﴾ [البقرة: ٢٧٦]، فقرر إذاً من خلال الحوار الفكري بشاعة الربا، ومفسروا القرآن الكريم يعقبون على هذه الآيات بقولهم: إن الربا هو مقابل لا شيء ما الذي يقابله ؟ الزمن ... الزمن قد تأتي فيه زيادة أو نقصان، إذاً مقابل توقع. الإمام القرطبي يسمى هذا التوقع هو بناء في الخيال فهو نوع من الوهم، فكيف تدفع مقابل هذا الوهم حقيقة أي تدفع مقابل هذا التقدير أو التقييم الذي نقدره عن المستقبل، ونحن لا نعرف كيف سيكون ذلك المستقبل عندما يقع.

بعد ذلك وضع نظاماً للمعاملات تفصيلياً، ففي كل معاملة فيها الربا قد تدخل الإسلام وحرّمها.

مثال آخر: في مسألة الزكاة أيضاً فالقرآن الكريم يقف موقفاً يحتاج إلى تأمل كبير. أمرهم بالزكاة والصدقة، فقال مشركو قريش غير المسلمين: ﴿ أنطعم من لو يشاء الله أطعمه ﴾ [يس: ٤٧]، وكان الله يأمرنا أن نطعم الفقير، وكان يمكن أن يطعمه هو...القرآن الكريم رواها عنهم بصيغة الاستنكار.

نعم إنها مسألة غيرية ينبغي أن يتعامل بها الناس من خلال الإحساس بحقوق الآخرين، فكل إنسان له حق بالحياة الكريمة من خلال الزكاة والصدقة.

وهذه المسألة الأخلاقية الغيرية (العناية بالفقير ومن تضعف به وسائله الخاصّة عن تلبية حاجاته) هي مسؤولية المجتمع، وهي مسؤولية الفرد.

الأسس الأخلاقية للنظام الاقتصادي الإسلامي:

يقوم النظام الاقتصادي الإسلامي على الأسس التالية:

آ- العدل :

هذا الأساس مشتق من ربوبية الخالق، فإذا كان هناك خالق واحد فكل الآخرين مخلوقين، فالخالق واحد والناس كلهم عبيد، والأشياء كلها عبيد له، وليس فقط الإنسان، فعبودية المخلوق تقتضي تساوي الناس، كلهم كأسنان المشط . من هنا جاء مبدأ العدل. والإسلام يوسّع هذا المبدأ حتى إنّ الفقه الإسلامي ليتحدّث عن العدل مع كل شيء، العدل مع البيئة، العدل مع استعمال الماء، العدل مع استعمال الموارد، فالعدل بديهي بين البشر بمعنى المساواة والأخوّة، ومبدأ العدل هو من المبادئ التي يؤكد عليها النظام الإسلامي، فنجد كلمة العدل ومشتقاتها ومعانيها: القسط والميزان، هي ثالث كلمة تكراراً في القرآن الكريم، فأول كلمة لفظ الجلالة، والثانية هي العلم والمعرفة بمعانيها ومشتقاتها، والثالثة هي كلمة العدل .

ب ـ التسخير:

إنّ الله سبحانه وتعالى قد خلق الإنسان أكرم مخلوقاته، وذلل له الأرض وجعلها ذلولاً ليستخدمها ويستعملها ويعيد صياغتها من أجل الانتفاع منها، ثم سخّر الناس بعضهم لبعض من خلال الاختصاص الذي يتحدث عنه ابن خلدون وغيره ممن جاء

بعده من المفكرين المسلمين والغربيين، تسخير الناس بعضهم لبعض، وإنّه لا يصحّ من خلال التسخير إلا أن يكون هناك تكافؤ في المعاوضات، فالشريعة قسمت المعاملات إلى أنواعٍ ثلاثة:

الأول: هو النوع المبني على المعاوضة، وهو الأكثر شيوعاً مثل: البيوع والتسخير من خلال المبادلة، ففي المبادلة لا بد من التكافؤ.

الثاني: هو النوع القائم على التعاون المحض بين الناس، تعاون بالأموال والأعمال، وهو ما يسمّى بالمشاركات .

الثالث: هو النوع القائم على التبرع، وسآتي للتكلم عليه بعد قليل لأن الشريعة الإسلامية لها سبقٌ في هذا المجال .

ج ـ الإحسان :

والإحسان هو شيء أكثر مما يجب على الإنسان أن يفعله، شيء فيه فضل وحسن، ففي العبادة أن تعبد الله كأنّك تراه، أما المستوى المقبول فهو مستوى العبادة البسيطة دون تصور أنك ترى الله وأنّه أمامك . المستوى الثاني : هو مستوى المراقبة كأنّك ترى الله سبحانه وتعالى، وفي المعاملات مستوى الإحسان هو التبرع، عقود التبرع مثل القرض والهبة والوصية والصدقة وغير ذلك، ففي هذا الإسلام جعل الإحسان للآخرين هو خلاص للإنسان نفسه، وهو طريق لرضاء الله، فالآية التي تحدثنا ﴿من ذا الذي يقرض الله قرضاً حسناً﴾ [البقرة: ٢٤٥]، ما هو معنى يقرض الله قرضاً حسناً، فالله لا يقترض منا، إقراض الله سبحانه وتعالى يعطيه الإنسان تبرعاً للآخرين هو إقراض الله سبحانه وتعالى، سمّاه القرآن إقراضاً لله فالإحسان للغير وللآخرين هو تعامل مع الله سبحانه وتعالى، وليس تعاون مع أولئك البشر، وإنما تعامل مع الله.

أيضاً خطا الإسلام خطوة ثالثة من ناحية الغيرية فجعل الإحسان للآخرين

إحساناً للنفس، بمعنى إذا أردت أن تزيد حسناتك، إذا أردت أن يرضى الله عنك أو أن تكون في الجنة في العليين، فالطريق إلى ذلك أن تحسن للآخرين، كأنه يجعل إذا كنت مهتماً بمصلحتك الشخصية اهتماماً كبيراً فعليك أن تكون غيرياً، بمعنى أنه جعل الطريق إلى النفع الشخصي إلى الأنانية نفسها من خلال الإحسان للآخرين، من خلال السلوك الأخلاقي مع الآخرين. وكان الإسلام سبّاقاً بإقامة مؤسسات تقوم على الإحسان، مؤسسات اجتماعية قانونية فالوقف مثلاً قبل الإسلام عرف الوقف الديني، الوقف لأماكن العبادة الكنائس والمعابد، وكان عند الفراعنة من خلال الرهبان والقساوسة ورجال الدين، أما الإسلام فقد أوجد مؤسسة الوقف، ولم يجعلها من خلال رجال الدين، وإنما جعلها نوعاً مستقلاً تماماً عن المعنى الديني البحت، وهو وقف الخير للناس كلهم، حتى إنّه من خلال التاريخ الإسلامي قد قامت أنشطة متعددة وترقت ونمت وتطورت ونهضت من خلال مؤسسة الوقف، فالتعليم خلال التاريخ الإسلامي كله كان على أساس الوقف، لم تكن الحكومات تنفق على التعليم، وإنما كان الوقف ينفق على التعليم، والعناية الصحية، كانت من خلال الوقف، وخدمات اجتماعية أخرى أيضاً، فهذه مؤسسة اجتماعية اقتصادية هدفها العناية بالآخرين.

مؤسسة أخرى أيضاً أخلاقية قانونية وهي مؤسسة الصدقة، وهي بشكل عام إلزامية من خلال الزكاة، أو غير إلزامية من خلال الصدقات، والإنفاق العام.

د- إنجاز العمل والإتقان فيه:

فالإتقان في العمل هو معاملة مع الله سبحانه وتعالى، وليس تعاملاً مع البشر فحسب، قال رسول الله ﷺ: [إنّ الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه] قاله الرسول في معرض لا علاقة به للإتقان إلا لمجرد الإتقان، إتقان مجرد لا لمصلحة مادّية فيه، فكان الذي يسوي القبر، وكان في القبر الطين غير متلاصق في نقطةٍ من نقاطه،

فقال له سوّي هذه النقطة، فقال هذه لا تضرّ ولا تنفع ! قال ﷺ : لا سوّها فإن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه ... الوفاء بالعهد والأمانة والصدق والدقة في المواعيد كلها صفات ومبادئ أخلاقية جعلها الإسلام جزءاً من الممارسة الاقتصادية، وركّز عليها واعتبر ضدها من خصال النفاق: [آية المنافق ثلاث: إذا حدّث كذب، وإذا وعد أخلف، وإذا أؤتمن خان].

أسئلة وتعقيبات

س١. هل تجدون أن الصفات الأخلاقية التي اعتبرها الخطاب الإسلامي موجودة بوفرة في التعامل مع الغرب غير الإسلامي ونفتقدها في الدول الإسلامية من خلال معاملاتهم؟

ج١. نعم أنا أجد أن التجربة البشرية قد وصلت بالإنسان المعاصر إلى إدراك مواقف كثيرة دعا إليها الإسلام، وطالب بها أتباعه، وهذا الإدراك من خلال الصدق في المعاملة، وما نسميه بالمحاسبة أو الاقتصاد مبدأ الوضوح والإعلان عن الأرباح والنوايا في هذا المبدأ وهو مهم في كثير من المبادلات أيضاً توصل الغرب إلى مبدأ الدقة في المواعيد وهو مبدأ إسلامي، فتوصل إليه الغرب من خلال التجربة، لأنه لاحظ بالتجربة أن هذا المبدأ أكثر فائدة وأكثر إنتاجية، ومبدأ الإتقان واحترام حريات الآخرين وشخصياتهم، وللأسف المجتمعات الإسلامية في عصر تخلفها ونحن الآن نخرج من هذا التخلف ولو بشكل بطيء.

س٢. هل يقر الاقتصاد الإسلامي الغنى والفقر ضمن الدولة الواحدة، وكيف نفهم ما ينسب إلى عمر بن الخطاب بأنه قال: ((لو استقبلت من أمري ما استدبرت لأخذت من فضول أموال الأغنياء وأعطيتها للفقراء)).

ج٢. أولاً هذه المقولة نسبتها إلى عمر صحيحة، ولا شك على الأقل فيما تقوله الروايات .ثانياً ينبغي أن نلاحظ أن مقولة عمر لا تعني المساواة المطلقة، فلا يقول الإسلام بالمساواة المطلقة، وإنما يقرّ بوجود الغنى والفقر، وفريضة الزكاة تعني أن هناك من يستحقها، وأن هناك من يدفعها، فهناك الأغنياء والفقراء، وفريضة الزكاة،

ركنٌ من أركان الإسلام، فلو أصبح كل الناس أغنياء قد يصعب القول كيف تطبق فريضة الزكاة وإن كان من أهداف فريضة الزكاة، أن تقوم بحاجات الفقراء أي أن تغني الفقراء، طبيعة الحال أنه في كل مجتمع سيكون هنالك أناس تقصر بهم مواردهم عن سداد حاجاتهم لأي سبب ... قد يكون لسبب معوقات جسمية أوعقلية أو غير ذلك، فهناك دائماً حاجة للإنفاق، وهناك من يحتاج ذلك دائماً، والأغنياء مطالبون أن يقوموا بهذا، فلو لم يقوموا به أثموا كلهم، بمعنى أنّه فرض عين على كل واحد منهم، وهذا معنى قول عمر، معناه أنه لو وجدت حاجة عند الفقراء فلا فضل لغني أي لا فضل من مال لغني، فكل فضول الأموال يجب أن تؤخذ، ولو احتيج إليها كلها أن تؤخذ من أجل الوفاء بحاجات المحتاجين، وهذه قاعدة قررها عمر والفقهاء بعده، ومعروفة بالشريعة لا جدال فيها وأكاد أقول قاعدة اتفق عليها علماء المسلمين في كل العصور، بأن هناك تفاوت بين البشر، ولا بأس بهذا التفاوت، ولكنه لو وجدت حاجة لم تسدّ فينبغي أن يؤخذ من مال الأغنياء طوعاً أو كرهاً لسداد تلك الحاجات.

س٣. كيف تفهمون دور الدولة في الاقتصاد الإسلامي؟.

ج٣. إنّ الإسلام شرع أنواعاً من الملكية لا يجوز تملكها من الأفراد، لا يجوز إلا أن تكون ملكية جماعية تديرها الدولة، فمثلاً المناجم هذه لا يمتلكها الأفراد في الشريعة أو مصادر الطاقة تحت الأرض، المعادن وغير ذلك، ومصادر الطاقة الكبرى كالأنهار أيضاً، لا يجوز أن يمتلكها الأفراد. هذه تديرها الدولة، وتخرجها الدولة وتستعملها لمصلحة الأمة بالعدل والتكافؤ، وليس لمصلحة الحاكم إذاً الإسلام شرع ملكية عامة إلى جانب الملكية الخاصة.

هل هذه الملكية العامة كبيرة جداً في الاقتصاد ؟ في بعض الاقتصادات قد تكون كبيرة بسبب ضعف القطاعات الأخرى، يمكن أن تكون في بعض الأحيان كبيرة، مثلاً

في دول البترول هذا الجانب كبير.

من جهة أخرى لو نما المجتمع واتخذ مداه الطبيعـي، بـالنمو الصنـاعي والتجـاري والزراعي، وكان مجتمعاً طبيعياً، فيه تنوع بطبيعة تنوع أرضـه وسـكانه لمـا كـان هـذا القدر كبيراً . هذا هو الدور الأول للأمة.

الدور الثاني الاقتصادي هو دور التوجيه والتخطيط والعون، فالرسول ﷺ لما جاءه من يطلب الصدقة وجهه إلى أن يذهـب ويعمـل وينتـج، فبـدل أن يعطيـه الصدقـة ويعطيه ما يستطيع أن يأكل وجّهه إلى اسـتعمال مـوارده الخاصّـة. قـال لـه مـا عنـدك بالبيت قال عندي كذا وكذا بساط نلتحف بجزءٍ منه ونضع جزءاً تحتنا للنوم، وعندهم الإناء يشربون به ويتوضئون به هو وأهله فقال : ائتني بهما ثـم أعلـن مـزاداً علنيـاً وباعهما بدرهمين، أعطاه درهماً وقال اشترِ طعاماً لأهلك بهذا، وأعطاه الآخـر وقـال اشتري فأساً لتحتطب، وجاء بالفأس فقال : اذهب واحتطب وتعـال إلي بعـد عشـرة أيام فذهب واحتطب وعاد إليه ومعه خمسة عشر درهماً فقال له : هـذا خـيرٌ مـن أن تسأل الناس أعطوك أو منعوك، فدلّه على طريق الإنتاج. هذه الدلالة ثم العون عليها والتخطيط لها هو من مسؤولية الدولة في المجتمع الإسلامي.

والنقطة الثالثة والمهمة هي سدّ الفراغات، فمشـروعات الأعمـال الـتي لا يقـدم عليها الأفراد بسبب أنها لا ترتبط بالمصلحة الخاصّة هذا ما نسميه في الاقتصـاد هـو فشل السوق هو عندما يفشل السوق بتقديم سلعة ما، مثلاً تقديـم التعليـم للفقـير والغني معاً فهذا يصبح مسؤولية الدولة الإسلامية أن تقدّمه إن لم يوجد وقف كـافٍ لتقديمه، لأن بمسألة التعليم يمكن أن يفشل السوق، وتقديم السلع التي لا يمكن ربط السعر فيها بالاستهلاك، مثل الحديقة العامة بالبلد، أو إنارة الشوارع، فكيف تستطيع أن تربط مستفيديها بدفع السعر عليها ؟ هذه تبقى من مسؤولية الدولة وهـي مـلء الفراغات الاقتصادية.

س ٤. كيف يمكن لدولة إسلامية أن تبني علاقاتها مع الدول والمؤسسات الدولية التي تعاملها كلها بالربا ابتداءاً بالقروض وانتهاء بالمعاملات البنكية التجارية ؟

ج ٤. بالنسبة للمعاملات البنكية والقائمة على التبادل مع الآخرين، فهذه سهلة، فمن السهل أن تقوم المبادلات والتمويلات التي لها علاقة بالتبادل على أسس غير الأساس الربوي التي هي أسس البيوع الآجلة والمرابحات وعقد الاستصناع وعقد السلم، هذه تفصيلات قد يصعب شرحها في هذه اللحظات القليلة، فهي مبدأ البيوع والإيجار ومبدأ المشاركات بالمشروعات أيضاً، هذا بالنسبة لكل ما يمكن أن يباع وينتج، وما شابه ذلك فالمسألة سهلة.

المسألة قد تكون صعبة في مسألة القروض لو كانت الدولة الإسلامية كما هو واقع لجميع الدول الآن دولة فقيرة، وتحتاج لتمويل خارجي، لسد جزء من الحاجات الداخلية التموينية وغير التموينية، وأيضاً لسد الحاجة للقطع الأجنبي والعملة الأجنبية، وهنا لابد من تعاون بين الدول الإسلامية مع بعضها، وإلاّ يمكن أن ينظر إليها بعض الفقهاء إلى أنها حالات ضرورة إذا اضطرت الدولة أن تتعامل مع بلدان لا تقدم هذا النوع من العون إلا من خلال الفوائد الربوية.

(انتهى)

الفهرس

الموضوع	الصفحة







LOOKING FOR BETTER MORALITY IN THE NEXT CENTUREY

ISBN 0-9668917-0-8

Fusselat